تاريخ أوربا السياسي والاقتصادي

في القرن التاسع عشر

الدكتور محمد محمود السروجي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

مطبعة المصري

٩ شارع ابن زكى - محطة الرمل

تليفون ٣٧٤٠٦ إسكندرية

إهـــداء

الى امى

رمز الحب والحنان والتضحية

تقـــديم

لدراسة تاريخ أوربا فى القرن التاسع عشر أهمية خاصة لتفهم التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع الأوربى ، وانعكاس هذه التطورات بصورة أو بأخرى على دول الشرقين الأدنى والأوسط بصفة عامة ، وعلى العالم العربى بصفة خاصة .

فقبيل بذوغ فجر هذا القرن شاهدت أوربا قيام الثورة الفرنسية التى قضت على النظم الملكية الاستبدادية، وبقايا الحكم الاقطاعى، وسلطة الكنيسة. ولم تكن هذه الثورة محلية ،وانما كانت لهاالصفة العالمية،وذلكعندما بدأت تحتك بالقوى الرجعية الاستبدادية فى أوربا ، وعندما أعلنت فرنسا الثورة بأنها على استعداد لتقديم المساعدة لأى شعب يريد الخلاص من حكم الطغاة المستبدين.

بدأت عروش أوربا تهتز تحت ملوكهـــا ، وبدأت القوى الاستبدادية الرجعية تستقطب لمواجهة المد الثورى الزاحف على أوربا من فرنسا . فبدأت سلسلة المحالفات التى كونتها انجلترا ضد فرنسا لايقاف تهديدها للنظم الأوربية القائمة ، والحيلولة دون تسلط فرنسا على أوربا بعد ما بدا من حكومة الثورة ميولا توسعية .

وفى ظل الثورة الفرنسية أخذت ملامح المجتمع الفرنسى تتغـــير تغيرا ملحوظا ، وأصبحت النظم الفرنسية أكثر النظم الاوربية تقدمية . وفى ذلك الوقت يظهر نابليون على مسرح الأحداث فى فرنسا كرجل عسكرى ناجح ، استطاع بذكائه أن يثبت دعائم الثورة . فنابليون - ولو أنه لم يكن من رجال

السياسية الصف الأول للثورة ـ إلا أنه استطاع أن يرث الثورة وأن ينشر مبادئها، وأن تحمل جنوده معها تلك المبادىء أينما ذهبت ، وفى أى مكان حلت به .

وبعد سلسلة من المواقع الحربية الشهيرة التى انتصر فيها نابليون على أعدائه مجتمعين ومتفرقين ، يبدأ نجمه فى الأفول ، وتأخـذ الامبراطورية النابليونية الشامخة فى التداعى . وتجتمع الدول الاوربية المعادية فى فينا لوضع خريطة أوربا الجديدة مراعية فى ذلك مبدأين هامين، هما : إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها ، وإحاطة فرنسا بدول قوية لمنعها من تهديد أوربا مرة ثانية . وستكون الحروب النابليونية هى آخر الحروب التى تخوضها فرنسا ضد انجلترا .

وبعد مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ تمر أوربا بمرحلة (من ١٨١٥ - ١٨٤٨) تنتشر فيها موجـة من الحركات القومية التى قامت متأثرة بمبـادىء الثورة الفرنسية ، وبرد الفعل القوى من جانب المعسكر المضاد للثورة الذى أخذ يبطش بكل الحركات المطالبة بالاصلاح، ومتأثرة بثورتى فرنسا فى سنة ١٨٣٠، ١٨٤٨ .

وإذا ما وصلنا إلى نهاية الربع الثالث للقرن التاسع عشر نجد أن عوامل الوحدة أخذت تدب فى كيان المانيا وايطاليا . فهاتان الدولتان كانتا حتى ذلك الوقت مجرد تعبير جغرافى ؛ ولم يكن لهما وزن أو دور كبير فى السياسة الاوربية حتى ذلك الوقت . وكان قيام الوحدتين الالمانية والايطالية بفضل جهود نفر من أبنائها ، وبمساعدة الظروف الدولية حدثا له خطره فى أوربا . فشعرت الدول الاوربية القديمة أن دولتين جديدتين أخذتا تنازعها المصالح فى أوربا وفى خارجها ، وتتطلع إلى الاستحواذ على مستعمرات لتكون متنفسا اقتصاديا وعسكريا لها ، فبدأت المصادمات السياسية ثم المساومات الاستعمارية حول تقسيم مناطق النفوذ ، لاسيما فى القارة الافريقية الغنية بمواردها الطبيعية .

وفى هذه الدراسة قسمت تاريخ أوربا فى القرن التاسع عشر إلى قسمين: الاول سياسى ، وهو ما أشرت إليه فى هذه الخلاصة ، والثانى إقتصادى .

وفى الحقيقة لا نستطيع أن نتفهم أحداث القرن التاسع عشر تفهما صحيحا إذا ما اقتصرنا على العامل السياسى دون العامل الاقتصادى . مع العلم بأن كليهما متصل بالآخر ومرتبط به تمام الارتباط .

وفى هذا القسم تعرضت لتطور أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية ، متخذا الدول الكبرى الثلاث انجلترا وفرنسا والمانيا نموذجا له .

وقد راعيت إلى حد كبير فى عرضى للتطور الاقتصادى لأية دولة من الدول الثلاث ، أن أربط بين السياسة والاقتصاد ، وأن أوضح أثر كل منهما على الآخر ، فعندما تعرضت للحصار القارى الذى فرضه نابليون على دول أوربا كسلاح للضغط على انجلترا اقتصاديا ، بينت أثر هذا العمل على اقتصاديات كل من فرنسا وانجلترا والمانيا فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة .

كذلك عندما عالجت موضوع قوانين القمح Corn Laws ، أوضحت بأنه لولا سيطرة كبار ملاك الاراضى الزراعية فى انجلترا على مقاعد البرلمان لما استطاعت تلك القوانين أن تجد طريقها إلى النور. وعندما وصلت الطبقة الوسطى إلى البرلمان انتهت تلك القوانين التى كانت تتجاهل مصلحة الغالبية العظمى من الشعب الانجليزى حماية لمصلحة أقلية من كبار الزراع .

وفى خلال عرضى للتطور الاقتصادى فى أوربا فى القرن التاسع عشر وكزت على مبدأى حرية التجارة، وحماية التجارة اللذين سادا تلك الفترة. وأوضحت الظروف

والاقتصادية التى دفعت كل دولة من الدول الكبرى الثلاث الى اتباع أحد المبدأين دون الآخر . أو الانصراف عن مبدأ لتطبيق الآخر .

وأرجو أن أكون فى جمعى بين المعالم السياسية البارزة والخطوط العريضة للتطور الاقتصادى فى أوربا فى القرن التاسع عشر قد ألقيت المزيد من الضوء على هذه الفترة الهامة من تاريخ أوربا ، بل من تاريخ العالم اجمع .

والله ولى التوفيق ؟

محمد محمود السروجى

الباب الأول

التاريخ السياسى

الفصل الأول

حالة دول أوربا السياسية والاجتماعية والاقتصادية

فى أواخر القرن الثامن عشر

لتاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر أهميته البالغة بالنسبة لتطور نظم الحكم والنظم الإقتصادية والاجتماعية فى أوربا وأثر هذا التطور فى العالم الجديد ، وفى الشرقين الأدنى والأقصى .

وفى دراستنا لتاريخ هذا القرن سنتناول الدول الأوربية كبيرها وصغيرها بشيء كثير من الإيجاز ، لمعرفة مدى ماوصلت اليه من تقدم أوإنحلال فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . وهدفنا من وراء ذلك الالمام بحالة تلك الدول بصفة عامة، وتفهم الموقف الدولى الأوربى، وأثره فى التطور السياسى والاقتصادى لدول أوربا بصفة عامة ، ولكل من فرنسا وانجلترا وألمانيا بصفة خاصة .

إذا نظرنا إلى خريطة أوربا السياسية فى هذه الحقبة نجد أن هذه القارة تنقسم إلى دول كبرى ومتوسطة وصغرى . الدول الكبرى فى ذلك الوقت كانت انجلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا . ونقصد بكلمة دولة كبرى ، بتلك الدولة التى لها نفوذ سياسى كبير فى القارة الأوربية قائم على قوة حربية محترمة تجعل مهاجمتها أمرا ليس باليسير ، فلها قوة حربية ونفوذ سياسى كبير ، وقوة إقتصادية وعدد

من السكان ومساحة من الأرض تجعل لها هيبة ومكانا مرموقا فى العالم . ولا يهم أن يكون للدولة الكبرى مستعمرات، فبعض الدول الكبرى ظل بغير مستعمرات، بل قام بعضها وسقط دون أن يكون له مستعمرات. وخير مثل لذلك الامبراطورية النمساوية المجرية ، فنشأت فى العصور الوسطى وانتهت دون أن يكون لها مستعمرات .

إذن ما هى سياسة تلك الدول التى تكون فى مجموعها سياسة أوربا فى تلك الفترة . ولنبدأ أولا بالدول الكبرى التى كان لهـا أثر بعيد فى توجيه السياسة الأوربية .

نبدأ بانجلترا، فهى من أقوى الدول الأوربية ، ففى أواخر القرن الثامن عشر خرجت من نضال حربى شديد مع فرنسا منتصرة وقوية ، فأضافت إلى امبراطوريتها ممتلكات كبيرة فى الهند وأمريكا . ونجـد أنجلترا قد استطاعت أن تطرد النفوذ الفرنسى من الهند وكذلك من أمريكا الشمالية بعـد طرد الفرنسيين من كندا . فأصبحت المناطق المستعمرة فى أمريكا الشمالية يملكها الانجليز فقط . ويرجع الفضل فى ذلك الى قوة البحرية الإنجليزية ، وبذلك اتسعت الإمبرطورية البريطانية إلى حد كبير ، وتلى هذا التوسع إنهزامات إنجلترا . إذ قامت ثورة الإستقلال الأمريكية على الحكم الانجليزى، فنجد أن الدول المناوئة لانجلترا، مثل فرنسا وأسبانيا تنضم إلى الثائرين وتتمكن من الإنتقـام من انجلترا ، وينهزم الأسطول الإنجليزى أمام الاسطول الفرنسى فى المياه الأمريكية . وبالرغم من الخسارة التى لحقت بالانجليز فقد أفادتهم مستقبلا، فرأت انجلترا أنه يجب أن يكون الحكم فى المستعمرات فى جانب المستعمِر والمستعمَر على حد سواء، فعالجت النقص الذى بها ، وساعد ذلك على الاحتفاظ بالمستعمرات الأخرى . فانجلترا ولو أنها انهزمت فى الحرب الأمريكية

إلا أنها ظلت بالرغم من ذلك من أقوى الدول الأوربية ، لأن التفوق الفرنسى لم يدم ، فأمكن لانجلترا استرجاع التفوق البحرى ، وكذلك استطاعت اصلاح ماليتها على يد وزيرهـا بت Pitt . بينما فرنسا التى دخلت الحرب الأمريكية لم تتمكن من إصلاح ماليتها ، فقبل الحرب كانت الحالة المالية سيئة ، وبعد الحرب أصبحت أكثر سوءا ، فتعقدت أمورهـا وكان من أثرهـا قيـام الثورة الفرنسية .

وعلى أى حال إذا كانت إنجلترا قد خسرت مؤقتا، إلا أنه كان لها ذكريات حربية قديمة ، فذكريات القواد العظام أمثال الدوق مولبره Molborough الذى يعتبر أعظم جندى عرفته انجلترا لاتزال ماثلة . هذه الأشياء جعلت لانجلترا مركزاً لازال قويا فى أوربا . فانجلترا بتفوقها البحرى وقوتهـا المالية استطاعت أن تحتفظ بمركزها رغم خسارتها. فمن الناحية الاقتصادية كانت أعظم من الدول الأخرى ، لأنها عرفت الانقلاب الصناعى قبل غيرها ، فكان لهذا أثره فى الحالة الاقتصادية فى القرن التاسع عشر .

ومن الناحية الاجتماعية نرى أن انجلترا كانت منقسمة إلى طبقات ، فهناك طبقة اللوردات مازالت قائمة على ملكية الارض ولو أنها كانت فقيرة ، وهنـاك طبقة متوسطة غنية نجحت فى الاشتغـال بالتجارة ، وهناك طبقة المزارعين وطبقة العمال .

ولم يكن الحكم فى ذلك الوقت حكما ديمقراطيا ، بل كان حكما ارستقراطيا فى الواقع ، فكان فى يد الطبقة الارستقراطية فى مجلس اللوردات ، وتسيطر على مجلس العموم ، وبجانبهم طبقة الأغنيـاء من التجار ، ولم يكن للطبقة الدنيـا أى

مركز اجتماعى معترف به . فمجلس العموم كان لا ينتخب بل يعين من قبل الحكومة أو من قبل الارستقراطية، ولا يذهب كل الاعضاء الى البرلمان بل كان بعضهم يذهب وكثيرا ما كانوا ينامون أثناء المناقشة .

أما عن الكنيسة فى إنجلتر فهى الكنيسة الانجليكانية وهى كبيرة الاتصال بالطبقة الارستقراطية ، فعدد كبير من جال الدين كان فى مجلس اللوردات ومن أولاد اللوردات . وهى تشابه الحالة بفرنسا ، فهناك كبار رجال الدين ولهم إتصال بالملكية الفرنسية ، وطبقة صغار رجال الدين وهؤلاء ليس لهم إمتيازات. ويمتاز كبار رجال الدين بانجلترا بأن أكثرهم متزنون لا يميلون للترف بعكس الحال فى فرنسا ، وكذلك نجد صغار رجال الدين بفرنسا ليسوا متمتعين بحب الشعب، نظرا لعدم السماح لهم بالتزوج بخلاف انجلترا .

ولم تعرف انجلترا فى ذلك الوقت الحرية الدينية بل كان المذهب الانجليكانى هو المذهب الوحيد المعترف به ، وليس لغير معتنقيه حق دخول البرلمان أو شغل المناصب الحكومية .

أما عن نظام الحكم فكان النظام الاوليجاركى ، أى نظام حكم الاقلية ، وكان إلى جانب هؤلاء الملك الذى يملك وكثيرا مايحكم ،فقامت الثورة المجيدة سنة ١٦٨٨ ، تلك الثورة التى حددت سلطة الملك فأصبح يملك ولا يحكم. وكان الانجليز يتمتعون بحـــرية لا يتمتع بها أغلب شعوب أوربا ، ولو أنها غير واسعة ، فالبرلمان الانجليزى يمثل الشعب تمثيلا اسميا . فهذا القليل من الحرية هو الذى لم يجعل انجلترا عرضة للانقلابات كما حدث فى فرنسا .

وبالرغم من أن الحكم فى انجلترا لم يكن نيابيا بالمعنى الصحيح، إلا أنه عمل على استقرار الأمور فيها ، وهذا خلاف ما ساد فى القارة من حدوث الثورة

الفرنسية وما تبعها من ثورات . وبالرغم مما فى النظم الانجليزية من عيوب إلا أن رجال الثورة كانوا معجبين بها . كما لم تكن أسرة هانوفر الالمانية الأصل تعرف اللغة الانجليزية أو العادات الانجليزية ، ولذا تركوا التدخل فى شئون البرلمان الانجليزى . وهذا لم يمنع بعض ملوك هذه الأسرة أن يعتقدوا بحق الملوك الالهى ، ولكنهم لم يصطدموا بالبرلمان الانجليزى ، فأحتفظ البرلمان بنفوذه ، فبعد حادثتى شارل الأول سنة ١٦٢٥ - ١٦٤٩ ، وجيمس الثانى ١٦٨٥ - ١٦٨٨ عرفت الملكية أن البرلمان متمسك بحقوقه فحاولت التعاون معه وعدم الاستبداد برأيها . ولذا نجد أن إنجلترا تمتاز بميزات عدة عن غيرها من الدول وهى السيطرة البحرية، والحالة الاقتصادية المنظمة، واستقرار نظام الحكم بها . كذلك كانت انجلترا دون غيرها من الدول التى لها برلمان يسيطر على شئونها بالرغم مما به من عيوب .

فرنسا

أما عن الدولة الاوربية الثانية فرنسا ، فكانت قبيل الثورة الفرنسية ملكية إستبدادية فى أسرة البربون ، التى تحكم بحق الملوك الالهى ، وكانت فى عهد لوى الرابع عشر نموذج الملكية التى يحتذى بها ، فكان بلاط فرنسا بما يحويه من الامراء والشعراء والأدباء مضرب الأمثال . ولكن لوى الخامس عشر لم يترك الملكية الفرنسية كما تركها لوى الرابع عشر ، فقد تركها ضعيفة منحلة لم يقدرها الشعب الفرنسى . لقد أحب الفرنسيون الملكية لانها خلصتهم من الحكم الاجنبى ، ولانها كسبت للشعب الفرنسى الانتصارات الحربية العظيمة ، فجعلت له مركزا ممتازا فى أوربا . وطالما كانت الملكية تستطيع كسب الجد للشعب طالما كان الشعب متعلقا بها . وكلما خدمت أغراض الشعب كلما أحبها الشعب وتفانى فى تأييدها . ولكن

حينما أثقلت الملكية كاهل الشعب بالمصروفات الباهظة فقدت محبتها من الشعب، فكان عليها إما أن تغير سياستها أو أن تذهب الى غير رجعة .

لم يستطع لوى الخامس عشر أن يكسب لفرنسا من المجد الحربى ما استطاعه لوى الرابع عشر ، ففى عهده خسرت فرنسا مستعمراتها فى الهند وأمريكا . وبعد أن كانت الاستعراضات الحربية تقام لإظهار ما لفرنسا من القوة الحربية أصبحت تقام لتسلية الملك أو لتسلية محظياته أمثال مدام دى بمبادور Mme. de Pompadour فانهزام الملكية الفرنسية أمام بروسيا فى حرب السنوات السبع أفقدها حب الشعب الفرنسى، حتى قال نابليون أن موقعة Rassback سنة ١٧٥٧ (حدثت بالمانيا فى حرب السبع سنوات) هى من أهم أسباب قيام الثورة الفرنسية . أى أن الملكية خسرت حب الشعب لها حينما لم تستطع الانتصار فى هذه الموقعة . فانهزامات فرنسا تعددت فى الهند وأمريكا وكذلك فى بروسيا.

ولم تكن السياسة الداخلية أكثر نجاحا من السياسة الخارجية ، فقامت على المصروفات الباهظة والاسراف فى فرض الضرائب الكثيرة . فلم تكن السياسة الخارجية اذن مرضيا عنها من الشعب ، ولم يكن السير فيها لمصلحة فرنسا ، بل سارت طبقا لرغبات محظيات الملك . فنرى أن فرنسا فى عهد لوى الخامس عشر غيرت سياستها التقليدية ،وهى عداوة أسرة هبسبرج الحاكمة بالنمسا ومصادقة أعدائهم ، فتخلت فرنسا عن هذه السياسة لغير صالحها طبقا لرغبات مدام دى بمبادور .

ماذا كانت نتيجة هذا التحول ؟

كانت نتيجته خسارة فرنسا وضياع مستعمراتها فيما وراء البحار . كان

الشعب الفرنسي يتغاضى عن مساوىء الملكية وحكمها الاستبدادى لأنها قضت على سلطة الأشراف وكانت قوية فى الداخل والخارج ، وعندما أصبحت الملكية ضعيفة رأى الشعب الفرنسى أن من مصلحته عردة النظم التى ألغيها من قبل. وكانت الملكية الفرنسية قبيل الثورة مستبدة غير مستنيرة ، وهذا يخالف الحالة فى بروسيا التى كانت ملكيتها مستبدة ومستنيرة ، وكذلك لم تكن برلمانية كما هو الحال فى انجلترا . ولذلك نجد الملكية الفرنسية تنهار أمام ضربات الثورة بينما تبقى الملكيتان الأخريتان .

أما من الناحية الاجتماعية ، فالنظام الذى كان سائدا فى فرنسا قريب الشبه الى النظم الموجودة فى انجلترا وبعض المناطق الأوربية، فسادها النظام الاجتماعى الذى ساد أوربا فى ذلك الوقت. فنجد طبقة أرستقراطية ، سواء كانت ارستقراطية الأرض أو ارستقراطية الروب (طائفة المحامين) . فأرستقراطية الأرض هم أصحاب الضياع ، وأرستقراطية الروب هم المحامون الذين يتمتعون بنفوذ كبير ، فالفريق الأول يحتقر الفريق الآخر ، وهؤلاء يحسدون ما لهؤلاء من نفوذ . وبينهما طبقة وسطى أكتسبت مركزها عن طريق التجارة . وهناك طبقة رابعة وهى من الزراع والصناع ويقع عليها عبء الضرائب وتعانى كثيرا من أصحاب الاقطاع . ثم هناك رجال الدين وما لهم من مقادير كبيرة من الزكاة ، وكان هذا ملكا لكبار رجال الدين ، أما صغارهم فكانوا يشاركون الطبقة الدنيا فى فقرها، فلا عجب إذا ما رأينا بعضهم ينضم الى الطبقة الدنيا فى مطالبها.

من حيث النظم الدستورية نجد أن الملكية الفرنسية قد قضت على كثير من النظم البرلمانية الموجودة. فقد كان هناك برلمان يسمى Etats Généraux مجلس طبقات الأمة ، وكان يتكون من الطبقة الارستقراطية ، والطبقة الوسطى

والطبقة الدنيا ، وكان رأيه استشاريا ، بمعنى أن الملك يعقده ويعرض عليه مايراه من الأمور ، ثم ينصرف الأعضاء بعد ذلك بعد أن يكونوا قد عرفوا رغبات الملك فقط . ولم يكن لذلك المجلس أن يبدى آراءه المختلفة فى مسائل التشريع . وقد منعت الملكية هذه الطبقات من الاجتماع منذ سنة ١٦١٤ . ولم يجتمع مرة أخرى إلا فى سنة ١٧٨٨ عندما أستفحلت الأزمة المالية ورغبت الملكية فى الحصول على موافقته لفرض ضرائب جديدة .

وبجانبه يوجد برلمان باريس ، وكان الملك يعرض عليه آراءه ، وعلى المجلس تسجيل تلك الآراء التى يبديها الملك ، وله الحق فى معارضة بعض الآراء ، ولكى ينفذ الملك رغباته كان يعقد مجلسا آخر أسمه Lit de Justice ويطلب اليه تنفيذ آرائه فتنفذ . فلم يكن إذن لبرلمان باريس مركز أو قيمة من ناحية التشريع .

وفى بقية أجزاء فرنسا نجد مجالس متعددة وتسمى مجالس الطبقات ، وهى تشبه مجلس الطبقات الذى يعقد فى باريس ، وتستشار هذه المجالس فى المسائل المالية ، إلا أنه لم يكن لها تأثير يستحق الذكر . ففرنسا إذن كانت تعتمد على الملكية أعتمادا تاما ، فلما أنهارت الملكية ساء الحكم وحاول الشعب الفرنسى إيجاد نظام جديد .

أما عن الحالة المالية فكانت سيئة للغاية وذلك لكثرة الحروب ، ففى عهد لوى الرابع عشر خاضت غمار حروب كثيرة لم تستفد منها فرنسا شيئا . ويقول بعض المؤرخين بأن أسباب الثورة الفرنسية نشأت فى عهد لوى الرابع عشر ، وذلك لسوء الحالة المالية ، ولعدم أستطاعة الحكومات المتعاقبة أصلاحها ، ثم أستمرار الحروب فى عهد لوى الخامس عشر ، تلك الحروب التى لم تستفد منها فرنسا ، مثل حروب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) وحروب الهند . ولو أن الحكومة الفرنسية اتبعت سياسة الأقتصاد والاصلاح لربما أستطاعت اصلاح الحالة المالية ،

انما نجد الحكومة تتبع سياسة التبذير ، فزادت الحالة سوءا . حتى فى عهد لوى السادس عشر نجد فرنسا تشترك فى حرب الاستقلال الامريكية سنة ١٧٧٨ . وبذلك أصبحت الخزانة الفرنسية على وشك الافلاس .

أما عن سياسة فرنسا الخارجية فقد كانت قائمة على أسس ثلاثة :

الاول : هو العمل على تقوية مركز فرنسا فى القارة الاوربية . إذ كانت تعمل على تفوق الملكية الفرنسية فى القارة الاوربية . وكانت الملكية ترمى من وراء ذلك إلى هدفين أثنين أولا . تفوق الملكية الفرنسية ، ثم تفوق فرنسا .

والأساس الثانى : هو محاولة الوصول بفرنسا إلى حدودها الطبيعية (الراين وبحر الشمال شمالا وجبال البرنيز جنوبا) .

والأساس الثالث . عدم ظهور دولة قوية تهدد فرنسا فى القارة الاوربية .

هذه هى البواعث الأساسية التى دعت فرنسا إلى خوض حروب كثيرة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

إلى أى حد نجحت الملكية الفرنسية فى ذلك ؟

إذا نظرنا إلى سياستها إزاء حدودها الجنوبية أى تجاه أسبانيا نجد أن فرنسا تمكنت من الوصول إلى جبال البرنيز وأن تضع على العرش الاسبانى أسرة بربونية ، فأصبح لها نفوذ فى أسبانيا . ولكن وصولها إلى بحر الشمال كان محفوفا بالمكارة والأخطار ، فكان على فرنسا أن تسوى علاقاتها مع أنجلترا ، والوصول إلى نهر الراين يستدعى القيام بحروب كثيرة مع الدولة المشرفة عليه وهى الامبراطورية النمساوية التى سيطرت على الراين والأراضى المنخفضة . ولقد دخلت الجيوش الفرنسية مرارا الأراضى المنخفضة وحازت فيها الانتصارات الكبيرة ، ولكن فى معاهدات الصلح كثيرا ما كانت ترغم على التنازل عنها . فأستطاعت أن تضم

بعض الولايات على نهر الرين نفسه ، ولكنها لم تستطيع تثبيت أقدامها على ذلك النهر .

أما من حيث قيام أية دولة تهدد كيانها السياسى ، فلقد منعت فرنسا ظهور وحدة ألمانية فى ألمانيا ، ونجحت فى توجيه نظر الدولة النمساوية إلى شرق أوربا ، ونجحت فى وقف النفوذ النمسوى فى إيطاليا إلى حد كبير . وتحقق للملكية الفرنسية فى عهد لوى الرابع عشر فى جعل فرنسا سيدة أوربا ، ولو أنها فشلت فى المحافظة عليه فى عهد لوى الخامس عشر . فإن تكن الملكية قد فشلت فى شيء ، فذلك لمعارضة انجلترا ومقاومة الدولة النمساوية وظهور بروسيا بعد ذلك كدولة عظيمة على نهر الرين : على أن الملكية الفرنسية لم تقم بحروبها من أجل أية مبادىء ، فلم تقم بها من أجل نشر المبادىء الملكية ، فأوربا كلها كانت تحكمها ملكيات . ولم تقم بحروب لنشر الاستبداد ضد الحكم البرلمانى فى انجلترا ، وإن كانت قد ساعدت المطالبين بالعرش الانجليزى ؛ ولم تقم بحروب لنشر الكثلكة فى العالم ، فقد كان رائدها مصلحة الملكية ثم مصلحة فرنسا . فكثيرا ما كانت تنضم الى الكاثوليك ضد البروتستنت إذا رأت ذلك ، وكثيرا ما خالفت هذا الاتجاه فقد عقدت حلفا مع تركيا المسلمة ضد أسرة هبسبرج المسيحية .

وسنرى أن الثورة الفرنسية تسير على نفس السياسة ، وهى سياسة الفتح والوصول بفرنسا إلى حدودها الطبيعية . وقد حدث هذا عندما أشتعلت الثورة فى فرنسا وخشيت كل من النمسا وبروسيا على مصير الملكية ، وهاجمتا فرنسا من الشمال (برنسويك - ديموريه) فصمدت جيوش فرنسا أمام قواتها فى موقعة Valmy أغسطس سنة ١٧٩٢ . وتلى هـــذا النصر اندفاع القوات الفرنسية شمالا وشرقا ، فأستولت على بلجيكا بعد أن هزمت قوات النمسا فى موقعة جيماب (نوفمبر سنة ١٧٩٢) . كما أحتلت مقاطعتى نيس وسافوا . وكان أستيلاء فرنسا على تلك الأراضى

استمرارا لسياسة الملكية القديمة التى كانت ترمى إلى الوصول بفرنسا الى حدودها الطبيعية ، وتنكرا لمبادىء الثورة الفرنسية التى تنادى بالحرية والاخاء والمساواة . وترتب على استيلاء فرنسا على بلجيكا أن أصبحت انجلترا مهددة تهديدا مباشرا من قبل فرنسا ، فسعت لتكوين الحلف الاوربى الاول منها ومن بروسيا والنمسا والروسيا . وكذلك من هولندا وأسبانيا والبرتغال ونابولى وسردينيا فى يناير سنه ١٧٩٣ لايقاف فرنسا عن حدها، سيرا على سياسة انجلترا فى عدم الإخـــلال بالتوازن الاوربى .

النمسا

اذا انتقلنا الى النمسا نجد أن أسرة هبسبرج كانت تحكمها على أساس الاستبداد وايجاد التوازن بين العناصر والجنسيات المختلفه التى تتكون منها الدولة، وتشمل الدولة حوض نهر الطونة تقريبا، وأهم هذه الجنسيات الالمان وهم يقطنون فى الاماكن الواقعة من فينا إلى الغرب . ثم نجد العناصر الصقلبية ، صقالبة وسط أوربا مثل التشك والسلوفاك وبعض البولونيين . كذلك ضمت الامبراطورية عناصر صقلبية جنوبية أهمها عناصر الكروت شرق بحر الارخبيل ، ثم العنصر المجرى ويشغل منطقة وسط الطونة حول مدينة بودابست ، وهو يلى فى الاهمية العنصر الالمانى . ثم نجد العنصر الرومانى ويقطن فى الاماكن الواقعة شرق المجر ، ثم بعد ذلك عناصر ايطالية فى اقليم لمبارديا ثم فى شمال فرنسا نجد الاراضى المنخفضة أو مايسمى فى القرن التاسع عشر باسم بلجيكا .

أهم هذه العناصر كما ذكرنا العنصر الالمانى ، وهم لايختلفون عن بقية الألمان الذين يسكنون المانيا نفسها إلا فى اللهجات أو النطق ، وكان لهم نوع من الإمتياز فى الدولة لأن الاسرة الحاكمة كانت المانية . ثم هناك المجريون وهم يقطنون سهول المجر الغنية من الناحية الزراعية. وهؤلاء كانوا يحسون بنوع من القومية الاستقلالية

وكان الشعور القومى ناميا عندهم . ثم نجد عناصر صقلبية فى بوهيميا وسلوفاكيا، ثم نجد عناصر صقلبية فى الجنوب ، فى شمال شرق الأدرياتى . ثم نجد عناصر صقلبية بولونية فى غاليسيا ، وعناصر بلجيكية فى الأراضى المنخفضة شمال فرنسا.

فوجود هذه العناصر لايجعل الدولة النمساوية دولة قومية موحدة . ولقد حاولت الملكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر توحيد الدولة بأيجاد قومية واحدة تتكلم لغة واحدة وهى اللغة الجرمانية . ولكن العنصرية تغلبت وفشل الامبراطور الذى قام بهذه الحركة وهو فرنسيس يوسف . كانت الدولة النمساوية قد فقدت نوعا من نفوذها السياسى أمام أنتصارات فردريك الأكبر . ولكن خسارتها لم تكن كبيرة، . بل محدودة وقاصرة على اقليم سيليزيا الذى أصر فردريك الاكبر على ضمه لبروسيا . ولقد ظلت الدولة النمساوية منذ القرن السادس عشر ضد فرنسا حتى عهد نابليون الأول وعملت أنهيار امبراطوريته .

وإذا نظرنا إلى النظام الاجتماعى فى النمسا نجده قائما على العنصرية الجنسية. وليس معنى هذا أن الألمانى يمتـــاز عن البوهيمى ، إذ لم تكن العناصر غير الالمانية محرومة من الوصول الى المراكز الحكومية ، بل يتوقف هذا على مقدار ولائها لآل هبسبرج . كما نجد أن نظام الطبقات الثلاث الذى عم أوربا عم النمسا كذلك . إلا أن الطبقة الوسطى كانت فيها أقل من الدول الاخرى مثل انجلترا والروسيا .

الروسيا

إذا انتقلنا إلى **الروسيا** نجدها قيصرية إمبراطورية ، تدين بالطاعة لآل رومانوف ، وكانت تحكم البلاد حكما أستبداديا على طريقة شرق أوربا ، أى أن الملكية كانت استبدادية أكثر من أية دولة أوربية، وكانت الكنيسة بها كبيرة الصلة بالملكية كما هو الحال بالنسبة للنمسا وفرنسا . وقد تمكنت الملكية الروسية فى عهد

بطرس الأكبر (١٦٧٢ - ١٧٢٥) وكاترين الثانية (١٧٢٩ - ١٧٩٦) من سلب الأشراف كثيراً من نفوذهم السياسى . وتعتبر الدولة الروسية دولة شرقية إلى حد ما ، فقد طردت الترك من السواحل الشمالية للبحر الأسود ، وأصبحت لهـــا صفة غربية بعد أن تمكنت من ضم بعض أجزاء من بولندا ، وكذلك لاصطدامها بالسويد . وستزداد قيمة الروسيا فى هذه الناحية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إذ تصبح دولة أوربية بالمعنى الصحيح .

وتختلف نظرة الدول الاوربية اليها من حين لآخر، فاذا كانت العلاقة موطدة بينها وبين دول غرب أوربا أعتبروها دولة غربية ، أما إذا كانت العلاقة غير وطيدة اعتبرت دولة شرقيـة وزعماؤهـا شرقيون . وإذا نظر إلى الأدب الروسى اعتبر أدبا غربيا . أما إذا نظر إلى حالة الفلاح قبل النظام الشيوعى ، وحالة الكنيسة بها اعتبرت دولة شرقية متأخرة .

أما عن اتصال الروسيا بدول أوربا فنجد أن هذا الاتصـال قد بدأ فى عهد بطرس الأكبر (١٦٧٢ - ١٧٢٥) ولازال قائمـاً حتى اليوم ، أما عن حالتها الإجتماعية فكان بها طبقتان : طبقة أصحاب الضياع والأخرى طبقة المزارعين ، وهى الأكبر عـدداً والأسوأ حالا من أى حالة مزارع آخر بأوربا ولم تشعر هذه الطبقة بحاجتها إلى الاصلاح إلا متأخراً ، وذلك لحـالة الجهل الشاملة، وقلة الإتصال بالغرب، حتى إذا ارتقت وسائل المواصلات وزاد عدد المتعلمين حدث ذلك الإنقلاب الهائل الذى جعل روسيا موطنا للشيوعية .

بروسيا

إذا انتقلنا إلى بروسيا نجدها دولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان بالنسبة لبقية الدول الأوربية الكبرى ، ولكن فردريك الأكبر ١٧١٢ - ١٧٨٤

بحروبه الناجحة واصلاحاته الشاملة تمكن من رفعها إلى مستوى الدول العظمى ، وجعل منها قوة حربية ربما كانت أقوى قوة حربية فى القارة الاوربية، وأصبحت ملكيتها وإن كانت مستبدة وعملت على تركيز السلطة فى يديها ، إلا أنها كانت مثالا للملكيات الأوربية التى يجب على الدول أن تحتذيه. فأصبحت بذلك موضع اعجاب الدول الاخرى . فكانت بروسيا ملكية مستنيرة تعمل لصالح الشعب ، وأصبحت شخصية فردريك الأكبر شخصية حربية مصلحة فى أوربا بأجمعها ، واصبح بلاطها فى برلين محط أنظار أوربا . ولقد تمكنت هذه الدولة الصغيرة من الانتصار على جيوش الدول الأوربية الأخرى منفردة ومجتمعة ، ونشأت فيها تقاليد حربية ستكون أساسا لعظمة المانيا السياسية والحربية فى المستقبل .

وقد وجد فى بروسيا نظام الطبقات الثلاث ، ولكن حركة الاصلاح الهائلة التى حدثت فى عهد فردريك الأكبر (١٧١٢ - ١٧٨٤) والتى تلت موقعة يينا (١٨٠٦) حافظت عليها من الانهيار . وتلك الاصلاحات تناولت جميع مرافقها من اصلاح نظام المجتمع ، والأداة الحكومية والحالة المالية والاقتصادية وتولى اصلاح الشئون المدنية أثنان من خيرة البروسيين وهما البارون ستين والمستشار هاردنبرج . أما الناحية العسكرية فقد تولاها قائد مجرى يدعى شارنهرست. وأهم ماقام به البارون ستين فى ميدان الاصلاح الإجتماعى هو إباحة امتلاك الأراضى الزراعية للطبقة الوسطى ولطبقة المزارعين ، إذ أصدر قرارا فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٠٧ يجيز للأشراف بيع أراضيهم لأفراد الطبقة الوسطى وطبقة المزارعين . أما شارنهرست فقد عنى باصلاح القوانين العسكرية وأهتم بالتدريب العسكرى أهتماما كبيرا ، وبفضل تلك التنظيمات استطاعت بروسيا أن تقدم لميدان القتال ما لايقل عن ٣٥٠٫٠٠٠ جندى مدربين أحسن تدريب ومزودين بأحدث الاسلحة . وقدساعدت جغرافية بروسيا على تكوين عظمتها الحربية .فعدموجود

حدود طبيعية تحميها أرغمها على الاعتماد على نفسها وعلى قوتها ، كذلك عاون على تقويتها سياسة الأسرة الحاكمة بها وهى أسرة هوهنزلرن . كما أنها كانت أكثر الدول الألمانية المانية ، هذا سيجعل لها مركزا ممتازا بين العناصر الألمانية ، وسيساعدها على أن تكون زعيمة الاتحاد الألمانى مستقبلا .

الدولة العثمانية

أما عن الدول الأوربية الأخرى نبدأ بالدولة العثمانية ، ففى أواخر القرن الثامن عشر انتابتها عوامل الاضمحلال ، وفقدت ما كان لها من مركز حربى ممتاز فى أوربا . وكان سبب هذا الاضمحلال أن النظم التى قامت عليها الدولة لم تعد صالحة للبقاء ، فتلك النظم التى بلغت أوج عظمتها فى أيام السلطان سليمان القانونى (سنة ١٥٢٠ - ١٥٦٦) فى النصف الأول من القرن السادس عشر لم تعد تتلائم مع القوانين الأوربية التى سادت فى أواخر القرن الثامن عشر . فكان لابد لها من أن تتطور وأن تتلائم مع الظروف المحيطة بها . كما أن تركيز السلطة فى يد السلطان معناه أن الحكومة كلها أصبحت فى يد فرد واحد، فاذا كان السلطان ضعيفا ضعفت الأداة الحكومية ، وضعفت بالتالى كل مرافق الدولة التى تشرف عليها تلك الأداة . ولقد شجعت حالة الدولة العثمانية الدول الأوربية على مهاجمتها وانتزاع بعض الاراضى الاوربية منها . فآل رومانوف انتزعوا شمال البحر الاسود ، ولكن بالرغم من ذلك كانت الدولة تسيطر على البلقان وعلى أمبراطورية واسعة شرق البحر المتوسط . وقد زاد ضعف الدولة العثمانية زيادة شجعت الدول الاسلامية الخاضعة لحكمها على أن يكون لها قسط وافر من الاستقلال الذاتى . وبعد جهود شاقة قامت حركة الاصلاح فى الجيش، ولو أنها كلفت بعض السلاطين حياتهم مثل السلطان سليم الثالث .

اسبانيا

بقى لدينا بعض الدول الاوربية الصغرى ، نبدأ باسبانيا فنرى أن تلك الدولة قد تطرق إليها الضعف بعد أن كانت أقوى دولة أوربية من الناحية الحربية ، وذلك فى القرن السادس عشر ، ويرجع ذلك إلى كثرة الحروب التى خاضتها لا لمصالح قومية حقيقية ، وإنما لمصالح عائلية تتعلق بأسرتى هبسبرج والبربون ، وكذلك لأسباب دينية . وسنجد أن السياسة الدينية القائمة على التعصب للمذهب الكاثوليكى حرمت البلاد من عناصر نشيطة كالعرب واليهود . ثم إن الملكية الاسبانية قد أستبدت بكل شىء ، فلما ضاعت هيبة الملكية ضاعت معها هيبة سائر النظم الحكومية . وقد أنقرضت الاسرة المالكة الاسبانية وهى أسرة الهبسبرج، فسبب هذا حرب الوراثة الاسبانية فى عهد لوى الرابع عشر (١٦٤٣ - ١٧١٥)م ولكن أسرة البربون التى ورثتها فى عهد لوى الرابع عشر لم تكن بأحسن حال من سابقتها ، فجلس على عرشها ملوك ضعاف أفقدوها ما كان لها من مركز فى السياسة الاوربية .

ثم هناك دول البلطيق الاسكندنافية ؛ وقد لعبت دورا هاما عندما كانت الدولة السويدية لها قوة حربية ، ولكن منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر لم يبق لها أهمية ، وكذلك الدانمرك .

بولندا

وإذا أنتقلنا إلى بولندا ، نجد أنها كانت دولة كبيرة لعبت دورا هاما فى سياسة البلطيق ، فى صد العثمانيين عند فينا ، وكانت تحكم شعبا صقلبيا كبيرا ، ولكنها أنحلت سريعا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر لأن نظمها الدستورية كانت عاملا على هدمها، وساعدت الدول الاوربية على هذا الهدم . فالملكية فيها انتخابية وكان لها برلمان ، ولكن كان لكل عضو فى هذا البرلمان الحق فى رفض القوانين

أو مشاريع القوانين ، فلا يصبح المشروع قانونا إلا إذا وافق كل أعضاء البرلمان عليه ، فكان من السهل جدا رفض أى مشروع للاصلاح .

ومن ناحية ثانية فبولونيا دولة ليست لها حدود طبيعية ، نشأت حولها ثلاث دول كبرى ، كل منها يريد الاستفادة من ضعفها ويعمل على نزع أطرافها . ومن هنا كانت كارثة هذه الدولة بسقوطها ثم إحيائها عدة مرات إلى أن استطاعت الحياة أخيراً فى ظل النظام الشيوعى .

أما من ناحية النظام الاجتماعى فهناك طبقة الارستقراطية وهى طبقة منحلة من الناحية الأخلاقية ، وطبقة المزارعين وهى الطبقة البائسة التى يقع عليها عبء الارستقراطية .

ولقد قامت محاولات لتغيير نظم الحكم فى بولونيا ولكنها فشلت ، وذلك لتدخل الروسيا وبروسيا وغيرها ، لأنه كان يهم تلك الدول أن تكون الملكية انتخابية كى يمكنهم التدخل فى شئونها . وكانت بولونيا معتبرة من الدول الكبرى لاشرافها على بحر البلطيق وحكمها أجزاء من أراضى روسيا والمانيا . ثم لعبت دورا هاما أمام القوات العثمانية ومنعتهم من الاستيلاء على فينا ، ولكن انتابها الضعف بعد ذلك ، فتدخلت الدولة البروسية الحديثة فى شئونها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . ثم قام نزاع بين الدولتين النمساوية والروسية ، وخشيت بروسيا من قيام حرب بينها ، فأقترحت بأن يسويا خلافاتها على حساب بولندا ، وأن تأخذ هى جزءا منها ، فتتفق الثلاث دول على تقسيمها . ثم قسمت بولندا مرة أخرى بعد ذلك ، ولم تقسم أراضيها كلها ، بل أكتفت كل دولة بأخذ ما يهمها . ثم يقضى عليها نهائيا فى العهد النابليونى وتعاد من جديد باسم ولاية وارسو . ولم يكن إرجاعها على يد نابليون متأثرا بالناحيـــة العاطفية ، بل كان من الناحية

الشخصية ، وذلك نتيجة اتصاله بمدام فالسكى، وستنجب منه أولادا غير شرعيين، وسيكون لنابليون الثالث وزراء من أولادها .

ولكن المجتمعين فى مؤتمر الصلح فى فينا يرون إعادة الحالة إلى ما كانت عليه وإعادة الحقوق الشرعية لأهلها، ولكن بولندا أستثنيت من ذلك، فقضوا على حياتها وأعترفوا بالتقسيمات المختلفة، والاعتراف بأكبر قسم منها للروسيا، وتعهدت بادخال الاصلاحات المختلفة عليه . ولو أن بولندا قد قسمت إلا أن الروح القومية بقيت كامنة فى أفرادها ، فستقوم بثورة على الحكم الروسى ، وستخمدها الروسيا بكل قسوة ووحشية. وهذه الثورات ستجد عطفا من ناحية دول أوربا وخاصة انجلترا وفرنسا ، وبذلك يفكر نابليون الثالث ويقنع أنجلترا بالتدخل فى شئون بولندا ، ولكن تدخلها لم يأت بنتيجة ما لأن بروسيا كانت تعضد السياسة الروسية تجاه بولندا . وبذلك تتمكن الروسيا من أخماد أكبر ثورة قامت بها بولندا فى سنة ١٨٦٢ .

ثم تخلق بولندا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت تعتبر الروس أشد أعدائها . ثم تنهار أخيرا على يد المانيا ويعاد بناؤها من جديد تحت الحكم الروسى.

هناك أقسام لا يمكن أعتبارها دولا بالمعنى الصحيح ، فهى ليس لها كيان سياسى موحد أو حكومة موحدة ، مثال ذلك ايطاليا والمانيا ، فكل منها كان مجرد تعبير جغرافى .

ايطاليا

ايطاليا كانت تشمل عدة دويلات بعضها دينى والآخر زمنى، وبعضها جمهورى، والبعض الآخر ملكى . فلم تكن هناك رابطة سياسية تربط بعضها ببعض . كما كانوا يختلفون من الناحية الجنسية ، فسكان لومبارديا يكثر فيهم العنصر الألمانى. وفى نابولى يسود عنصر البحر المتوسط . فلا يربط إذن بينها سوى الرابطة

التاريخية القديمة واللغة حيث كانت تضم كل هذه الولايات الامبراطورية الرومانية. كما كانوا يحسنون اللغات الأخرى . ولم تكن كل هذه الأقسام مستقلة ، بل كان بعضها تابع لدولة أجنبية ، مثل لومبارديا التى كانت تابعة للنمسا .

ومن أهم هذه الدويلات نجد مملكة سردينيا أو ما نسميه بمملكة بيدمونت ، وربما كانت أكثر الامارات الايطالية سكانا ونشاطاً وأعظمها قوة حربية ، فكانت تحكمها عائلة مشهورة بنشاطها تشبه العائلة البروسية ، وهى أسرة سافوى ، فكما ستكون بروسيا زعيمة الاتحاد الالمانى ، ستكون بيدمونت زعيمة الاتحاد الايطالى .

نجد كذلك جمهورية البندقية ، وهى من أعظم الجمهوريات فى إيطاليا ، بل من أعظم جمهوريات أوربا فى العصور الوسطى لأن حياتها قامت على التجارة ، ولما فقد البحر المتوسط مركزه نتيجة للكشوف الجغرافية (كشف طريق رأس الرجاء الصالح) فقدت البندقية أهميتها، وذلك للأزمة الاقتصادية التى ألمت بها ، إلا أنها ظلت محتفظة بنظامها الجمهورى، ولكنها لم تستطع البقاء كدولة.

وكذلك الامارات البابوية ويحكمها البابا من مدينة روما ، وكان البابا محتقرا من رعاياه ، فكثيرا ما يثورون عليه ، لأن الحكم البابوى كان من أسوأ أنواع الحكم الذى عرفته أوربا .

وكذلك نجد مملكة نابولى ، وهى كبيرة من حيث عدد السكان والمساحة ، ولكن كانت تحكمها أسرة بربونية حكما سيئا ، انتشرت فيها الجهل وظلت البلاد متأخرة إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أما من الناحية الاقتصادية فالحالة سيئة ، فهى لا تستطيع بمواردها القليلة الدفاع عن نفسها ، ولهذا تطلعت الدولة النمساوية لحمايتها والدفاع عنها .

وفى وسط ايطاليا نجد أما ات تسكانا ومدينا وبارما ، وهى أمارات ضعيفة ترجع إلى النمسا فى جميع أمورها . كذلك نجد جمهورية جنوه وهى جمهورية عظيمة فقدت مركزها عندما ضاعت واردها الاقتصادية، وهى جمهورية منحلة وكانت تتولى حكم جزيرة كورسيكا، وفى الوقت الذى ولد فيه نابليون كانت الجزيرة تحت حكم النمسا . ولما ضعف مركز جنوة المالى وأفتقرت إلى المال رأت بيع الجزيرة وسكانها إلى فرنسا .

هذه هى حالة الامارات الايطالية بإيجاز كبير ، ومنه نرى أن تفكك تلك الامارات وأنفصالها عن بعضها سهل على النمسا مهمة الاشـــراف عليها وكذلك فرنسا .

المانيـــا

وإذا تناولنا المانيا بالبحث نجد أن حالتها لا تختلف عن حالة إيطاليا من الناحية السياسية ، فهى منقسمة إلى أقسام سياسية متعـــددة ، ففيها ملكيـات كالملكية النمساوية والبروسية وفيها المنتخبات ، وهى أقل فى المساحة وعدد السكان والقوة الحربية من الملكيات . ثم نجد دوقيات ومدن حرة تشتغل بالتجارة ، ثم نجد الحكم الدينى بجانب الحكم الزمنى ، كما أن هناك ولا ات دينية يحكمها رجال الدين فالمانيا اذن لم تكن سوى تعبير جغرافى ، وهى تمتاز عن إيطاليا بأن معظم سكانها ينتسبون للقبائل الجرمانية ، ثم رابطة اللغة والثقافة والآدب والفلسفة الالمانية . ومن أهم أجزاء المانيا النمسا ، فهى جزء من ألمانيا ، يسودها العنصر الالمانى، وهو المسيطر فى ألمانيا بحكم أن الهبسبرج هم الأباطرة الرومانيون المقدسون ، أو هم أباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ولم تكن الدولة فى الواقع رومانية ولا أمبراطورية ولا مقدسة . فهى لم تكن أمبراطورية لأن

الامبراطور ليس له سلطة مطلقة على المملكيات والمنتخبات والدوقيات ، ولكنه كان يتمتع بنفوذ أدبي . وليست رومانية لان الامبراطور الماني وأسرة الهبسبرج أسرة ألمانية . وليست مقدسة لأنها ليست لها الصفة الدينية .

فالنمسا كانت زعيمة ألمانيا وليس لها من الامر شيء . وتختلف ألمانيا عن إيطاليا فى أنه كان فيها نظم تربط كل الولايات بعضها ببعض . ويعتبر اطلاق اسم الامبراطورية على تلك الدويلات المتفرقة بسبب خضوعها تحت إشراف واحد. وفى معاهدة فينا ١٨١٥ توافق الدول على إنشاء اتحاد ألماني بعد أن قضى عليه نابليون فى موقعة أوسترلتز ، وبقيت القيصرية النمساوية لاصلة لها بالمانيا .

ومن هذا العرض الموجز لحالة أوربا فى القرن الثامن عشر نجد أن بأوربا دولا كبرى سيطرت على الشعوب الاخرى الضعيفة . كما رأينا دولا أخرى منحلة ، بل هى تعبير جغرافى ليس إلا مثل إيطاليا وألمانيا كما شاهدنا دولا أخرى ضعيفة مثل الدول الاسكندنافية ، والدانمرك .

فإذا قلنا أوربا فى القرن الثامن عشر فنحن نعنى الدول الكبرى التى توجه السياسة العالمية . أما الدول الصغرى فلم يكون لها أى حق فى الاشتراك فى السياسة الاوربية ، وأستمر ذلك خلال القرن العشرين .

كلمة عامة عن تطور الحضارة الأوربية فى القرن الثامن عشر

خطت أوربا خطوات واسعة نحو بناء المجتمع الجديد خلال القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر ، وأخذت تستكمل مقومات حياتها السياسية والاقتصادية فى غضون القرن الثامن عشر . بحيث يمكننا القول بأن حضارة أوربا قد بلغت مرتبة من النضج ـ وخصوصاً فى دول غرب أوربا مثل إنجلترا وفرنسا ـ فى منتصف هذا القرن .

فالحياة فى غرب أوربا قد استكملت عناصرها السياسية والاقتصادية الحديثة قبل أن تستكمل دول وسط وشرق أوربا هذه العناصر أو تلك المقومات ويرجع ذلك لأسباب متعددة أهمها أن دول غرب أوربا ـ وخصوصا انجلترا وفرنسا ـ كانت أسبق الدول الأوربية إلى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة ، وفهم روح التطور الجديد . وفى ظل هذا الفهم الصحيح لمقتضيات الحياة الجديدة وتطور النظم الاقتصادية والسياسية ، بدأت مقومات المجتمع الوسيط تنهار شيئا فشيئا ، بينما ظلت تلك المقومات الوسيطة راسخة القدم فى وسط أوربا وشرقها . وهذا يدلنا على مدى تمسك دول شرق أوربا بالنظم الرجعية القديمة رغم قيام الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشرة . واستمرار مقاومة حكومات هذه الدول للنظم الثورية الحديثة حتى قيام الثورة البلشفية فى مستهل القرن العشرين (عام ١٩١٧) .

كذلك نجد أن من أهم الأسباب التى عجلت بتطور النظم فى دول غرب أوربا ، نمو الطبقة البرجوازية وأزدياد نفوذها لاشتغالها بالتجارة وجمعها الثروات الطائلة التى مكنتها من الاشتراك فى الحياة السياسية ومن توجيهها الوجهة التى ترضاها ، مما ترتب عليه ضعف طبقة رجال الاقطاع من النبلاء ، وفقدان هذه الطبقة لنفوذها القديم . بحيث أصبحت تلك الطبقة لاتتمتع سوى بامتيازات ضئيلة إذا ما قورنت بما تمتلكه الطبقة البرجوازية المشتغلة بالتجارة من ثروة وجاه .

وإذا نظرنا إلى الحياة الدينية فى أوربا فى القرن الثامن عشر ، نجد أن الوحدة الدينية التى عرفتها أوربا فى العصور الوسطى قد أنتهت بظهور حركة الاصلاح الدينى ونشأة المذهب البروتستنتى والمذاهب الأخرى المشابهة له ، ثم قيام الحروب الدينية التى عرفتها أوربا والتى أطلق عليها اسم حرب الثلاثين عاما . وأهمية هذه الحرب فى نظر المؤرخين أنها وضعت حدا للخلافات الدينية التى شملت أوربا سنين طويلة منذ قيام حركة الاصلاح الدينى ، وذلك بمقتضى معاهدة وستفاليا فى ١٦٤٨ .

ومنذ ذلك الوقت بدأت شعوب أوربا تدخل مرحلة جديدة من الكفاح في ظل الحرية الدينية، فالقرن الثامن عشر قد خلا من سيطرة الكنيسة ومن التعصب الديني الذي عرفته العصور الوسطى، وكان لهذا أثره القومي في تطور الثورة التجارية، وفي نمو رأس المال وفي تطلع أوربا إلى استخدام رؤوس الأموال هـــذه على أوسع نطاق.

وإذا كانت البقية الباقية من طبقة النبلاء في دول غرب أوربا، وكذلك طبقة البرجوازية من المشتغلين بالتجارة والصناعة والعلماء والمحامين، على درجة من الثراء، فان الطبقة العاملة سواء المشتغلين منهم بالزراعة أو الصناعة كانوا يعانون من سوء الحالة وقلة الأجور، وطول فترة العمل. فرغم وجود النظام البرلماني في انجلترا وفرنسا، فان هذا النظام لم يكن يعمل لصالح الطبقات الكادحة، لأن البرلمان سواء كان في انجلترا أم في فرنسا كان يمثل أصحاب المصالح في البلاد ولا يمثل مصالح الأجراء فيها.

فنمو النظم السياسية والاقتصادية في أوربا خلال القرن الثامن عشر لا يعني بأي حال من الأحوال وجود حياة ديمقراطية تتكافأ فيها الفرص للجميع، ولهذا قامت الثورة الفرنسية في أواخر هذا القرن في فرنسا لتصحيح الأوضاع بها ومحاولة إيجاد توازن بين طبقات الشعب المختلفة وتقريب شقة الخلاف بينها.

كذلك كان من أهم التطورات السياسية والاقتصادية التي تميز بها القرن الثامن عشر احتفاظ أسبانيـــا والبرتغال بامبراطوريتها، وظهور امبراطورية الأراضي المنخفضة والامبراطوريتين الانجليزية والفرنسية بعد حروب وتناحر من قبل الدولتين الأخيرتين. فحركة التوسع والفتح والتكالب على تكوين الامبراطوريات دفع الدول الأوربية إلى اتخاذ سياسة خارجية نشيطة، وإلى الدخول في منافسات دولية أدت في بعض الأحيان إلى نشوب حروب بينها، مثل الحروب التي قامت بين انجلترا

وفرنسا فى عهد لوى الرابع عشر ولوى الخامس عشر والتى أنتهت بعقد صلح باريس فى فبراير من عام ١٧٦٣، ذلك الصلح الذى وطد دعائم الامبراطورية البريطانية، وأرغم فرنسا على التنازل عن كندا ومعظم ممتلكاتها فى الهند .

وإذا كانت انجلترا قد خرجت من جولتها مع فرنسا منتصرة مرهوبة الجانب، إلا أنها قد لقيت عقبات كبيرة فى إدارة شئون مستعمراتها الامريكية الثلاث عشرة ، وتركزت هذه العقبات حول مبدأ فرض الضريبة ، وتمسك كل من الطرفين المتنازعين : سكان المستعمرات الأمريكية وحكومة انجلترا بوجهة نظره، مما أدى إلى استفحال النزاع واشتعال نار الحرب وإعلان الاستقلال فى ٤ يولية ١٧٧٦ وأضطرار انجلترا فى نهاية الأمر بعد أن فلت زمام الموقف من يدها إلى النزول على رغبة سكان المستعمرات، وقبول الأمر الواقع، والاعتراف باستقلال الولايات المتحدة الامريكية فى معاهدة فرساى ١٧٨٣ .

وكان لنجاح ثورة الاستقلال الامريكية أثره العميق فى تثبيت دعائم الحرية فى العالم الجديد، وإلى تطلع الشعوب فى العالم القديم إلى محاكاة تلك الثورة، وخصوصا بعد أن نجحت أفكار وآراء روسو وغيره من المفكرين الفرنسيين فى فرض نفسها على الدستور الامريكى الجديد . فالثورة الامريكية اذن فى نجحت فى تطبيق آراء المفكرين الفرنسيين التى كانت مجرد أحلام تراود أذهان الشعب الفرنسى والشعوب الاوروبية المغلوبة على أمرها . فهذا النجاح قد ساعد على قيام الثورة الفرنسية التى تعتبر أهم حدث تاريخى فى القرن الثامن عشر .

وإذا نظرنا إلى حالة الطبقة الوسطى أو الطبقة البرجوازية ، نجد أن نشاط هذه الطبقة فى مختلف ميادين العمل وخصوصا التجارة ، قد عمل على زيادة الثروة الاوروبية زيادة كبيرة ، وكذلك عملت على رفع مستوى المعيشة . وفى نفس الوقت

تمتعت هذه الطبقة باحترام كبير من قبل الحكام ، نظرا لنشاطها وخبرتهـا وسعة أفقها ، بحيث كادت الفروق الطبقية بينها و بين طبقة النبلاء تنعدم .

وسنجد أن هذه الطبقة الجديدة كانت فى بدء نشأتها فى حاجة ماسة إلى معاونة الحاكم لها حماية لمصالحها أن تهدر ، ولمراكزها أن يزول ، فعضدت الحكام وأيدتهم فى سلطتهم الاستبدادية طالما كان هذا الاستبداد فى صالحها . ولـكن بمضى الوقت أخذ نفوذ هذه الطبقة يتدعم وسلطتها تقوى، بحيث أصبحت تشعر أنهـــا فى غير حاجة لحماية هؤلاء الحكام ، فهاجموا الاستبداد الفردى، وطالبوا بنظام للحكم يكون لهم فيه نصيب كبير ، وخصوصا بعد أن وجدوا أن الثورة الأمريكية التى قامت بها البرجوازية قد نجحت واستطاعت البرجوازية، فى العالم الجديد أن تقيم نظـاما للحكم عجزت البرجوازية فى أوربا عن تحقيقه . كانت الأمور إذن تسير فى صالح تلك الطبقة التى ستلعب دوراً خطيراً خلال القرن التاسع عشر فى أوربا .

وإذا انتقلنا إلى الحالة السياسية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر نجد أن إنجلترا كانت من أقوى الدول الأوربية على الاطلاق . فمن ناحيـــة نظم الحكم تمتعت البلاد بنظام حكم مستقر، اتخذ فى الظاهر مظهر الحـكم الديمقراطى، بينما هو فى واقع الأمر ، لا يعد أن يكون نظام حكم أرستقراطى يمثل مصلحة الطبقة الغنية التى لها مصالح واضحة فى البلاد . فالبرلمان الانجليزى بمجلسيه اللوردات والعموم كانت تسيطر عليه الطبقة الغنية ممثلة فى ارستقراطية الأرض وكبار رجال المـال والتجارة . وكان أعضاء البرلمان يتولون وظائفهم بالتعيين من قبل الحـكومة وليس بطريق الانتخاب. ولذا لم يكن هؤلاء الأعضاء يحرصون على كسب ثقة الطبقة العامة أو مراعاة مصلحتها . بينما نجد أن الطبقة الدنيا، أى طبقة العامة، لا تتمتع بأى سلطان أو نفوذ سياسى داخل البرلمان أو خارجه . ولـكن رغم هذا لم تـكن حالتها سيئة بالنسبة لمثيلاتها فى الدول الأوربية الأخرى مثل فرنسا والنمسا وروسيا .

فنظام الحكم السائد فى انجلترا كان النظام الاوليجاركى Oligarchy أى نظام حكم الأقلية وإلى جانب هذه الاقلية توجد الملكية الانجليزية التى كانت تملك وتحكم قبل قيام الثورة المجيدة فى عام ١٦٨٨ . ثم أصبحت تملك ولا تحكم بعد نجاح تلك الثورة . وفى ظل هذا الحكم تمتعت انجلترا باستقرار لم تعهده غيرها من الدول الأوربية الأخرى . وكذلك تمتعت بحرية نسبية كانت موضع اعجاب الشعوب الاوربية جميعها ، وكانت صمام الامان ضد الحركات الثورية التى تعرضت لها الدول الأوربية الأخرى مثل فرنسا والنمسا .

أما من الناحية الدينية فقد ساد المذهب الانجيلكانى الجزر البريطانية ، وكانت الكنيسة الانجليزية وثيقة الصلة بالطبقة الاستقراطية فى انجلترا شأنها فى ذلك شأن طبقة رجال الدين فى فرنسا . ولكن طبقة رجال الدين فى انجلترا لم تتردى فيما ترددت مثيلتها فى فرنسا ، بل كانت أكثر اتزانا وأقل ميلا للترف منها . ولم تقتصر سلطة رجال الكنيسة الانجليكانية على الناحية الدينية فحسب ، بل تعداها إلى الناحية السياسية أيضاً ، فمعظم كبار رجال الدين أعضاء فى البرلمان الانجليزى ولم تكن انجلترا تعترف بالحرية الدينية ، فالمذهب الانجليكانى هو المذهب الوحيد المعترف به فى انجلترا ، وليس لغير معتنقيه حق دخول البرلمان أو شغل الوظائف العامة فى الدولة .

أما من الناحية السياسية فقد اتبعت انجلترا سياسة توسعية ظاهرة ودخلت فى صراع عنيف مع فرنسا حول المستعمرات ، وقد كتب لها الغلبة فى النهاية ، فتمكنت من طرد فرنسا من كندا ، ومن إخراجها من معظم مستعمراتها فى الهند ، فتوطدت بذلك أركان الامبراطورية البريطانية ، ويرجع الفضل الأكبر فى هذا النجاح إلى قوتها البحرية ، وإلى اتباع سياسة توسعية حكيمة .

ورغم ذلك فقد تعرضت لأزمة شديدة بقيام ثورة الاستقلال الأمريكية ، وتعضيد فرنسا للثوار الأمريكيين ضد أنجلترا انتقاما منها لطردها من الممتلكات الامريكية . وأنتهت تلك الثورة باستقلال الولايات المتحدة الامريكية وانفصالها عن أنجلترا ، فخسرت بذلك بريطانيا مستعمرة واسعة تعتبر من أغنى المستعمرات التى كانت تملكها . ولكن هذه الخسارة قد أفادتها فائدة كبرى ، مكنتها من الاحتفاظ بمستعمراتها الأخرى بفضل أتباعها سياسة أكثر مرونة من ذى قبل .

إذا تركنا انجلترا جانبا وأنتقلنا إلى القارة الأوربية نجد الامبراطورية النمساوية المجرية وعلى رأسها اسرة الهسبرج التى كانت تحكم ارجاء الامبراطورية الواسعة بحق الملوك الالهى فى الحكم . أى أنها كانت تحكم عناصر مختلفة وجنسيات متعددة من مجرية وصقلبية وجرمانية وتشيكية وسلوفاكية حكما استبداديا . وكانت تشغل تلك الامبراطورية وسط أوربا وشمال إيطاليا والاراضى المنخفضة .

ويعتمد الامبراطور فى حكم هذه الامبراطورية الواسعة على العنصرين النمساوى والمجرى ، ولكن العنصر الالمانى له الغلبة ، فمنه تنحدر الاسرة الحاكمة . ثم يليه فى الاهمية العنصر الألمانى ويسكن سهول المجر الخصبة الغنية بمنتجاتها الزراعيه الوفيرة . ولكنهم كانوا يشعرون بقوميتهم وينزعون إلى الاستقلال عن الامبراطورية . ويلى العنصر المجرى عناصر صقلبية أخرى فى بوهيميا وسلوفاكيا وفى شمال شرق البحر الادرياتى ، وفى بولونيا وغاليسيا ، وعناصر بلجيكية فى الاراضى المنخفضة .

فهذه الامبراطورية الواسعه التى عمرت سنين طويلة كانت تفتقر إلى الوحدة وإلى التجانس بين شعوبها المختلفة المشارب والمتباينة الأهواء . فهى بهذا لم تصبح دولة قومية فى يوم من الايام . وقد حاول أباطرتها جاهدين تحقيق هذا الحلم

وخصوصا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولكنهم فشلوا فى تحقيق هذا الهدف ، نتيجة لتغلب المنصرية .

أما عن نظامها الاجتماعى فقد تركز حول نظام الطبقات الذى عرفته دول أوربا . وأعتمد على العنصرية إلى حد بعيد ، فرغم الامتيازات التى تمتع به العنصر الألمانى فى الدولة ، الا أن العناصر الاخرى كانت تتمتع بامتيازات مماثلة طالما كانت موالية للاسرة النمساوية الحاكمة .

أما عن سياستها الخارجية فكانت تتلخص فى معاداتها لفرنسا منذ القرن السادس عشر حتى القضاء على نابليون . وكان وجود هذه الامبراطورية هاما فى ايجاد التوازن الاوربى بين فرنسا فى الغرب وروسيا فى الشرق .

إذا أتجهنا نحو الشرق نجد القيصرية الروسية وتحكم امبراطورية واسعة تحت حكم أسرة رومانوف . وكانت تسير فى حكمها على نفس النظام الاستبدادى الذى عرفته دول أوربا فى ذلك الوقت ، تؤيدها فى ذلك الكنيسة الروسية كما هو الحال بالنسبة للنمسا وفرنسا .

وقد تمكنت القيصرية الروسية فى عهد القيصر بطرس الأكبر (١٦٧٢-١٧٢٥) وكاترين الثانية (١٧٢٦ - ١٧٩٦) من أن تخطو خطوات واسعة نحو الاقتباس من الغرب ونقل النظم الأوربية الحديثة إلى روسيا. كما استطاعت روسيا أيضا فى ظل حكم هذين القيصرين من القضاء على سلطة الإشراف وتوطيد نفوذها الاستبدادى المطلق على البلاد .

وإذا نظرنا إلى خريطة روسيا نجد أنها تمتلك أجزاء واسعة من آسيا ،وكذلك أجزاء من أوربا ، فهى بحكم موقعها هذا دولة شرقية وغربية فى نفس الوقت . ومن هنا أختلفت نظرة الدول الأوربية اليها من حين لآخر تبعا لعلاقتها بها. فاذا

كانت هذه الدول الأوربية ترتبط برباط الصداقة معها اعتبرت روسيا دولة غربية، واعتبر الأدب الروسى أدبا غربيا راقيا . وإذا ماساءت العلاقة معها عدوا روسيا دولة شرقية متأخرة سياسيا واقتصاديا ودينيا .

أما عن الحالة الاجتماعية ، فلم تعرف روسيا سوى طبقتين : طبقـة أصحاب الضياع والاقطاعات وطبقة المزارعين أى عبيد الأرض وتعتبر الطبقة الاخيرة من الطبقات الاكثر بؤسا والأتعس حالا من سائر الطبقات الأخرى المماثلة لها فى دول أوربا . ورغم هذا فلم تقم بثورة نظرا لجهلها ولصعوبة الاتصال سواء بداخل البلاد أو بخارجها .

تلك نظرة سريعة لحالة ثلاث من الدول الأوربية الكبرى التى ستتصل بها فرنسا اتصالا سياسيا وحربيا ، لمقارنتها بحالة فرنسا فى ذلك الوقت ، لنكون على علم بالظروف السياسية والاجتماعية التى سادت أوربا فى القرن الثامن عشر، ومدى تأثرها بقيام الثورة الفرنسية .

الفصل الثانى

الثورة الفرنسية

مقدمات الثورة الفرنسية

تعتبر فرنسا الدولة الاوربية الاولى بعد انجلترا ، فعلى رأسها أسرة البربون العتيدة التى كانت تحكم فرنسا متأثرة بنظرية حق الملوك الالهى فى الحكم . فالملكية الفرنسية تعتبر من أقوى الملكيات التى عرفتها أوربا، وخصوصاً فى عصر لوى الرابع عشر ، وكان البلاط الفرنسى فى فرساى بمن يضمهم من الشعراء والأدباء والامراء مضرب الأمثال والمثل الأعلى الذى يحتذى به .

وقد فقدت فرنسا الشيء الكثير بوفاة ملكها لوى الرابع عشر، فتولى على عرشها ملوك ضعاف ليسوا فى مقدرة لوى الرابع عشر السياسية أو الحربية . ولهذا فقد انحطت الملكية فى عهد لوى الخامس عشر، وبدأت تفقد حب الشعب لها ، لزوال الدوافع التى جمعت حولها قلوب الجماهير . فالشعب الفرنسى قد أحب الملكية الفرنسية لانها خلصته من الحكم الاجنبى، ولأنها بنت له المجد الحربى بانتصاراتها الحربية فى مختلف الميادين . هذه الانتصارات التى جعلت لفرنسا مركزا ممتازاً فى القارة الاوربية تحسد عليه .

وكلما كانت الملكية الفرنسية قادرة على انتزاع النصر من أيدى الدول المعادية لها كلما أحبها الشعب وتعلق بها . ولكن حينما أثقلت الملكية كاهل الشعب بالمصروفات الباهظة فقدت محبة الشعب لها ، وكان عليها أن تسلك أحد طريقين:

إما أن تغير من سياستها ، أو أن تذهب إلى غير رجعة .

وقد أوضحنا فى الفصل السابق كيف أجهدت الملكية فرنسا فى عهد لوى الرابع عشر ، وكيف خلفه ملوك ضعاف أضاعوا ما كان لفرنسا من هيبة حربية ، وما كان لها من نفوذ متفوق فى القارة الأوربية .

إن المتتبع لتاريخ الثورات فى العصر الحديث - بل وفى غير من العصور - يجد أنها لا تقوم فجأة ، وإن بدا لغير المتعمق فى الدراسة غير ذلك ; فلا بد لكل ثورة من الثورات مقدمات وأسباب تمتد فى أعماق الماضى سنوات عديدة . والثورة الفرنسية لم تشذ عن ذلك . ورغم اقتصار تلك الثورة على داخلية فرنسا أى برغم انطباعها بالطابع المحلى ، فسيكون لها دوى كبير فى كل أنحاء أوربا . وقد يتبادر إلى ذهننا هذا السؤال : لما كان لهذه الثورة كل هذا الدوى الكبير مع أن فرنسا تقع فى الطرف الغربى من أوربا ، وليست مهيأة من حيث الموقع لانتشار مبادئها ؟

الجواب على هذا السؤال أن فرنسا كانت تتمتع بمركز ممتاز بين دول القارة الاوربية منذ عهد لوى الرابع عشر ، بحيث أصبحت هذه الدول تنظر إلى فرنسا نظرة المعلم أو الرائد . فالملكيات الأوربية تحاول تقليد الملكية الفرنسية فى عظمتها وأبهتها . كذلك كان للمفكرين الفرنسيين أمثال فولتير وموليير وروسو وغيرهم منزلة سامية لدى شعوب أوربا .

فهؤلاء المفكرون الفرنسيون كانو فى نظر تلك الشعوب شخصيات أوربية وليست فرنسية ، فمن الطبيعى إذن ان يكون لفرنسا مركز ممتاز .

ولو أن الثورة نشأت فى فرنسا وكانت أهدافها وطنية وقاصرة على فرنسا ،

إلا أنها سرعان ما أصبحت عالمية . فاصطدمت مع الدول الأوربية وهى النمسا وانجلترا وهولنـــدا وأسبانيا ، ونتيجة لذلك تسربت الأفكار الثورية إلى أوربا .

ثم جاء بعد ذلك نابليون وتمكن من قهر أعظم دول أوربا وسيطر على غرب أوربا ووسطها مثل ألمانيا والنمسا وبولونيا وقهر الدولة العثمانية فى مصر . ومن الطبيعى أن يعمل نابليون على نشر المبادىء الفرنسية ، فهذه المبادىء لم تتسرب وحدها ، بل نظراً لما كان لفرنسا من السيطرة فى عهد نابليون فنابليون إذن عامل مهم فى نشر هذه المبادىء .

ومبادىء الثورة التى جاءت بها ، مبادىء إنسانية تخاطب شعور بنى الانسان جميعهم ، فهى حينما تطالب بالحرية والاخاء والمساواه ، فانما تطالب بمبادىء تؤمن بهـا جميع الشعوب المحرمة منها . إذن كان للثورة الفرنسية أثر ظاهر فى أوربا ، لأن حالة الشعوب الأوربية كانت تشابه حالة الشعب الفرنسى إلى حد كبير . فالثورة الفرنسية لاتهم الفرنسيين وحدهم ، بل تهم فرنسا وأوربا والعالم أجمع ، ويعتبر قيام الثورة الفرنسية بداية القرن التاسع عشر حقيقة .

فكيف قامت هذه الثورة وكيف كانت النظم الفرنسية مسئوله عنها ؟ أو إلى أى حد كانت الملكية الفرنسية مسئولة عن الثورة ؟

شخصية لوى السادس عشر الجالس على عرش فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر شخصية ضعيفة لا تتحمل المسئولية الملقاة على عاتقها وكان المنتظر أن يكون لزوجته مارى انطوانيت الأثر فى توجيهه نحو الخير أو الشر . فربما وجد الشخص الضعيف فى زوجته خير معين له إذا كانت محبة للخير فمارى انطوانيت كانت جميلة جداً ، وقد استغلت جمالها فى التأثير عليه ، فهى عظيمة الجمال ، ومن أصل شريف ،

فهى من أسرة هبسبرج وابنة امبراطور وفى نفس الوقت فهى ملمكة فرنسا أعظم دولة فى أوربا . وكانت بجانب شخصية زوجها الضعيف لوى السادس عشر تظهر قوية . فهى أميرة نمساوية نشأت فى فينا فى القصر الامبراطورى،فهى تعظم كل ما هو نمساوى ، ونشأت فى البلاط الامبراطورى النمساوى وهـــو من أعظم البلاطات فى أوربا ، ولذلك إذا كانت هناك عاصمة تصلح لأن تكون عاصمة أوربا فهى فينا . فهى فخورة بالعـــادات والتاريخ النمساوى ، وشربت العداء لفرنسا منذ الصغر ، فتعاليمها يربطها بالنمسا أكثر مما يربطها بفرنسا . فالنساء يحترمن القوة ، فلا ننتظر أن تكون هذه الأميرة محترمة لعادات الشعب الفرنسى وتقاليده ومطالبه . فنى فينا نجد أن الطبقة الملكية لا تعلم ولا ترى شيئاً عن حالة الطبقة الثالثة ، فهى لا تقدر مطالب الشعب النمساوى فضلا عن مطالب الشعب الفرنسى . فهذه الأميرة إذا كان يربطها بفرنسا شىء ، فهى التقاليد الملكية ، التى تتلخص فى أن تكون الأسرة الناهية فى البلاط الفرنسى ، وألا تستمع لرغبات الشعب . هـذا كان شعور الملكة بالنسبة للوطن الجديد الذى ستعيش فيه .

والواقع أن نابليون قد وقع فى نفس الخطأ الذى وقعت فيه العائلة البربونية، إذ تزوج من أسر هبسبرج النمساوية ، جريا على السنة التى سنها لوى الرابع عشر فالزواج فى هذه الحالة يكون فاشلا ولا تتحقق الرغبة منه فى ضم الاسرتين بعضهما إلى بعض . فنابليون كان أعظم رجل فى عصره وأستطاع أن يفرض رأيه على الملكية النمساوية ، فتزوج من ماريا تريزا ولكنه كان زواجاً فاشلا ، لأن النمسا كانت من أولى الامبراطوريات التى تألبت على فرنسا .

إذا كان هذا هو شعور مارى انطوانيت نحو الشعب الفرنسى ، فنجد أن

شعور الشعب الفرنسى نفسه نحوها لم يكون بأحسن حال منه. فالنساء الفرنسيات امتعضن من زواج لوى السادس عشر من أمرأة أجنبية ، وهذا الامتعاض له أثره فى نفوس الأزواج كذلك . هذا بالإضافة إلى أنها تنتسب إلى "بيت الذى تربطه صلة عداء مع فرنسا وكذلك لم تكن هذه الأميرة قد تأثرت بروح العصر الجديد فى فرنسا ، ولم يكن تدخل هذه الأميرة مرضيا عنه من الفرنسيين ، ولم يكن فى صالح الشعب الفرنسى . فلو كانت الملكية قوية حازمة لاستطاعت أن تقوم بحركة اصلاح واسعة النطاق فى الناحية المالية والاقتصادية .

فالحالة الإقتصادية والمالية كانت سيئة جدا لأسباب متعددة منها : الحروب الكثيرة التى خاضتها فرنسا فى أوربا فيما وراء البحار ، والسياسة التبذير والاسراف التى سارت عليها الملكية فى عهد لوى الرابع عشر والخامس عشر وكذلك لفساد النظم المعمول بها من وجـــود جمارك داخلية وسياسة حماية التجارة التى وضعها كولبير . هذا بالإضافة إلى إعفاء طبقتى الاشراف ورجال الدين من الضرائب ، والقاء عبء الضرائب كله على طبقة العامة .

كان على الملكية الفرنسية إذا أرادت اتباع سياسة قوية أن تقضى عـــلى كل عوامل الأسراف ، من حد لسياسة التبذير التى سارت عليها الملكية الفرنسية ، وتحاشى الدخول فى الحروب لن تجنى منها فرنسا سوى الخسارة وكذلك إلغاء المكوس الداخلية على الأشخاص والتجارة . ويجب كذلك التخلى عن سياسة حماية التجارة ، وأهم من هذا كله الاهتمام بمسألة الضرائب . والأساس فى فرض الضرائب ألا تكون مرهقة لعامة الشعب . وكان على الحكومة إقرار العدالة والمساواة ، ولكن العدالة والمساواة أحدث من الثورة الفرنسية . فلم يكن الشعب

الفرنسى يفهمها فى ذلك الوقت ، بل كانت كل مطالب الشعب تنحصر فى اشراك الطبقات المعفاة من دفع الضرائب فى دفعها .

ولم يكن من السهل التخلى عن نظام حماية التجارة الذى وضعه كولبير لحماية الصناعات المحلية ، والذى كان يفرض ضرائب على الواردات من الخارج فتحتفظ الصناعات الداخلية بأثمانها ، ولكن بعد أن فقدت فرنسا مستعمراتها أصبح هذا النظام لا يمكن تطبيقه بسهولة .

ثم بعد ذلك من أهم مسائل الإصلاح المالى،هو معالجة نظام الضرائب على أساس المساواة بين الطبقات فى دفعها ، وهذا الشعور بتسوية الطبقات فى دفع الضرائب شعور حديث ، ونظرياته مستحدثة أتت فى العصور التالية للثورة . وحتى الكنيسة فى ذلك الوقت لم تكن تعلم بالواجب عليها مثل توزيع الصدقات والمعونات على المعوزين . فنجد فى رجال الكنيسة قسم يتمتع بكل شىء ، وقسم آخر محروم من كل شىء ، ومن هنا نعرف كيف انضم رجال الكنيسة المحرومون إلى الثورة . كما لم تكن منازل كبار رجال الدين مأوى للفضائل التى يجب أن يتحلوا بها وأحسن مثال لذلك « تاليران » فمنزله كان مأوى للخمور والفجور والراقصات ولذا لا نعجب إذا انصب السخط على الكنيسة وعلى نظمها ، لأن الشعب كان ينتظر من رجال الدين التقى والورع والزكاة بصفة خاصة ، فلما وجد الشعب أن رجال الدين ينفقون هذه الأموال فى ملذاتهم بعيدين عن مبادىء الإنسانية وشعائر الدين كفر بهم .

وبالرغم من ذلك نجد أن الشعب الفرنسى كان متمسكا بكاثوليكيته ، أو على الأقل الطبقة الحاكمة ـ بالرغم من حياة الترف والرذائل ـ كانت متمسكة برجال الدين الكبار . فرجال الحكم يحبون الاتصال برجال الدين والتقرب اليهم ، لأنهم

رأوا أنهم بهذه الوسيلة يستطيعون التأثير على العامة الذين لا يستطيعون التفكير أو النقد . فلم يكن من السهل على رجال الحكومة فى فرنسا أن يحرموا الكنيسة من مواردها ففرنسا بنت الكنيسة الكبرى، وملكها حامى الكنيسة الكاثوليكية، ويدلنا على ذلك أنه حين قامت الثورة الفرنسية وقررت إلغاء إمتيازات الكنيسة، نجد أن رجال الدين لم يكونوا وحدهم الساخطين على هذا القرار بل كانت الملكية وطبقة الارستقراطية ساخطة عليه أيضا .

ثم نجد أن الملك ورث الظروف السيئة عن آبائه وأجداده ، ولكنه يعد أيضا مسئولا عن الأحوال السيئة التى وجدت فيها فرنسا أيام حكمه ، فالملك لم يكن يفهم الآراء الاقتصادية فى أواخر القرن ١٨ وقت ظهور الطبيعيين الذين يقولون بانتهاء فكرة حماية التجارة القديمة ، وسموا بهذا الاسم (أى طبيعيين) لانهم قالوا بأن الارض هى مصدر كل ثروة ، ومن هؤلاء شخصية كبيرة هى شخصية ترجو Turgot إذ سنحت له الفرصة بتولية شئون فرنسا المالية، ولو أنه وجد التعضيد اللازم من الملكية لربما تمكن من اصلاح الحالة بعض الشىء ، ولربما لم تقم الثورة الفرنسية بهذا الشكل الذى قامت عليه .

وقد سبق لترجو أن قام بتجربته الاقتصادية عندما كان حاكما لقسم من أقسام فرنسا ، نجده يحاول تنفيذ بعض آرائه حينما كان واليا للاقليم الذى يقوم بادارة شئونه . وقد أثارت سياسته فى الضغط على مخصصات البلاط الفرنسى مخاوف رجال الحاشية ومخاوف الملكة مارى أنطوانيت وانتهى الأمر بابعاده عن الحكم (مايو ١٧٧٦) ، أى أن الملكية رفضت سياسة الاصلاح .

جاء بعده نكر ، ولم يكن أحسن حظاً من سابقة وهو سويسرى الأصل ويعتنق المذهب البروتستنتى ، له خبرة بالأمور المالية وبأعمال البنوك وكان نزيهـا

كسابقه ، ممتازا فى عمله ، ومتصلا بالحركة الفكرية التى ظهرت فى فرنسا ، ولكنه لم يكن يحسن الامور السياسية وهو يحاول أن يتبع سياسة الاقتصاد . ولكننا نجد أنه أخفق فى هذه السياسة لأن فرنسا اشتركت فى حرب الاستقلال الامريكية ، رغم سوء حالتها المالية . فلماذا تدخل فرنسا حربا خارجية لمساعدة الثوار الامريكيين ؟ وهل كانت تستطيع ألا تتدخل فى هذه الحرب ؟

كان لفرنسا أن تنتقم لنفسها من انجلترا التى نجحت فى طرد النفوذ الفرنسى من أمريكا الشمالية والهند ، وفرضت رأيها على فرنسا فى معاهدة باريس . فكان طبيعيا أن تشترك فرنسا فى هذه الحرب بالرغم من أزمتها الداخلية . فنجد أن فرنسا فى أول الأمر لم تدخل الحرب بجانب الثوار الامريكيين بصفة رسمية ، بل اكتفت بارسال المتطوعين من أبنائها ممن يمثلون الرأى العام المستنير ، مثل «لافاييت» ؛ ثم تلى هذه المرحلة مرحلة توثيق علاقتها بأمريكا والمحاربة إلى جانبها فى أوقات محنتها ، ومنذ ذلك الوقت قامت رابطة وثيقة بين أمريكا وفرنسا مازال باقية حتى يومنا هــذا . فالحكومة الفرنسية تدخلت إرضاء لنفسها من جانب ، وإرضاء للشعب الفرنسى من جانب آخر ، فقــد دخل الشعب الفرنسى الحرب مرتاحا ، بل وتحفزه عوامل الحقد القديمة ضد انجلترا .

أخذ نكر فى الشكوى من سوء الحالة المالية لأن هذه الحرب كلفت الحكومة أموالا طائلة ، فرفعت الحكومه الضرائب على الشعب لمقابلة تلك التكاليف ، فتذمر الشعب وطالب بالاصلاح ، ووجد أن إصلاح الحالة الماليه لا يقوم إلا باشتراك الطبقات المعفاة من الضرائب فى دفعها .

ماهى سياسه فرنسا الخارجيه فى ذلك الوقت؟ وكيف تفسر السياسة الخارجية لأية دولة ومدى استمرار تلك السياسية ؟

هنـــاك عوامل تدعوا إلى استمرار السياسة الخارجية ، ومنها الموقع فمثلاً انجلترا حتم عليها موقعها الجغرافى اتباع سياسة التفوق البحرى ، وكذلك فرنسا بحكم موقعها كانت لها سياسة محيطية استعمارية وسياسية أخرى قارية فيما يختص بحدودها الشرقيه .

كذلك التراث التاريخى ، فلا يمكن للدول أن تتنكر لماضيها التاريخى ، فالدولة الروسية مثلا تعاقب على الحكم فيها حكومات مختلفة من حيث المبدأ والبرنامج ، ولكن من ناحية السياسة الخارجية لم يطرأ عليها أى تغيير يذكر . فسياستها تتلخص فى السيطرة على البحر البلطيق ، أى الاتجاه نحو الغرب ولو أدى ذلك إلى تغيير سياستها الداخلية . فالدولة الروسية التى تتبع سياسة ديموقراطيه فى بلادها لا تسمح لدول البلطيق بأن تتصرف فى شئونها تصرفا يكون من شأنه المساس بمصالحها .

كذلك تهتم بالبحر الاسود والمضايق منذ عهد القيصر نيقولا الاول . فسياسة العداء للاتراك مازالت موجودة من وقت قيام بطرس الاكبر إلى يومنا هذا . وذلك لأن الدولة التركية سلطنة أو جمهورية لازالت تسيطر على المضايق وهى المنفذ الوحيد للروسيا إلى البحر المتوسط .

ومن سياسة روسيا التوسع فى آسيا وشمال الصين ، ولا زالت هى سياستها أيضا بالرغم من أن الصين كانت حليفة لحلفاء روسيا ، فهى تشجع الصينيين الشماليين الشيوعيين ضد اخوانهم الرأسماليين الذين تساعدهم أنجلترا وأمريكا ، إلى أن استطاعت أخيراً أن تضمها إلى المعسكر الشيوعى .

وكذلك نفس انجلترا سواء تولتها وزارة المحافظين أو الاحرار أو العمال فهى تعمل للسيطرة البحرية وحفظ التوازن الدولى .

وقد تتغير السياسة الخارجية في بعض التفاصيل وذلك بتغير الأزمان والأحوال وحركة التطور فى الاختراع والحالة الاقتصادية . فسياسة انجلترا فى الثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر هى المحافظة على كيان الدولة العثمانية . ولكن هذه السياسة تغيرت ، إلا أن هذا التغير كان ظاهريا فقط لأن سياسة انجلترا فى الشرق الأدنى هى سياسة المحافظة على مصالحها الخاصة ، فاذا وجدت انجلترا أن سياسة المحافظة على أملاك الدولة العثمانية تتفق مع مصلحتها سارت عليهـــا ، وإذا تعارضت غيرتها .

كذلك نجد أن ذكريات الحروب الصليبية ، والتجارة مع الشرق تحتم على فرنسا الاتصال بالشرق سواء كانت ملكية أو جمهورية . فنى الحرب الماضية تشبثت فرنسا بسوريا ولكنها أخفقت . والذى يجب أن نعرفه أن لهذه الدول مبادىء لاتتغير إلا إذا تغيرت مصالحها . كذلك يجب أن نفهم أن المبادىء التى تنادى بها دول الغرب هى للدول الغربية فقط ، وليست للدول الشرقية التى لم تبلغ فى نظرها درجة من الحضارة تؤهلها من الوقوف بجانب الدول الغربية . فسياسة القوة التى سارت عليها الدول الغربية فى سياستها الخارجية وهى ما يطلق عليهـا أسم Machtpolitik سادت طوال القرن التاسع عشر .

الثورة الفرنسية

ذكرنا من قبل أن الملكية الفرنسية دخلت الحرب الامريكية للانتقام لنفسها ولضغط الرأى العام الفرنسى عليها ، فنجحت الثورة الإمريكية ويرجع نجاحها إلى مساعدة الفرنسيين ، ونجحت أفكار روسو فى أمريكا ، فتوجهت أنظار الفرنسيين إلى تطبيق هذه الأفكار فى فرنسا نفسها ، ولكن نتيجة دخول الحرب وزيادة سوء الحالة المالية نشر نكر فى فرنسا قائمة تسمى Compte Rendu تضمنت تفاصيل الميزانية الفرنسية ، فأوضحت للرأى العام الفرنسى مدى ماينفق

على البلاط الملكى . وكانت النتيجة إبعاد نكر ، لان الملكية اعتبرت نشر تلك القائمة عملا ينطوى على التشهير بها ، فهذه هى المرة الاولى التى نشرت فيها الميزانية والتى عرف فيها الشعب مدى الارهاق الذى يصيبه من اسراف القصر وتبذيره .

ولكن الملكية بدلا من أن تسير فى سياسة أصلاح الحالة المالية بعزم وقوة لتنقذ البلاد مما تعانيه ، وضعت مقاليد الامور فى يد أحد أتباعها واسمه كالون وذلك لمدة سبع سنوات تزداد فيها الحالة المالية سوءا ، فلم يتبع كالون سياسة الاقتصاد بل لجأ إلى سياسة الاقتراض ، وهى سياسة مفيدة فى كثير من الاحايين، ولكن على شرط أن يكون ذلك القرض مما تقدر عليه مالية البلاد ، ولكننا نجد أن فرنسا كانت عاجزة عن موازنة ميزانيتها ، فزاد ذلك فى سوء حالها ، إلى أن ترامى أخيراً للشعب والحكومة أن من الضرورى اشراك الشعب مع الحكومة لمعالجة الحالة المالية فى البلاد . فنجد الملك وكالون يطالبان بدعوة مجلس من الاعيان لفرض ضريبة جديدة . ولكن النبلاء رفضوا تحمل المسئولية وحدهم وأرادوا أن يكون الشعب بأجمعه مسئولا عن هذه الحالة ، فلابد من استدعاء مجلس طبقات الامة Etats Generaux، ولم يكن هذا المجلس قد اجتمع منذ ١٦١٤ ، فلا بد إذن من إجراء انتخابات جديدة له ، واستعانت الملكية بنكر لوضع قانون انتخاب المجلس الجديد ، وقد راعى نكر فى تشكيل المجلس أن يكون عدد مندوبى طبقة العامة ضعف عدد مندوبى طبقتى الاشراف ورجال الدين . وقد تحمس الشعب الفرنسى لانتخابات هذا المجلس تحمسا شديدا ، بالرغم من أن المجلس لم تكن له سلطة حقيقية ، ولا يمكن المناقشه فيه لان الطبقات كانت منفصلة بعضها عن بعض ، وتقوم كل طبقة ممثلة فيه بتقديم رغباتها للملك والملك ينظر فيها كرغبات للشعب . كما لم يكن للمجلس حق مناقشه الملكيه . وفى أثناء الانتخابات للمجلس الجديد تسقط وزارة كالون وتحل محلها وزارة دى بريين

De Brienne ، وهذا يرى لمعالجة الحالة المالية ضرورة فرض ضرائب على الطبقات المعفاة منها كالاشراف ورجال الدين .

ونظرا لاخفاق دى برين فى معالجة الأزمة الماليه ، وارضاء للشعب الفرنسى يعزل لوى السادس عشر دى برين ويكون وزارة يرضى عنها الشعب وهى وزارة نكر . ثم يدعى مجلس طبقات الامة الى الانعقاد فى ٥ مايو ١٧٨٩ ، وهذه السنة تعتبر بدء الثورة الفرنسية . فعقد المجلس فى حد ذاته ليس ثورة ، ولكن يمكننا أن نعتبره ثورة لأن الملك أرغم على عقد المجلس من قبل الشعب . وقد عقدت على جمع هذا المجلس آمال عريضة لاصلاح الحالة المالية . ولكن فى الواقع لم يكن لهذا المجلس سلطة تذكر فالامور التى يغيرها لايستطيع تنفيذها . ومنذ ذلك الوقت ستتطور الامور فى فرنسا تطورا خطيرا ، ومن هنا نعتبر سنة ١٧٨٩ مبدأ الثورة، وبدء عهد جديد للملكية الفرنسية، لانه سيثير مشاكل فى نظام التمثيل البرلمانى والمناقشة ، وهى أشياء لم تكن لفرنسا معرفة بها من قبل . وكان لابد لمندوبى العامة من نفوذ كبير لان على طبقة العامة كان يقع عبء الضرائب والمسئولية . ولذا سيكونون أكثر شدة وتذمرا لشعورهم بالظلم ، وكانوا فى نفس الوقت معجبين بثورة أمريكا وبتطبيقها مبادىء روسو ومونتسيكيو تطبيقيا عمليا . هذا بالاضافة الى اعجابهم بالدستور الانجليزى رغم أن البرلمان الانجليزى فى ذلك الوقت لم يكن ليعطى طبقته العامة الحق فى الحكم، ولكن موضع الاعجاب فيه هو أن الملك يملك ولا يحكم وليس له سلطة فى فرض الضرائب .

ونجد أن اجتماع المجلس أثار مسألة عدد الاعضاء ؛ فطالب العامة بأن يكون عددهم مساوياً لعدد نواب الاشراف ورجال الدين ، ثم طالبوا بأن يكون للمجلس السلطة فى تنفيذ المشاريع . وطالب العامة فى أول الامر بأن يجتمع المجلس فى قاعة واحدة وأن تؤخذ الأصوات طبقا لعدد أصوات الاعضاء لا طبقا للطبقة كما كان

جاريا ؛ وذلك لكى يحصل العامة على الأغلبية بمن ينضم اليهم ممن يعطفون على حركة العامة من الأشراف ورجال الدين . وهؤلاء الاشراف كانوا يريدون من انضمامهم الى العامة أن تكون لهم القيادة والنفوذ .

وقبل ذلك كان المجلس يجتمع ويعرض الملك عليه آراءه ثم ينصرف أعضاءه الى مدنهم قانعين . ولكن هذا المجلس طالب بأن المسائل التى تعرض عليه يجب أن تنفذ وأن لاينفض المجلس بل يبقى بجانب الملك . ولو أن الملك نفذ مطالبه بشدة لوضع حدا لتمادى نواب العامة ، ولكنه كان ضعيف الشخصية يتأثر بآراء الملكة ورجال حاشيته ، ويصر نواب العامة على تنفيذ مطالبهم فأضربوا عن دفع الضرائب وكلما مر الوقت كلما ازداد رجال العامة قوة بما ينضم اليهم من الاشراف ورجال الدين ، وكلما زادت قوتهم كلما تشددوا فى مطالبهم بينما كان الملك ورجال الحاشية يزدادون فى التردد .

وفى ذلك الوقت يظهر بين طبقة العامة نائب يدعى سييس Siéyés وهو من رجال الدين الذين تولوا البحث فى الدستور ، وأعلن أنه اذا رفضت طبقتـــا الاشراف ورجال الدين الانضمام اليهم أن يعلنوا أنفسهم نوابا للشعب ويطلقون على انفسهم اسم الجمعيـة الوطنية L'Assemblée Nationale ، وقد ووفق على على هذا الاقتراح فى ١٦ يونيه ١٧٨٩ . ولم يوافق الملك على اجتماع الطبقات فى قاعة واحدة وأصر نواب العامة على مطلبهم فاضطر الملك مرغما على الموافقة . ورأى رجال الجمعية الوطنية أن يضعوا دستورا جديدا للدوله ، وسيظهر بجانب الملكية ورجال الشعب قوة أخرى سيكون لها تأثير قوى فى مجرى الثورة ، وهى قوة الشعب الباريسى أو جيش الثورة ، فضعف الحكومة هو الذى أوجد القوة الجديدة فسكان باريس كانوا فى ضنك شديد ، هذا بالاضافة الى العمال والفلاحين

الذين قصدوا باريس سعيـــا وراء الرزق ، فزاد الاضطراب فيها ووقعوا تحت تأثير خطابات المهيجين من أمثال مارا Marat وديمولين Desmoulins فكانوا أداة خطرة فى أيدى رجال الثورة .

خشيت الملكية هذه الثوره الجديدة لان فيها قوة تعمل على نشر الفوضى ، فاستدعت جيشا كبيرا الى باريس لقمعها رغم معارضة الجمعية لهذا الاجراء . ولما عزل الملك نكر كون المجلس الحرس الأهلى لحماية الجمعية الوطنية ، وقاد مارا وديمولين الشعب الثائر الى الباستيل ونجحوا فى اسقاطه فى ١٤ يوليه ١٧٨٩ . وللمرة الثانية أرغم الملك على اجابة طلبات باريس . فسقوط الباستيل ليس فى حد ذاته عملا حربيا هاما ، ولو أنه أعتبر انتصار كبير للجمعية الوطنية وازدادت ثقة الجمعيـة بنفسهـا فباشرت وضع دستور جـديد . وعين باى Bailly عمدة لباريس وعزز الحرس الاهلى ووضع على رأسه لافاييت ، وأنشئت الصحف والنوادى لمناقشة الافكار الثورية وأهمها نادى Cordeliers ونادى اليعاقبه Jacobins وسيكون لنادى العياقبة اثر كبير فى الثورة الفرنسية .

راقب اذن الشعب الباريسى والجمعية الوطنيـة أعمال الملك ، وفسروا أعماله بأكثرمما تحتمل . وازدادت الرغبة فى مجىء الملك إلى باريس ليكون تحت مراقبتهم ، فقامت مظاهرة الى فرساى (٥ اكتوبر ١٧٧٩) وهددوا الملك والملكة لولا أن جاء لافاييت وأنقذ الموقف ورجع الملك الى باريس .

رأى كثيرون من الاشراف الذين لم ينضموا هـذا المجلس ولا أعمـال أهل باريس أن يهاجروا من فرنسا فتجمع عدد كبير منهم على الحدود الشمالية لفرنسا ، ولم يكن فى ذلك فى صالح الملكية لانهم بدأو ينتقدون تصرفات رجـال الثورة ويشيعون بأنهم يتخذون العدة لاخماد الثورة والقضاء عليهـا وزاد ذلك فى شك

الشعب من الملكية. وفى تلك الاثناء يوضع الدستور الجديد هودستور سنة ١٧٩١ وتعلن حقوق الانسان وتنص على أن الناس ولدوا أحرارا . ويظهر فيه أثر روسو فى كتابه «العقد الاجتماعى»

فأساس الدستور الجديد أن النـاس ولدوا أحرارا ومتساوين فى الحقوق ، وأن الغرض من أى مجتمع إنسانى هو المحافظة على هذه الحقوق . وأعلن أن الشعب مصدر السلطات والحرية هى أن يقوم الفرد بأى عمل على شرط ألا يضر بمصلحة الآخرين . والقانون ماهو الا إبداء لرغبة الشعب من حرية الفكر والحرية الدينية وحق الملكية المقدس . وبالرغم من إعطاء الحرية الفردية للشعب الفرنسى نجده يقيد الانتخاب. ويجب أن نلاحظ أن حقوق الانسان فى فرنسا تختلف عن ملتمس الحقوق[1] فى انجلترا سنة ١٦٢٨ .

فالثورة المجيدة (سنة ١٦٨٨) فى انجلترا نادت بحقوق الشعب الانجليزى وحده فلم يكن لها أثر خارج انجلترا، وذلك بعكس الحالة فى فرنسا إذ كان لإعلان حقوق الإنسان أثرا باق فى أوربا والعالم ومعناه الغاء بقايا الاقطاع والامتيازات. ومعنى هذا أيضاً أن أصبح للمجلس دستوراً من آراء روسو ومن الدستورين الانجليزى والأمريكى. وفى ذاك الوقت لم يرتفع صوت واحد للمناداة بالجمهورية. فلوى الرابع عشر قد استولى على العرش بحق الملوك الالهى ، ولكن الملك فى عهد

(١) حدث هذا فى عهد شارل الاول ملك انجلترا فقام خلاف بينه وبين البرلمان فى أحقية كل منهما فى فرض الضرائب ، وانتهى بأن وافق الملك عـلى ملتمس الحقوق وبمقتضاه أصبحت المنح والهبات الجبرية غير قانونية ، وأصبح محرما على الجنود أن يكونوا عالة على الشعب وصار غير جائز القبض على أى شخص من غير محاكمة قانونية .)

الثورة يجلس على العرش الفرنسى بعون الله ورغبة الشعب . وكانت الوزارة فى فرنسا مسئولة أمام الملك وليس أمام نواب الشعب ولكن ميرابو أحد زعماء الثورة نادى بالاخذ بالنظرية الانجليزية الحديثة التى تجعل الوزارة مسئولة أمام المجلس ، وأعطى للملك حق الفيتو Vito ولم يوضع المجلس التشريعى الفرنسى فى يد مجلسين ، بل فى يد مجلس واحد مكون من ٧٤٥ عضوا . والسلطة القضائية وضعت فى أيدى قضاة لا يعينون بل ينتخبهم الشعب . ووضع نظام المحلفين الانجليزى ، ثم أعيد تقسيم فرنسا إلى أقسام ادارية بلغ عددها ٨٣ قسما أطلق على كل منها اسم أحد معالمها الطبيعية كجبل أو نهر .

كان لإعلان حقوق الإنسان فى فرنسا الأثر العالمى لاتصالها بالعالم الأوربى أما اعلان حقوق الإنسان فى أمريكا فلم يكن له تأثير كبير نظرا لانفصال أمريكا عن العالم الاوربى . وأخذ فى الدستور الجديد بنظرية مونتسكيو فى انفصال السلطات الثلاث بعضها عن بعض لان أعضاء الجمعية الوطنية قد فهموا خطأ بأن السلطات فى انجلترا منفصلة كل الانفصال ، فالواقع أن هذه السلطات ليست منفصلة تمام الانفصال عن بعضها ، لان عملها يترتب بعضه على بعض ومرتبط بعضه ببعض ، فالملك على رأس السلطة التنفيذية ، وتستمد منه السلطة التشريعية قوتها ، وكذلك كان للملك حق تعيين القضاة . وكان يمكن للحكومة أن تؤثر على القضاة بتعيينهم فى جهات ملائمة لهم أو بترقيتهم ، ولذلك نص الدستور الفرنسى على انتخاب القضاة . ثم الى جانب القضاة يوجد نظام المحلفين ، وكذلك رجال الدين فقد خضعوا أيضاً لقاعدة الانتخاب .

قضى الدستور الفرنسى الجديد على النظم القديمة التى كانت سائدة فى فرنسا مثل

نظام الإقطاع والإعفاء من دفع الضرائب ، وأعاد تقسيم فرنسا إداريا ودينيا . وهذه الناحية الاخيرة تأثرت بآراء المفكرين أمثال مونتسكيو وروسو الذين لم يكونوا يعتقدون فى الديانه المسيحية اعتقادا تاما . ونجد أن بعض رجال الثورة كان من البروتستنت ، فكان لهم أثر كبير فى التشريع المدنى الذى وضع لنظام الكنيسة ، كما سنجد أن المساوىء التى تردى فيها رجال الدين أفقدتهم احترام رجال الثورة وليس معنى هذا ان الشعب الفرنسى لم يكن شديد التعلق بالمسيحية. ولكن ظهر هذا الشعور نتيجة لسوء سياسة رجال الدين من الناحية الاخلاقية ، ولزيادة ثرواتهم زيادة كبيرة ، ولآراء المفكرين المختلفين فى رجال الدين .

ولحل الازمة المالية التى واجهت رجال الثورة يتقرر الاستيلاء على ثروة رجال الدين،ثم يمنحون مرتبات ثابتة مع جعل وظائفهم انتخابية من قبل الشعب. على أن رجال الدين بالرغم من انتخاب الشعب لهم كانوا يميلون إلى البابا بصفته الرئيس الأعلى للكنيسة الكاثوليكية . ولقد أخطأت الثورة ورجالها فى هذا التشريع ، لان الشعب الفرنسى كان متعلقا بالكاثوليكية،وأفقد الثورة بعض الرجال الذين نفروا من هذا العمل . وكذلك أغضب هذا العمل الملك وقربه من الطبقة الارستقراطية ورجال الدين ، فيستمع إلى مشورتهم ويقرر الهرب ، ولكنه يفشل ويقبض عليه ، وسيزيد موقفه هذا من شك رجال الثورة ، ولكنهم مع ذلك تمسكوا بالملكية بشرط الموافقة على الدستور .

هذا هو الدور الاول من الثورة. قبل أن يدخل رجالها فى حروب خارجية تلك الحروب التى ستؤدى إلى إلغاء دستور سنة ١٧٩١ . وستكون السلطة فى يد حزب اليسار من اليعاقبة والجيروند ، وسرعان ما يصطدم المجلس بالملك ، وتصطدم فرنسا بجيرانها ، ويعزوا بعض المؤرخين سبب الصدام إلى الثورة الفرنسية نفسها .

موقف الدول الاوروبية من الثورة

نبدأ بموقف انجلترا ، فانجلترا التى قامت بينها وبين فرنسا حروب كثيرة لم تقف موقف عداء من الثورة فى أول الأمر ، فكان الشعور الانجليزى بصفة عامة يعطف على الثورة وعلى مبادئها . فموقف رجال السياسة بالنسبة للثورة كان موقف اعجاب بمبادئها . فمثلا موقف بت Pitt الوزير الانجليزى كان موقف اعجاب من الثورة . فهى شبيهة بثورة ١٦٨٨ فى انجلترا التى ضمنت حقوق الشعب الانجليزى والبرلمان أمام الملكية . ولم يجد أحد من الساسة الانجليز غضاضة فى هذه الثورة فللفرنسيين الحق فى الاحتفاظ بحقوقهم واختيار نوع الحكم الذى يرتضونه . كان هـذا موقف رجال السياسة .

أما موقف رجال الأدب والشعر فكان موقف اعجاب وتقدير لمبادىء الثورة، فكان العصر فى انجلترا عصرا رومانتيكيا، فمبادىء الحرية والاخاء والمساواة التى نادت بها فرنسا قد سبقت العالم بها بمدة كبيرة. وكان هذا الرأى هو رأى غالبية الشعب الانجليزى .

وكانت هناك أصوات أخرى تقول بان الثورة الفرنسية تختلف عن الثورة الانجليزية ، فهى لاتخص فرنسا وحدها، بل سيكون لها أثر على كل البلاد الأخرى وهذه الثورة لن تنته بالمحافظة على حقوق الشعب ، بل لقد تنبأ Burke بأن الثورة ستنتهى الى دكتاتورية . إلا أن أصحاب هذا الرأى كانوا بعيدين عن ميدان السياسة ، ولذا ظلت انجلترا فى حالة سلام مع فرنسا .

أما عن موقف الدول الأخرى فكان يختلف عن موقف انجلترا ، فاذا نظرنا الى دولتى النمسا وبروسيا نجد أن كليهما مشغول بمصالحه الداخليـة . فالدولة

النمساوية كانت مشغولة بتوحيد الجنسيات الخاضعة لحكمها وجعل اللغة الألمانية هي السائدة بينها جميعا. إلا أن هذه المحاولة لم تفلح وستظل هذه القوميات محتفظة بكيانها . وكانت النمسا أيضا مشغولة بمسألة بولونيا التي كانت تطمع الروسيا في احتلالها، ولذا أتبعت الروسيا سياسة توجيه اهتمام دولتي النمسا وبروسيا نحو الغرب حتى تستطيع التفرغ للمسألة البولونية. كان من الطبيعي أن تنظر الدولتان المستبدتان بعين القلق الى الثورة، خصوصا وقد نجحت الثورة في تحديد سلطة الملكية، فهما يخشيان أن تمتد الثورة اليهما، وكانت الملكية النمساوية تمت بصلة الى الملكية الفرنسية فامبراطور النمسا لايرضى بحالة الهوان والذلة التي آلت اليها الملكية في فرنسا . إلا أن هذا لايكفي وحده لاعلان الحرب على فرنسا. ولكن هناك مسائل أخرى عجلت بوقوع الحرب بينهما .

حاولت الدولتان التدخل السلمي في صالح الملكية، فاجتمع إمبراطور النمسا وملك بروسيا في مدينة بلنتز Billnitz حيث أصدرا بلاغا (أغسطس ١٧٩١) يعلنان فيه أن مسألة النظام في فرنسا تهم الدول الاوربية. واذا تعاونت الدول الاخرى معهما فسيتدخلان لصالح الملكية الفرنسية .

على أي حال كان لهذا البلاغ أثر سيء في فرنسا فسيظن الثوار الفرنسيون أن الملكيات الاوربية تهددهم من أجل الملكية الفرنسية، وأن هذه الملكيات ستتدخل في الشئون الداخلية للثورة، فيزيد شكهم في الملكية . ويطالب الرأي العام بمراقبة الملك حتى لايتصل بالخارج .

كانت الوزارة القائمة في فرنسا وزارة الجيروند ، وكانت مدام رولان Roland من أشهر الشخصيات في حزب الجيروند Girondins وكانت زوجة لاحد زعمائه ، وهي أيضا من زعماء الجيروند ومن أجمل النساء في ذلك الوقت

فكان لها صالون لاجتماع الزعماء، وعن طريق هذا الصالون أخذت تؤثر على مجرى الحوادث السياسية، وكانت تريد أن تدخل فرنسا الحرب. وترى أنه يجب على فرنسا أن تمنع الدول من التدخل فى شئونها. فالمسائل فى فرنسا لم تكن تقرر فى الوزارة بقدر ما كانت تقرر فى الصالونات فى تلك الفترة من الزمن.

ونجد أن وزير الخارجية ديموريه Dumouriez كان فى صف الحرب أيضا، والرأى العام الفرنسى باستثناء اليعاقبة كانوا مع فكرة الحرب. والملكيون أنفسهم كانوا فى صف الحرب. فالملكيون كانوا يريدون من وراء دخول فرنسا الحرب، اتصال الملكية الفرنسية بالملكيات الاوربية، ويأملون فى انتصار الملكيات الاوربية، وبذلك تثبت قدم الملكية الفرنسية. والجيروند يريدون الحرب لإبعاد الخطر الخارجى، وتحديد قوة الملكية أكثر فأكثر. أما اليعاقبة فكانوا يرون أن فرنسا ستنهزم وستتدخل الدول لصالح الملكية التى ربما يقوى مركزها، فنجد أن زعماء اليعاقبة مثل روبسبير Robespierre كان ضد فكرة الحرب.

وعلى أى حال فمعظم الرأى العام كان فى صف الحرب، ولذلك تبدأ فرنسا بإعلان الحرب على النمسا فى ٢٠ أبريل ١٧٩٢ وتنضم بروسيا اليها. وكان طبيعيا أن تنهزم فرنسا فى أول الامر فتتراجع جيوشها ويقوى سوء الظن فى الملكية. والسبب فى هذا التراجع يرجع الى انحلال الجيش الفرنسى القديم، فلم يكن لفرنسا قوة لتواجه بها أعداءها، فالجنود الفرنسيون كانوا يفتقرون الى التدريب العسكرى والى الاسلحه الكافية ولايملكون سوى التحمس لفرنسا. وهذا لايكفى لاكتساب النصر، فكانت النتيجة انهزام فرنسا وزيادة شك الشعب فى الملكية واتهامها بانها ساعدت على تلك الهزيمة. ووجد بعضهم أنه لا الملكية ولا المجلس بقادر على ضبط الامور فى فرنسا. وزادت قوة اليعاقبة كلما زادت الحالة الخارجية سوءا.

وقاد جيوش الاعداء برونسويك الضابط البروسى الكبير وأحد قواد فردريك الاكبر ، فبعد إنتصاره الأول على الجيوش الفرنسية ، يصدر إنذارا (٢٥ يوليه سنة ١٧٩٢) يظنه فى صالح الملكية ، كان من نتيجته أن تألفت لجنة الثورة على رأسها دانتون وترأست على الحرس الأهلى ، وأعلنت حالة الخطر ، وأذيع البلاغ ، وزاد الشك فى الملكية ، ونادت أصوات بالقضاء عليها . وقامت ثورة بعزل الملك (١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢) ، ولكن اكتفى بوقفه واستدعاء مؤتمر وطنى La Convention Nationale ينتخب بالتصويت العام ، وعلى ذلك المؤتمر أن يفصل فى أمر الحكم فى فرنسا . وتكونت لجان ثورية على رأسها زعماء اليعاقبة . فقامت مذابح ٢ – ٥ سبتمبر سنة ١٧٩٢ (خشى زعماء اليعاقبة على أنفسهم من الاشراف عندما تقهقرت الجيوش الفرنسية أمام برونسويك وسقوط فردان ، فطاف اليعاقبة بالسجون التى وضع فيها الاشراف وقتلوا ما يقرب من ١٥٠٠ شريف من ٢ – ٥ سبتمبر ١٧٩٢) فى فرنسا للقضاء على الثورة فى الداخل . وفى ذلك الوقت تحدث موقعة فالمى بين الفرنسيين وقوات النمسا وبروسيا ، وينتصر الفرنسيون فى تلك الموقعة التى لم تكن من المواقع العظيمة ، ولكن كان لها أثر حاسم فى مجرى الحوادث فى فرنسا ، فبعدها زال خطر الحلفاء عن باريس ، وقامت مفاوضات بين قائد الجيش الفرنسى ديمورييه وبرونسويك انسحب البروسيون على أثرها إلى الحدود ، وبذلك أنقذت الثورة من الخطر الخارجى الذى يتهددها .

التحالف الدولى الأول

وبالرغم من ذلك لم تتحسن الحالة الخارجية وذلك لتكوين التحالف الأوربى

الأول من إنجلترا والنمسا وبروسيا واسبانيا وهولندا ضد فرنسا، واعلان الحرب عليها فى أوائل ١٧٩٣. والسبب فى ذلك أن الإنجليز لم يقـــابلوا بعين الارتياح الهجوم على الملكية الفرنسية وقتل الملك ، فوجدوا فى ذلك مناقضة لمبادىء الثورة وأخذ عدد المؤيدين من الشعب الانجليزى لآراء بيرك Burke الذى كان ينادى بأن الثورة الفرنسية ستنتهى إلى دكاتورية ، يزداد زيادة كبيرة .

ثانيا : أن الثورة الفرنسية لم تعد مسألة داخلية صرفه تهم فرنسا وحدها ، فالثورة قد خرجت من حدود فرنسا إلى بلجيكا ، واستولى الجيش الفرنسى عليها وأعلن حرية الملاحة فى مصب نهر شلد Scheldt ، وكانت إنجلترا حريصة على إغلاق مصب ذلك النهر ، حتى لا تنافس تجارته، تجارة نهر التيمز، ولذلك وجدت إنجلترا ضرورة التدخل فى الحرب .

ثم من ناحية ثالثة نجد أن الثورة لم تعد محلية صرفة ، فعندما أحرز رجال الثورة بعض النجاح فى صدهم لقوات الأعداء (فالمى) أعلنوا فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٢ قرارا بتأييد فرنسا لكل أمة تطالب بحريتها ، أى أن فرنســا مستعدة للتدخل فى شئون الدول الأخرى ، وهـــذا ما لا تقره الدول الأوربية.

أصبحت فرنسا إذن فى حالة حرب مع تحالف أوربى يضم الدول الأوربيـة العظمى ، وستنهزم فرنســـا أمام قوات هذا التحالف فى **موقعة نيرفندن** Neewinden (مارس ١٧٩٣) وانتشرت الخيـانة فى صفوف الفرنسيين ،

وأنضم ديموريه إلى جيوش الأعداء الاشتراك معهم فى دخول فرنسا وتخليصها من يد اليعاقبة .

وبجانب هذا الخطر الخارجى ، تعرضت فرنسا لخطر داخلى ، لا يقل شأنا عن الخطر الخارجى ، إذ قامت ثورة تسمى **ثورة لافندية** La Vendée فى الولايات الجنوبية لفرنسا ، قام بها الاشراف ورجال الدين . فكان إذن على رجال المؤتمر أن يفوضوا السلطة للجنة من العناصر المتطرفة فى فرنسا ، تسمى **لجنة الامن العام** Comité du Salut Public وقامت الى جانبها محكمة تسمى **محكمة الثورة** ، وبفضل هاتين الهيئتين قمت الثورة بمنتهى الشدة والعنف ، وتمكن اليعاقبة وهم المسيطرون على الهيئتين السالفتين من التنكيل بزعماء حزب الجيروند ، فقضوا عليه قضاء يكاد يكون تاما كحزب سياسى . وأستعان اليعاقبة على ذلك بتعضيد سكان باريس ، لان الجيروند كانوا يريدون وضع نظام للحكم لا تكون فيه باريس المسيطرة على الاقاليم الفرنسية ، أى إيجاد حكم لا مركزى ، بعكس اليعاقبة الذين كانوا يعتمدون فى قوتهم على غوغاء باريس . ووصل عهد الارهاب إلى غايته فى فرنسا وتضاءل نفوذ المؤتمر وقل عدد أعضائه ، وأصبحوا يخشون تهديد باريس واللجان التى كان فى يدها الحكم .

ويرجع إلى دانتون الفضل فى انقاذ فرنسا مرة أخرى من الخطر الداخلى والخارجى ، وسيخلفه فى لجنة الأمن العام روبسبير ، وهو أحد اتباع روسو ، ولم يكن حتى ذلك الحين قد قام بدور هام فى الثورة . وكان رجلا مثاليا يريد إنشاء دولة أساسها الفضيلة والسلام . ومن الرجال الذين كان لهم فضل كبير فى انقاذ فرنسا كارنو Carnot الضابط الفرنسى الكبير الذى قام بتنظيم الجيوش الفرنسية والانتصار على الأعداء .

ولقد وضع اليعاقبة دستورا جديدا فى ١٧٩٣ ولكنهم أرجأوا تنفيـــذه ، وقضت محكمة الثورة فى ذلك الوقت الذى تعرضت فيه فرنسا للخطر الخارجى على الكثيرين من أعداء الثورة ومن أعوانها من معتدلين وجيروند ويعاقبة . وأخذت فرنسا تعبىء قواتها لمواجهة الخطر الخارجى ، فأعانت التجنيد العـــام Leveé en masse لكل الشبان من سن ١٨ - ٤٠ ، وبفضل هذا الجيش الجديد هبت فرنسا للدفاع عن كيانها ، وأصبح مركز الحكومة الفرنسية مركزيا دكتاتوريا قائما على أساس لجان تختص كل منها بناحية من نواحى الحكم ، والوقوف أمام كل الحركات المعادية للثورة. فاستطاعت الحكومة الفرنسية القضاء على ثورة لافنديه La Vendee فى ١٧٩٣ .

أما من ناحية الخطر الخارجى ، فنجد أن فرنسا قد دخلت الأراضى المنخفضة بعد إنتصارها على قوات النمسا وبروسيا فى موقعة فالمى ، وتمكنت من طـــرد الجيوش النمساوية وارغام النمسا على التخلى عن بلجيكا بعد موقعة جيماب (نوفمبر ١٧٩٢) ومنذ ذلك الوقت بدأت فرنسا تتخلى عن مبادىء الثورة وهى الحرية والاخاء والمساواة ، وترجع إلى مبادىء الملكية الفرنسية القديمة، وهى الوصول بفرنسا إلى حدودها الطبيعية ، أى أن سياسة فرنسا منذ ذلك الوقت حتى نهاية عصر نابليون ستقوم على الفتح والتوسع على حساب الغير دون أى إعتبار إلى ماجاءت به الثورة من مبادىء انسانية رفيعة .

وسيوغر إحتلال الأراضى المنخفضة صدر إنجلترا على الثورة، لأن الأراضى المنخفضة تهدد الجزر البريطانية تهديدا خطيرا ، إذ تعتبر خير قاعدة إرتكاز لمن يريد غزو إنجلترا ، ومن هنا كان القول « ان حدود إنجلترا على الراين » . وقد قال نابليون « ان بلجيكا مسدس مصوب الى قلب انجلترا» . ولهذا حرصت إنجلترا

على ألا تجعل هذا المسدس يقع فى يد من يستطيع أن يطلق زنادة . ولذلك سعت انجلترا إلى تأليف التحالف الأوربى الأول من بروسيا والنمسا واسبانيا وانجلترا ، بالاضافة إلى هولندا وسردينيا ونابلى والبرتغال ضد فرنسا . وكان من الطبيعى أن تنهزم قوات فرنسا أمام هجمات القوات المتحالفة إذ استطاعت انجلترا الاستيلاء على طولون ، وأخلت القوات الفرنسية بلجيكا بعد انزامها فى موقعة نيرفندن (مارس ١٧٩٣) . ولكن بفضل ما كونه كارنو من قوات فرنسية جديدة ، وما وضعه دانتون من نظام داخلى لفرنسا انتصرت فرنسا فى النهاية وانفرط عقد التحالف الأوربى الاول . ويرجع هذا النصر إلى انقسام الأعداء على أنفسهم بخصوص تقسيم بولندا مرة أخرى فى ١٧٩٣ ، فعقدت بروسيا الصلح منفردة مع فرنسا متأثرة بتقسيم بولندا دون أن يكون لها نصيب فى الغنيمة (صلح بال ٥ ابريل ١٧٩٥) . وكذلك اسبانيا التى خشيت من عبور القوات الفرنسية لأراضيها (٢٢ يولية ١٧٩٥) .

بعد أن فرغ اليعاقبة من أنتصارهم على العدو الخارجى بدأوا ينقسمون على أنفسهم ، فريق دانتون وكان يرى الرجوع بفرنسا إلى حالتها الطبيعية ونبذ سياسة الارهاب وسفك الدماء ، خصوصا بعد أن تخلصت فرنسا من الخطر الخارجى . وفريق هيبر Hébert وشوميت Chaumette وكان يرى الاستمرار فى سياسة التطرف وسفك الدماء . وفريق روبسبير Robespiérre الذى كان لا يتفق مع آراء كلا الفريقين . وقد أخذ شومت على عاتقه القيام باصلاحات داخلية هامة بفرنسا ، وهذه الاصلاحات لم تفد فرنسا وحدها ، بل أفادت العالم اجمع . كإدخال النظام العشرى فى المقاييس والموازين ، وتسمية الشهور والايام باسماء جديدة ، وإحلال عبادة (العدل والحق) محل الدين الكاثوليكى الذى لم تستطع الثورة القضاء عليه ثم عـــدل هذا الدين الجديد إلى دين الكائن الأعظم

Etre Suprême . ولقد استطاع روبسبير أن ينفرد بالحكم بعد أن قضى على حزب شومت بمساعدة دانتون ، ثم انقلب بعد ذلك على دانتون . ولقد أرسل اليعاقبة بعضهم البعض إلى المقصلة واعتمدوا فى ذلك على غوغاء باريس . ولكن باريس سئمت الارهاب وكذلك أعضاء المؤتمر الوطنى .

دستور سنة ١٧٩٥

قام رجال المؤتمر بوضع دستور جديد لفرنسا سمى بدستور ١٧٩٥ يضمن لفرنسا الاستقرار الذى لم يتحقق لها فى ظل دستور ١٧٩١ ، ولكن اليعاقبة والملكيين قاموا بثورة ضده سميت باسم ثورة فاندميير Vendemiaire (اكتوبر ١٧٩٥) فقضى عليها نابليون . وهذا الدستور يضع السلطة التشريعية فى يد مجلسين : مجلس الشيوخ أو القدماء وهو مجلس منتخب ويتكون من ٢٠٠ عضوا ووظيفته ايقاف القوانين التى لاتتفق والمصلحة العامة لفرنسا . ومجلس الخمسمائة أو العامة ووظيفته وضع مشروعات القوانين المراد تنفيذها ، ويسقط ١/٣ كل من المجلسين كل عام ، واشترط أن يكون ٢/٣ أعضاء المجلسين من أعضاء المؤتمر الوطنى ووضع الدستور السلطة التنفيذية فى يد لجنة مكونة من خمسة أعضاء ويطلق عليها اسم حكومة الادارة ، ويسقط عضو منها كل سنة بينما يسقط ١/٣ المجلسين كل عام . ومعنى هذا أن السلطة التشريعية تسقط قبل السلطة التنفيذية ، أى أن السلطة التشريعية ستكون أكثر تأثرا بالأحداث الجارية بفرنسا من السلطة التنفيذية كما أعلن الدستور الجديد حقوق المواطنين فى الحرية والاخاء والمساواة ، ولو أنه حدد سنا معينة ونصابا معينا للانتخاب[1] .

---

(١) وضع نظام الانتخاب على درجتين واشترط ألا تقل سن الناخب عن ٢١ سنة وأن يكون ممكن يدفعون قدرا معينا من الضرائب وأن يعرف القراءة والكتابة .

وسيساعد هذا الدستور بطبيعته على الحكم الاستبدادى الذى سيظهر فيما بعد وهو حكم نابليون ،وسيكون تاريخ فرنسا من ١٧٩٥ الى ١٨١٥ هو تاريخ نابليون، بل إن تاريخ أوربا من الناحية الخارجية طوال هذه المدة سيكون تاريخا لنابليون أيضا . فنابليون كان أظهـــر شخصية فى ذلك الوقت ، ولاشك إن له عبقرية سياسية وادارية ، وكان لظروف فرنسا الفضل فى ظهور هذه الشخصية ، فأوقات الفوضى فى التاريخ كانت دائما تظهر الشخصيات القوية التى تستأثر بالسلطة . فالفوضى من جراء الارهاب وتدهور الصناعة والتجارة . كل هذه كانت من العوامل التى جعلت الشعب الفرنسى يتوق إلى حكم رجل واحد يستطيع أن يمنح فرنسا مافقدته من نظام وأمن ، وكذلك من الناحية الخارجية فكانت الظروف غير مواتية لفرنسا حقيقة أن لجنة الأمن العام قد نظمت داخلية فرنسا وضمنت لفرنسا النصر على التحالف الأورلى الاول . لكن وجود النمسا وانجلترا لايزال مهددا لفرنسا ، وقد استمرت الحرب بينهما مدة طويلة ، ولم تتمكن فرنسا من قهر عدوتيها القديمتين .

ومن ناحية ثانية لو درسنا حالة فرنسا الداخلية لوجدنا أن المؤتمر ولو أنه انتصر على اعدائه وقضى على عهد الارهاب ، إلا أن مركزه كان مزعزعا ،ومهددا من قبل اليعاقبة حتى بعد تكوين حكومة الادارة . ولم تكن الأمور مستقرة فى فرنسا ، ولم يكن دستور ١٧٩٥ عاملا على إقرار النظام فى فرنسا والقضاء على أعدائها فى الخارج ، فالخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كان كبيرا . والخلاف والتحاسد بين أعضاء حكومة الادارة لم يعمل على سير الأمور سيرا مرضيا داخل فرنسا وخارجها . ثم وجود الأحزاب المختلفة من ملكيين ويعاقبة ومتطرفين ومعتدلين يختلفون أختلافا بينا فى آرائهم وطريقة تنفيذهم لها ، كل هذا لم يجعل الأمور مستقرة فى فرنسا، وجعل الشعب الفرنسى يتوق إلى حكومة نشيطة قوية .

هذه الظروف كلها ساعدت على تعلق الشعب بنابليون ، بينما بهرتهم انتصاراته الحربية فى ايطاليا ومصر . ولاشك أن التاريخ يعطينا مثل هذه الامثلة فى العصور القديمة فى روما القديمة وانجلترا ولربما خير مثل لذلك هو « اليفر كرومويل » ١٦٤٨ فكلاهما ظهر بعد عهـد ثورة ، وكلاهما كان شخصية قوية من ناحية السياسة والحرب ، وكلاهما نشأ بعد خلافات دستورية ، وكلاهما ارتفع اسمه بعد الجمهورية . على أن الظروف بين نشأتيهما مختلفة . فكرومويل نشأ فى انجلترا بعد الجمهورية والمطالبة بالحقوق كانت للانجليز وحدهم ، ولم تكن لها الصفة العالمية التى كانت للثورة الفرنسية ، ولم تكن انجلترا ترمى من ورائها إلى التسلط على ما حولها . ولكن ذلك ربما كان راجعا إلى ظروف انجلترا الجغرافية وحماية البحر لها ، وبعدها عن القارة الاوربية بخلاف فرنسا التى لها حدود متاخمة لدول القارة الكبرى . ولم ينجح كل من نابليون وكروميل فى تأسيس أسرة حاكمة من بعده . فكرومويل لم يحاول تكوين أسرة ، ولكن نابليون حاول ذلك ونجح فى وضع بعض التقاليد وبعض الاسس ، واستفاد منها فى المستقبل ابن اخيه نابليون الثالث (١٨٤٨ – ١٨٧٠) . وكما رجعت اسرة استيوارت بعد وفاة كرومويل ١٦٦٠ رجعت اسرة البربون بعد سقوط نابليون . ولكن تختلف الظروف التى تولت فيها كل منهما ، فالشعب الانجليزى استدعى بنفسه اسرة استيوارت . لكن أسرة البربون رجعت إلى فرنسا على رماح الاجانب . وكل منهما لم يعمر طويلا ، فسرعان ما طردت اسرة استيوارت من انجلترا فى ١٦٨٨ والبربون من فرنسا فى ١٨٣٠ ، كل إلى غير رجعة .

الفصل الثالث

وصول نابليون إلى السلطة والحكم

نشأة نابليون

نشأ نابليون فى وقت قريب العهـــد بالثورة ، ولـكنه لم يشترك فى أحداثها الكبرى ، بل كان متفرجا أكثر منه مشتركا . ولقد قام بدور إيجابى فى القضاء على الثورات التى كانت تقوم ضد الثورة، فاشترك فى القضاء على ثورة الجنوب وحصار طولون ، والقضـــاء على ثورة فندميير Vendemiaire (أكتوبر ١٧٩٥) . ومنذ ذلك الوقت توثقت الصلة بينه وبين رجـال حكومة الإدارة ، وزادت تلك الصلة بزواجه من جوزفين بوهارنيه التى كانت عـــلى صلة وثيقة برجال حكومة الإدارة .

ولقد ساعدت الظروف أيضاً نابليون على الظهور، فلا زال الخطر الخارجى باقيا ومازال أمام فرنسا دولتان من أكبر الدول الـكبرى . وكان على حـكومة الإدارة توجيه ضرباتها إلى الدول القارية ، فجهزت قوة كبيرة لغزو النمسا عن طريق الراين والغابة السوداء . ولـكى تزيد فى متاعب الجيش النمساوى ، قـررت ارسال حملة إلى ايطاليا لحجز بعض القوات النمساوية هناك ، وسلم أمر هذه الحملة الثانوية إلى بونابرت .

ويهمنا أن نلقى نظرة عامة على حالة إيطاليـــا فى ذلك الوقت . فايطاليا إلى الآن لم تلعب دوراً مهما فى الناحية السياسية ، وكذلك فى الناحية الأدبية أو العلمية

وذلك لضعفها وتفككها ولتدخل النفوذ الاجنبى فى شئونها . فميلان خاضعة للنفوذ النمساوى ، ومملكة بيدمونت المجاورة لفرنسا مستقلة وتعتبر من أقوى الدويلات الايطالية . ثم جمهورية البندقية وكانت مضمحلة فى ذلك الوقت ، ثم هناك أيضا امارات وسط ايطاليا وهى توسكانا ومودينا وبارما وهى خاضعة للنفوذ النمساوى غير المباشر . ثم هناك نابولى وهى معادية لفرنسا لأنه يقوم على حكمها فرع من أسرة البربون .

تسلم نابليون قيادة الجيش الفرنسى فى سافوى ، وحاول أن يفصل سكان بيدمونت عن حلفائهم النمساويين ، واستطاع أن يخرجهم من الحرب تاركين نيس وسافوى لفرنسا بعد أن هزم النمساويين فى موقعة مونته نوت Monte Notte (ابريل ١٧٩٦) وأجبرهم على التقهقر إلى تحصيناتهم نحو الشرق ، وتعقبهم نابليون فى سهل لومبارديا ، ودخل مدينة ميلان حيث قوبل كبطل منتصر ومحرر للايطاليين لا كفاتح وقاهر . وكان عمل نابليون هذا فاتحة لحركة الوحدة الايطالية فيما بعد . وكان على نابليون مهاجمة النمساويين فى حصونهم الكبيرة، ونجح فى الاستيلاء على منتوا Mantua وكانت من أمنع المعاقل النمساوية فى شمال إيطاليا . وبذلك يقع شمال إيطاليا فى أيدى الفرنسيين . ثم اتجه نابليون شطر الحدود النمساوية حتى وصل إلى ليباخ .

وفى هذا الوقت الذى كان فيه نابليون منتصرا لم تلق جيوش الراين أى نجاح ، فأصبح موقف نابليون دقيقا . وكان عليه أن يعقد الصلح مع النمسا ، وتم ذلك فى معاهدة ليوبن Leoben (١٨ ابريل ١٧٩٧) . ولكن النمساويين كانوا مترددين فى قبول الصلح لانتظارهم وقوع ثورة فى باريس بسبب فشل الجيوش الفرنسية فى الميادين الأخرى . ولكن خاب ظنهم بعد

انقلاب [1] فركتيدور Coup d' état de Fructidor ۱۷۹۷ ، فعقدوا مع نابليون معاهدة كامبو فورميو Campo Formio (أول أكتوبر ١٧٩٧) وبمقتضاها ضمت بلجيكا إلى فرنسا ، وأنشأ نابليون فى لمبارديا جمهورية الألب الشمالية Cisalpine وجعلها خاضعة للحكومة الفرنسية . وأراد نابليون أن يرضى النمسا فعرض عليها البندقية . ولكن لكى لا يصبح النفوذ النمساوى سائدا فى الادرياتى ، استولت فرنسا على جزائر ايونيان . تلك هى النصوص العلنية للمعاهدة .

أما النصوص السرية ففيها اعترف الامبراطور النمساوى بحق فرنسا فى التدخل فى مسائل غرب المانيا ، بل وضم بعض أجزائها اليها . وأظهر نابليون فى هذه الحملة عظمة سياسية وحربية كبيرة ، وفتحت أمامه طريق المجد . ومما يلاحظ على هذه الاتفاقية أن النمسا وفرنسا اتفقتا على اقتسام بعض الدويلات الصغيرة لتسوية النزاع ، كما أظهرت المعاهدة استعداد الامبراطور النمساوى على التضحية بالمسائل الألمانية . وأصبحت جمهورية الألب الشمالية التى أنشأها نابليون فى شمال فرنسا تنشر مبادىء الثورة إلى كل أجزاء ايطاليا . ولم يقتصر الفرنسيون على ذلك ، بل أخذوا يتدخلون فى شئون الدويلات الايطالية منتحلين لذلك أتفه الاسباب

---

(١) نص دستور ١٧٩٥ على سقوط أعضاء المجلسين التشريعيين كل سنة وسقوط عضو واحد من خمسة أعضاء يكونون حكومة الادارة ، فكان المجلس التشريعى أكثر تأثراً من حكومة الادارة ، فدخل كثير من انصار الملكية البرلمان فخشيت الحكومة أن يؤدى هذا إلى رجوع الملكية مما يفت فى عضد الجيوش الفرنسية المحاربة ، فاستطاعت حكومة الادارة بمساعدة نابليون التخلص من أنصار الملكية فى المجلسين .

وقضوا على النظم الاستبدادية فيها وسلموا جمهورية البندقية للنمسا وقضوا عليها قضاءاً تاما . ولم يتعرض الفرنسيون للولايات البابوية لان نابليون كان يفكر فى تحسين صلات فرنسا مع البابوية ، بينما كانت حكومة الادارة تبغى القضاء عليها .

كانت الحالة الداخلية فى فرنسا تزداد سوءا ، والناحية المالية بصفة خاصة . أما من الناحية الدينية فلم يكن هناك استقرار ، فظل أغلب الفرنسيين متمسكين بالديانة الكاثوليكية ، ولم ترق فى أعين الشعب عبادة العقل أو عبادة الكائن الاعظم أو عبادة ، عمل الخير للناس Theo Philanthropy . وهذه العبادة الاخيرة كان يعتنقها بعض رجال حكومة الادارة .

ثم نجد أن الجيش أصبح قويا بحيث أصبح له شيء من الدكتاتورية . هذا بالاضافة إلى أنه لم يكن هناك توافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نتيجة للدستور الجديد (دستور ١٧٩٥) . كذلك لم يكن هناك انسجام أو توافق بين أعضاء الهيئة التنفيذية (حكومة الادارة) فمنهم من كان شديد التطرف و يعارض زملاءه فنجد أن السلطة التنفيذية بقيت فى أيـــدى اليعاقبة المتطرفين ، بينما الانتخابات الجديدة للمجلسين النيابيين اسفرت عن فوز المعتدلين وبعض أنصار الملكية ، فأصبح اذن التعاون بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية عسيرا . فاستعانت حكومة الادارة بنابليون على القيام بانقلاب فركتيدور (١٧٩٧) ، فتخلص نابليون بقواته الحربية من المعتدلين وأنصار الملكية فى الهيئة التشريعية ، وذلك للمحافظة على التوازن بين الهيئتين ، ولتساعده الحكومة على عقد الصلح مع النمسا التى كانت تنتظر نتائج الحالة فى فرنسا ، وهو صلح كمبيوفورميو السابق ذكره . وبذلك خرجت النمسا من الحرب وبقيت انجلترا بمفردها .

ماذا كانت حالة فرنسا فى أثناء غياب نابليون بمصر ؟

لم يكن صلح كمبيوفورميو موضعا للثقة ، فالحالة السيئة بين فرنسا والنمسا مازالت قائمة، وفرنسا تعلم أن دول أوربا لن ترضى بصلح مهين لكرامتها، ولابد أن تعمل على القيام بحرب أخرى ضد فرنسا ، فعملت فرنسا على تقوية نفوذها فى البلاد المفتوحة ، وعلى انشاء جمهوريات موالية لها فى البلاد المجاورة ، وأخذت تحاول نشر مبادىء الثورة فى هذه الأماكن حتى تتمكن من تقويض العروش التى طالما هددت سلامة فرنسا ، هذا من جانب فرنسا ، ومن الجانب الآخر نظرت الدول بعين الفزع إلى نمو فرنسا وزيادة سلطانها . كما خشيت هذه الدول على نظمها من انتشار مبادىء الثورة فيها ، وكان الزمن فى صف مبادىء الثورة لافى صف المبادىء الاستبدادية العتيقة .

رأت الدول أن فرنسا قد تعدت على حقوق الدول المجاوره لها وتدخلت فى شئونها الداخلية ، وقضت على بقية الدول المستقلة والملكيات ، وأنشأت فى مكانها جمهوريات ، هى فى الواقع تابعة لفرنسا . حدث ذلك فى هولندا وسويسرا وبيدمونت ونابولى والولايات البابوية . اذن لابد من وضع حد لاطماع فرنسا، فكان لابد للنمسا التى ساءها تدخل فرنسا فى ايطاليـــا ، ولاسيما نابولى التى انضمت إلى انجلترا . وكذلك انضم القيصر الروسى « بول » إلى انجلترا لأخذ فرنسا جزيرة مالطة من يد فرسان القديس يوحنا (٩ يونية ١٧٩٨) لذين كانوا خاضعين لحماية الروسيا ، كما انضمت تركيا إلى الحلفاء للانتقام من فرنسا لاستيلائها على مصر . وبذلك يتكون التحالف الدولى الثانى من انجلترا والنمسا والروسيا وتركيا، فتمكنت جيوش الحلفاء تحت قيادة القائد الروسى الكبير سوفوروف من الانتصار انتصارا حاسما على القوات الفرنسية فى موقعة « نوفى »

بإيطاليا ، وأرغمت القوات الفرنسية على الارتداد الى سواحل جنوة والتخلى عن كل ماأستولت عليه من أراضى شمال إيطاليا إلا أن إختلاف قواد الحلفاء وكذلك اختلاف الدول المتحالفة أنقذ فرنسا مؤقتا من خطر الغزو الأوربي الثاني بخروج الروسيا (أغسطس - أكتوبر ١٧٩٩)، وأدى ذلك إلى سقوط حكومة الادارة (نوفمبر ١٧٩٩) . وكان العامل الأول لسقوطها نابليون ، والعامل الثاني سييس ، والثالث طبيعة دستور ١٧٩٥ وفساد حكومة الادارة وسوء تصرفها . ولكل هذه العوامل كان الشعب الفرنسي مستعدا لقبول حكم شخص يمكنه اصلاح حالة البلاد الداخلية واكتساب النصر الخارجي. ولهذا تستطيع أن تتصور تحمس الشعب الفرنسي لاستقبال نابليون عند عودته سرا الى فرنسا فى أكتوبر ١٧٩٩. وكان نابليون قد درس جيدا الموقف السياسي فى فرنسا وكيفية معالجته والوصول الى مآربه الخاصة هو أن يكون رئيسا للدولة الجديدة .

كان نابليون يظن أن انتصاراته الخارجية ستكون عونا له على تحقيق مآربه، ولكن هذه الانتصارات لم تكن عونا له على المجلسين . فحينما حاول نابليون التأثير على هذين المجلسين تؤدى فيهما بسقوط كروموريل. ولكن نابليون إستطاع الاستفادة من مركز أخيه وكان رئيسا لمجلس الخمسمائة، ومن مركز سييس أحد أعضاء حكومة الادارة . فاتفق نابليون مع سييس على وضع خطة معينة للتخلص من الهيئتين التشريعية والتنفيذية واقامة نظام جديد يكون لهما فيه السلطة العليا .

وقد تم لهما التخلص من معارضة الهيئة التشريعية ، فيما سمى بانقلاب فركتيدور Coup d' elat de Fructidor ١٧٩٧ . وكان هذا الانقلاب هو الجزء الأول من الخطة الموضوعة . أما الجزء الثاني فسيتم له بواسطة أخيه لوسيان والجنود وسمى انقلاب برومير Brumaire ١٨ نوفمبر ١٧٩٩ ويتلخص هذا الانقلاب فى أن سييس وكانت له أغلبية برلمانية

فى مجلس الشيوخ يقرر انتقال الهيئة التشريعية الى سان كلو St.Cloud لبحث مؤامرة مزعومة تدبر لفرنسا حيث كان هناك نابليون فى انتظارهم بقواته، فأرغم حكومة الادارة على الاستقالة كما ظهر أعضاء المجلسين وقرر الباقون تأليف حكومة مؤقتة حتى يتم وضع الدستور الجديد الذى يسمى الدستور القنصلى ١٧٩٩ وهو يرجع الى حد كبير الى تفكير سييس، وأن كان نابليون أدخل عليه تعديلات تمس الناحية السياسية .فسييس يضع سلطة رئيس الحكومة مشابهة لسلطة الملك وسلطة رئيس الجيش تكون فى المرتبة الثانية . ولكن كان نابليون يرمى الى أن يكون رئيس الجيش هو رئيس الحكومة . وسييس نتيجة لدراسته الدستورية كان يرمى الى ايجاد حكومة بيروقراطية .

نص دستور ١٧٩٩ على وضع السلطة التنفيذية فى يد قناصل ثلاثة كان نابليون هو القنصل الاول وله سلطات واسعة كاختيار الوزراء وكبار رجال الجيش، وحق اعلان الحرب وتوقيع المعاهدات، وسن القوانين، ويعاونه قنصلان آخران كمساعدين له (وهما Cambacérés و Lebrun) . أما السلطة التشريعية فوضعت صوريا فى يد مجالس ثلاثة . الأول هو مجلس الشيوخ، وعلى رأسه سييس، ويختاره القناصل مدى الحياة وله حق انتخاب أعضاء المجلسين، ومراعاة تطبيق مواد الدستور .

أما المجلس الثانى فهو مجلس التريبون Tribunat ،ويتكون من مائة عضو يسقط خمسهم كل عام ؛ وهو أشبه بمحكمة لمناقشة المشاكل التشريعية مع إبداء رأيها فيها دون أن يكون لها حق القبول أو الرفض .

أما المجلس الثالث فهو المجلس التشريعى ويتكون من ثلثمائة عضو وله حق الموافقة أو الرفض على مشروعات القوانين دون أى مناقشة .

وكل هذه المجالس لم تكن بذى سلطان تشريعى ، ولم يكن لها فى حقيقة الآمر

سلطان بجانب سلطان نابليون ، فيستغنى نابليون عنها جميعا دون أن يقوم الشعب الفرنسى ضده . وسيكون الحكم فى يده سواء أكان قنصــــلا أم امبراطورا (مايو ١٨٠٤) .

أوصل النصر الخارجى نابليون الى القنصليـــــة ،وعرف نابليون أن الانتصار الحربى هو الكفيل بالمحافظة على هذا المركز، فالموقف الخارجى قريب الشبه الى جد كبير بالموقف حينما تقلد نابليون قيادة الحملة الايطالية. فأعد نابليون جيشين للتخلص من الخطر النمساوى أولا . الاول يتجه إلى الراين والآخر الى ايطاليا . إجتــازت القوات الفرنسية جبـال الألب السويسرية ونزلت فى سهل لمبارديا وتقابلت مع جيوش النمسا فى سهل مارنجو Marengo (١٤ يونيه ١٨٠٠) وإنتهت بهزيمة ساحقة فسارعت بطلب الهدنة ، ولكن نابليون لم يحب النمساويين الى طلبهم إلا بعد أن هزمهم فى موقعة هو هنلند Hohenlinden (على يد القـائد Moreau) فى ٣ ديسمبر ١٨٠٠ . فعقد صلح لونيفيل Luneville (٩ فبراير ١٨٠١) وهو يشبه صلح كمبوفورميو فيما يختص بايطاليا ، وفيه سلم النمساويون بكل البلاد الواقعة غرب الراين ، وفتحوا باب المناقشة فى مسائل المـانيا . واعترفت النمسا بالجمهوريات التى أقامها نابليون فى ايطاليا وسويسرا وهولندا .

على أى حال كان نابليون بعد ذلك الصلح يسعى الى تقسيم المانيـا الى ثلاث مناطق يسيطر عليها الفرنسيون جميعا .

أما بخصوص انجلترا فقد حاول نابليون تكوين حلف بحرى ضـــــدها لان الاسطول الفرنسى لايستطيع الوقوف وحده أمـام الاسطول الانجليزى وتكون هذا الحلف من الدول التى تذمرت من تفتيش الاسطـول الانجليزى لها، وهى الروسيا وبروسيا والسويد والدنمارك . فأسرعت انجلترا بالقضاء على الاسطول

الدنمركى أمام كوبنهاجن . كما قتل بول قيصر الروسيا فى ذلك الحين. وبذلك ينحل التحالف البحرى ويفقد نابليون الأمل فى القضاء على انجلترا . ولما كانت وزارة ولنجتون الانجليزية غير راغبة فى استخدام السلاح كما كانت فرنسا أيضا، عقد صلح أميان (٢٥ مارس ١٨٠٢) وبه تخلت انجلترا عن كل ماأخذته من فرنسا الاسيلان وترندادو رأس الرجاء الصالح . كما تعهدت أيضا برد جزيرة مالطة إلى فرسان التدريس يوحنا . كما سلمت انجلترا مصر للسلطان العثمانى وسيتيح هذا الصلح لنابليون فرصة عظيمة للقيام باصلاحاته الواسعة فى فرنسا .

وبهذا الصلح استردت فرنسا كل مافقدته من ممتلكاتها . وستكون جزيرة مالطة السبب فى وقوع حرب مستقبلة، لأن انجلترا رفضت الجلاء عنها بحجة توقع حرب جديدة. كما ساعد على نشوب تلك الحرب أيضا استيلاء فرنسا على الاراضى المنخفضة والعمل على تقييد ومقاومة التجارة الانجليزية فى فرنسا ، وفى نفس الوقت عملت على زيادة قوتها البحرية لتتعادل مع قوة انجلترا البحرية .

كيف إستطاع نابليون تركيز السلطه فى يديه ؟

لم يعر نابليون دستور ١٧٩٩ اهتماما كبيرا ،فلم يشرك الشعب معه فى الحكم وأصبح يعتمد على تأييد الكنيسة والفلاحين ، وحاول إبعاد اليعاقبة عن حكم فرنسا،واتخذ سببا لذلك إلقاء قنبلة عليه إتهم فيه اليعاقبةوالملكيين(١٨٠٠)وذلك كى يخلو له الجو وتنعدم المقاومة فى فرنسا .

وإذا نظرنا إلى فرنسا بعد صلح إميان نجد أنها بمقتضى تلك المعاهدةأصبحت سيدة القارة الاوربية . ولكن الحكم فيها أصبح شخصيا برضاء الشعب الفرنسى لا رغما عنه . ثم أخذ نابليون يوسع سلطاته الدستورية شيئا فشيئا،فبعد أن أصبحت مدة القنصلية مدى الحياة منح السلطة فى إختيار من يخلفه من بعده . ثم

أخذ يقيد السلطة التشريعية بحجة قيام الخطر الخارجى وحماية لنابليون نفسه من مؤامرات أعدائه من الموالين للملكية ، والمحبين لليعاقبة . ولما نقض نابليون صلح اميان كان ذلك فى مصلحته ، إذ وقفت فرنسا كلها بجانبه .

وفى ١٨٠٣ حدثت مؤامرة كدودال لاغتيال نابليون وتتلخص تلك المؤامرة فى أن أحد الملكيين ويدعى جورج كدودال Georges Cadoudal قام باغراء بعض القواد الفرنسيين أمثال مورو وبيشجرو وبايعاز من الحكومة الانجليزية على تدبير مؤامرة تبدأ بقيام ثورة فى مقاطعتى نورماندیا وبريتانيا . يغتال فى أثنائها نابليون وتسند رياسة الدولة الى أحد أفراد أسرة البربون .

ولكن هذه المؤامرة باءت بالفشل، ولو أنها أكسبت نابليون عطف الشعب الفرنسى، وأتاحت له الفرصة بأن يتمتع بمزيد من الحرية، فاقترح أحد أعوانه فى مجلس التربيون ويدعى Curée فى ٢٣ ابريل ١٨٠٤ بان يصبح مركز نابليون وراثيا فى ذريته ، ثم منحه مجلس الشيوخ فى مايو ١٨٠٤ لقب « إمبراطور الفرنسيين » وحضر البابا إلى فرنسا وقام بتتويج نابليون وزوجته جوزفين على مثال أباطرة الرومان القدماء .

التغييرات التى أجراها نابليون فى الناحية الدينية

فهم نابليون أن أغلبية الشعب الفرنسى مازالت متعلقة بالكاثوليكية، وأن الديانات التى جاءت بها الثورة لم يكن لها نصير ، ولا بد من الاستفادة من ذلك الشعور، ولابد أن يستغل ذلك الشعور لتأييد سلطانه فى فرنسا، فيعمل على توثيق علاقته بالبابوية . ثم يعقد صلح الكونكوردات فى ١٥ يوليه ١٨٠١ يعترف فيه البابا بمصادرة أملاك الكنيسة على أن يعطى رجال الدين مرتبات مناسبة فى مقابل اعتراف الحكومة الفرنسية بالديانة الكاثوليكية وسيادتها الروحية. ولكن

نابليون حرص على أن يكون له هو الاشراف على الكنيسة وأمورها ، فهو الذى يولى الموظفين الكبار ، وبذا يتمكن من تعيين أنصارة هو . فنابليون لم يجعل للبابوية أدنى سلطة كبيرة فى فرنسا . بل عمل على اشراف الدولة على الكنيسة سواء أكانت كاثوليكية أو بروتستنتية أو كلفنية وبذلك ترجع الى الحالة الدينية فى فرنسا ما كان لها من استقرار لم تعرفه أثناء عهد الثورة .

أما الناحية القانونية فلم تكن اصلاحاته فيها بأقل من الناحية الدينية ، ويعتبر نابليون نفسة أن اصلاحاته القانونية ليست بأقل أهمية من انتصاراته الحربية . فقد كانت حكومة الادارة تتوق الى القيام بمثل تلك الاصلاحات ولكن تنفيذها يحتاج الى حكومة قوية وعبقرية فذة . ووجدت هذه الصفات فى حكومة نابليون وفى شخصية نابليون . وفى هذه القوانين ركزت مبادىء الثورة وانتشرت فى أرجاء الأرض . فقد كان الاساس الذى بنيت عليه هذه القوانين هى فكرة المساواة والتسامح الدينى والملكية . فاعترف ذلك القانون بحق الوراثة والطلاق وجعلت الحكومة هى المسيطرة على المسائل الشخصية لا الكنيسة كما ألغى نظام انتخاب القضاة (قانون ١٨ مارس ١٨٠٠) فأصبح القضاة يعينون بواسطة نابليون أو مجلس الشيوخ مع عدم قابليتهم للعزل . وكان تأثير نابليون على وضع القانون عظيما يشمل الامور الجنائية والتجارية والقضائية . ولقد ظهر فى تلك القوانين سواء أكانت دينية أو قانونية أو إدارية روح الثورة الفرنسية الى جانب روح لوى السادس عشر .

وفى الناحية الادارية تظهر روح التركيز واحترام الشعب للحكومة فقام نابليون باصلاح التعليم وجعله خاضعا لاشراف جامعة الدولة . كما حدد العلوم التى تدرس فيها ، ولم يشجع الدراسات الاخلاقية والفلسفية ، وقيد حرية الصحافة . وأنشأ بلاطا

له ، وكذلك أنشأ الرتب والنياشين المختلفة ، وعمـل على تقوية موارد فرنسا من انشاء الطرق وشق الترع . . الخ . كما عرفت فرنسا فى عهده الثورة الصناعيـة .

وإلى جانب تنظيم النواحى الدينية والقضائية والادارية ، وضع « القانون المدنى » ليكمل الناحية الاجتماعية، ولينظم علاقات الأفراد بالمجتمع الفرنسى الجديد. وهذا القانون عبارة عن مجموعة من المواد جمعت من بعض القوانين المختلفة التى سادت فى فترات معينة من تاريخ فرنسا ، مثل القانون الرومانى وقوانين الملكية وقوانين الثورة . وسمى هذا القانون الجديد بقانون نابليون (٢١ مارس ١٨٠٤) وهو مازال سائداً فى فرنسا حتى اليوم ، بالإضافة إلى الدول التى اقتبست نظمها من النظام الفرنسى .

ولقد شمل تنظيم نابليون كل نواحى النشاط فى فرنسا ، وتم هذا الانقلاب الكبير فى النظم الفرنسية فى الفترة مابين ١٨٠٠ ، ١٨٠٤ . وبهذه الأعمال المجيدة استطاع نابليون أن يكون أمبراطوراً .

تكوين التحالف الدولى الثالث وعودة الحرب

لم يكن صلح اميان (٢٥ مارس ١٨٠٢) نهاية الحرب بين انجلترا وفرنسا، فهو صلح قصير المدى، وشروطه ما كانت تدعوا إلى استمرار السلام مدة كبيرة . فلم يكن بين الدولتين ثقة متبادلة . ولقد عملت فرنسا عـلى بسط نفوذها ، بل لقد وضعت جيوش احتلال فى الجمهوريات التى بجانبها فنجد نابليون يعين نفسه رئيساً للجمهورية الإيطالية ، كذلك بعض الحملات التى قامت بها فرنسا فى عرض البحار أثارت مخاوف انجلترا ، مثل حملة سان دومنجو ، التى كان الغرض منها القضاء على الحركة الاستقلالية التى بها أحد السود ويدعى Toussin L'ouverture ،

وكان يسكن هذه الجزيرة عدد كبير من السود ، فقام هذا الأسود وقضى على حكم البيض ، وأنشأ حكومة للسود، واتبع سياسة نابليون وأعلن نفسه قنصلا. وكانت هذه الجزيرة تابعة لفرنسا ،فقيام هذه الحركة إذن قدأضاع النفوذ الفرنسى منها ، ولو سارت هذه العدوى في الممتلكات الفرنسية لانفصلت كل جزر الهند الغربية عن النفوذ الأجنبي . ولهذا رأى نابليون أن يستعيد هذه الجزر بعد فشل حملته على مصر التي كان يرادبها تعويض فرنسا عما فقدته .

وقد فهمت انجلترا من ارسال حملة فرنسية كبيرة فى عرض البحار لاخضاع تلك الثورة ، أن فرنسا مازالت تنظر إلى الناحية الاستعمارية ، وأن ظنها بأن صلح اميان سيضطر فرنسا إلى الخضوع والانصراف إلى النواحى الداخلية قد تبدد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فاستيلاء الفرنسيين على هذه الجزيرة معناه الاستيلاء على كل جزر الهند الغربية .

ولم يكتف نابليون بذلك ، بل أرسل بعثتين فرنسيتين إلى منطقة الشرق الأدنى والهند ، وهما بعثة ديكان ، وهدفها الهند وبعثة سبستيانى ووجهتها الشرق الأدنى . وقد أخافت هاتان البعثتان انجلترا خوفا شديدا ، وخشيت أن يؤدى بقاؤهما إلى إثارة القلاقل ضدها فى هذه المنطقة من العالم . وقد نشرت بعثة سبستيانى تقريرا أوضحت فيه أن الحامية الموجودة بمصر ضعيفة لاتستطيع الدفاع عنها ، وأن فرنسا يمكنها بقوة فرنسية صغيرة استعادة تلك البلاد مرة أخرى .

ثم هناك عوامل أخرى كانت تبعث القلق فى نفوس كل من الدولتين ، منها أن التجارة الانجليزية لم تلق ترحيبا فى الأجزاء التى كانت تحكمها فرنسا نتيجة لسياسة نابليون التى سار عليها فى تقييده لتبادل تلك التجارة . كما أن الصحافة

الانجليزية أخذت تحمل على نابليون وتندد بأعماله ، وتثير الرأى العام الانجليزى ضده . كذلك لم تقم انجلترا بتنفيذ شروط صلح اميان فقيام الحرب بين الدولتين كان يرجع إلى عوامل متعددة بعضها نفسى والبعض الآخر يرجع إلى سلوك كل منهما تجاه الاخرى ، وعدم ثقة كل منهما ببعض . هذا بالاضافة إلى أن نابليون لم ينس سياسة الانتصار والحرب ، فلابد له من أن يعمل على إشعار فرنسا بأنها فى خطر دائم ، وأنه الشخص الوحيد الذى يستطيع حمايتها والذود عن كيانها .

أخذ نابليون يتحرش بانجلترا إلى أن أعلنت الحرب عليه فى ١٦ مايو ١٨٠٥ ، وحاولت كل من فرنسا وانجلترا أن تضم اليها أكبر عدد ممكن من الحلفاء . وكان نابليون قد استعد لهذه الحرب ، فقوى جيوش الاحتلال الفرنسية فى نابولى وهولندا . كما استولى على هانوفر وكانت تابعة للتاج الانجليزى ، فكان ملك انجلترا حاكما لتلك المقاطعة . وحاول نابليون ضم الروسيا وبروسيا اليه فلم يفلح ، وحاول ضم اسبانيا اليه فنجح فى أول الأمر . وكان بت Pitt وزير خارجية انجلترا قد استطاع تكوين حلف أوربى ثالث (١٨٠٥) ضد فرنسا من الروسيا والنمسا والسويد . وتمكن نابليون من اقناع بروسيا بالوقوف على الحياد فى هذه الحرب فى نظير منحها مقاطعة هانوفر .

وكان الغرض من هذا الحلف الأوربى الثالث هو ارجاع فرنسا إلى حدودها القديمة ، وعقد مؤتمر دولى لفض المشاكل الدولية ، وايجاد نوع من النظام التعاهدى فى أوربا .

وجد نابليون أن من الضرورى القضاء على انجلترا ، فيعد المعدات الحربية على ساحل فرنسا الشمالى للنزول فى الاراضى الانجليزية . ثم يحاول الاسطولان

الفرنسي والاسبانى الخروج إلى عرض البحر فى اتجاه انجلترا ، فيقابلها الأسطول الانجليزى بقيادة نلسون عند الطرف الأغر فى ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ ويقضى عليهما فى معركة حاسمة ، وبذلك تنجو بريطانيا من خطر عظيم كان يتهددها فى عقر دارها .

ولما فشل نابليون فى محاولة غزو الجزر البريطانية يتجه إلى الولايات الالمانية، وكان عليه أن يقضى على قوتى النمسا وروسيا . أما بروسيا فقد أضاعت بوقوفها على الحياد فرصة ذهبية ، وذلك لخوفها من فرنسا من جهة ومن جارتيها المحاربتين النمسا وروسيا من جهة أخرى . هذا بالاضافة إلى الصداقة التى سادت العلاقات بينها وبين فرنسا منذ معاهدة بال . كما أن نابليون كان يغريها بهانوفر إذا وقفت على الحياد . ولقد هاجم نابليون قوات النمسا وحدها وقضى عليها فى موقعة اولم Ulm (٢٠ أكتوبر ١٨٠٥) ، ثم واجه قوات الروسيا والنمسا فى موقعة « اوسترلتز » (٢ ديسمبر ١٨٠٥) أو موقعة الاباطرة ، فكانت هذه نصرا حاسما لنابليون ، ولم تستطع النمسا الثبات بعد ذلك، وتقهقرت الجيوش الروسية إلى الشمال الشرقى. وكان على نابليون إقرار العلاقات النمساوية الفرنسية وأراد أيضا أن يظهر بصفة محرر للولايات الألمانية من أسرة الهبسبرج ، أى أنه صمم على إبعاد النفوذ النمسوى عن هذه الولايات ولهذا يرغم النمسا فى صلح برسبرج (٢٦ ديسمبر ١٨٠٥) على التنازل عن سيادتها عليها. وبذلك تتلاشى الامبراطورية الرومانية المقدسة .

وعلى أى حال زال ذلك النظام الذى فرضته النمسا على هذه الولايات فارتقت مقاطعات بافاريا وبادن وبرسبرج إلى ملكيات . واقتطع نابليون من أطراف النمسا ماشاء ، وضم البندقية إلى مملكة ايطاليا ، ثم كون نابليون مايسمى

باتحاد الراين Confederation of the Rhine ، وأعلن نابليون نفسه حاميا لهذا الاتحاد ، وقرر أن يكون حليفا دائما لنابليون . وكان على الدولة الالمانية الثانية (بروسيا) أن تقبل هذه التغييرات الجديدة فى المانيا . ولكن بروسيا كانت مترددة بين انصار السلام وانصار الحرب . فقررت أخيرا الحرب وأرسلت مندوبا عنها إلى نابليون يعلنه هذا القرار ، ووصل المندوب بعد موقعة « استرلتز » . وفى خريف ١٨٠٦ تحطمت قوة بروسيا الحربية فى موقعتى بينا Yena (اكتوبر ١٨٠٦)وأورستدت Auerstadt ١٨٠٦. وبين هاتين الموقعتين دخل نابليون مدينة برلين فى ١٨٠٦ وأصبح سيد أوربا بلا منازع بعد قهر بروسيا والنمسا وروسيا . ومن برلين أعلن نابليون « مراسيم برلين » التى تنص على محاصرة الجزر البريطانية اقتصاديا، وتحريم التبادل التجارى بينها وبين سائر الموانى الاوربية . ثم تحطمت مقاومة الدولتين الروسية والنمساوية معاً فى موقعتى « ايلاو » Eylau وفريدلاند Friedland (فبراير ١٧٠٨) . وفى معاهدة تلست « Tilsit » (٨ يوليو ١٨٠٧) يقرر نابليون مصير بروسيا ونوع العلاقات الروسية الفرنسية ، وخسرت بروسيا عددا من سكانها ونصف أراضيها ، وحدد عدد جيشها ، وانشئت دويلات جديدة من ممتلكاتها مثل دوقية وارسو ، وإمارات وستفاليا التى كونها من المناطق الواقعة غرب نهر الالب ، وعين أخاه « جيروم » حاكما عليها . وعقدت أواصر الصداقة بين الروسيا وفرنسا على أساس اعتراف الروسيا بكل التغييرات التى أحدثها نابليون فى المانيا ، وتطبيق الحصار على الجزر البريطانية ، فى نظير مساعدة نابليون للروسيا فى تحقيق أطماعها فى تركيا وفنلنده ونهر الطونة . وبذلك يصل نابليون فى ١٨٠٧ إلى أوج عظمته بعد أن هزم قوات القارة الاوربية وقلد اخوته عروش أوربا . ثم تبدأ بعد ذلك الامبراطورية النابليونية فى الانهيار والتداعى .

اسباب انهيار امبراطورية نابليون

يرجع أنهيار تلك الامبراطورية الشامخة إلى عدة عوامل :

أولا: أن أوربا أفاقت من غشيتها وحاولت القضاء علـــى السيطرة الفرنسية واستخدمت نفس الوسائل التى تغلبت بها جيوش فرنسا على أوربا . ويبدو أن الثورة الفرنسية حملت منها جراثيم هدمها فلقد دخلت الجيوش الفرنسية البلاد المفتوحة بمبادىء الثورة وهى الحرية والاخاء والمساواه وحكم الشعوب نفسها بنفسها . ولذا سنجد أن هذه الشعوب ستعمل على تطبيق تلك المبادىء والاحتفاظ بحقوقها . فالشعب الفرنسى كان يحارب حكومات لا قوميات . وبينما كان الشعب الفرنسى ممثلا فى الجيش كانت الجيوش الاوربية جيوش مرتزقة لاتمثل الشعوب . لقد وجدت شعوب أوربا أن الحكم الفرنسى ليس فى صالحها دائماً ، وأن نابليون يعمل على أن يقوم كل شعب بدفع نفقات النصر الذى أحرزه وأعبـــاء جيش والاحتلال . وجد كل شعب من الشعوب الأوربية أن نابليون وفرنسا من ورائه لا يعمل الا لمصلحة فرنسا وحدها . ولم يكن حكم نابليون لها حكما ديمقراطيا ؛ بل كان حكما قائما على الاستبداد . فكأن هذه الشعوب قد استبدلت حكما استبداديا بآخر من نوعه . وسنجد أن هذه الشعوب التى أيقظتها صيحات الحرية ستعمل على إدخال النظم والأساليب الحربية الفرنسية حتى تحارب فرنسا بنفس سلاحها . هذا بالإضافة إلى سوء الحالة الاقتصادية من جراء حصار انجلترا لأوربا وحصار نابليون للجزر البريطانية . فأصبحت أوربا مغطاة بالجنود لا تحترم إلا مصلحة فرنسا ومصلحة نابليون .

ثانيا : كانت أوربا تشعر شعوراً واحداً إزاء فرنسا، وهو الشعور بالعداوة بعد أوسترلتز ويينا وفريدلند . فالعلاقات تحسنت نوعا مابعد «تلست» بين فرنسا

وبروسيا، ولكنها كانت ثقة مؤقتة . والنمسا ولو أنها سلمت لنابليون فى صلح برسبرج إلا أنها سلمت مرغمة ، وستنتهز الفرصة للقضاء عــــلى نابليون . وسنجد الدول الاخرى مثل أسبانيا تتألب على فرنسا ، وهذه الدول فى مجموعها أقوى من فرنسا من الناحية الحربية ومن ناحية الثروة . وكانت هـــذه الشعوب تدفع ثمن هذه الحروب عن طريق الضرائب المنتظمة وتقديم زهرة شبابها لخدمة نابليون ، فاذا كانت هذه الدول تستطيع تقديم محاربين لنابليون لتثبيت دعائم حكمه الاستبدادى فى أنحاء أوربا ، كان فى وسعها أن تستخدم هؤلاء الشبان فى القضاء على النفوذ الفرنسى وحكم نابليون .

ثالثا : كانت عداوة الدول الأوربية لنابليون ، وخصوصا عداوة انجلترا من الأسباب الهامة فى انهيار امبراطورية نابليون . فمقاومة انجلترا لنابليون بالحصار البحرى الذى فرضته على الدول الأوربية عجل فى نهاية نابليون ، ولم يكون فى استطاعة نابليون القضاء عليها ، وحاول ذلك مراراً أيام حكومة الادارة ، وكان أحد رجالها غير الأقوياء . وحاول بعد ذلك أن يضيق عليها فى مستعمراتها فلم يفلح ، ثم حاول أن يضم الدول البحرية إلى جانبه ، ولكنه فشل ، نحطم الأسطول الانجليزى الأسطول الدنمركى فى ميـــاه كوبنهاجن . اكما كان لنلسون أثر كبير فى هزيمة نابليون ولكن نابليون لم ييأس بعد أن هزم القارة الأوربية ، فحاول أن يكون حلفا أوربيا ، كما حاول أيضاً ضم الأسطول الأسبانى إلى الأسطول الفرنسى ، فدمرهما نلسون فى موقعة الطرف الأغر (٢١ أكتوبر ١٨٠٥) وسمى أحد ميادين لندن الكبيرة باسم ميدان الطرف الأغر وبه تمثال لنلسون ، . وكان هذا الانتصار حاسما فى العلاقات الانجليزية الفرنسية ، فلم يفكر نابليون فى غزو انجلترا مرة أخرى . وسيكون لموقعها الجغرافى ، وتفوقها البحرى أكبر الأثر فى سقوط نابليون آخر الأمر .

رابعا : سيحاول نابليون من جهة أخرى حصار انجلترا اقتصاديا وإصدار مراسيم برلين ثم مراسيم ميلان ، وكان على الدول الحليفة لنابليون أن تنفذ ذلك ، وقد أضر هذا بمصالح تلك الدول، وكان رد انجلترا على ذلك حصار أوربا . ولم يكن لهذا الحصار تأثير كبير على فرنسا، فكل ما كان له من أثر هو منع فرنسا من الاتجار فيما وراء البحار. ولم تكن لهذه التجارة قيمة كبيرة بالنسبة لها ، إلا أنها أضرت بالدول الأخرى الحليفة لفرنسا .

خامسا : كانت انجلترا شوكة في جانب فرنسا ، ولكننا نجد أن فرنسا لا تقاسى من انجلترا بقدر ما تقاسى من سياسة انجلترا فى إثارة دول أوربا عليها . ثم هناك عوامل تختص بفرنسا نفسها ، فقيامها بحروب كثيرة أضعفها من الناحية الحربية فكثيرون من شبان فرنسا قتلوا فى هذه المعارك . ثم أن جيوش نابليون لم تعد هذه الجيوش القومية التى عرفتها أوربا بل أصبحت بانضمام عناصر أجنبية كثيرة اليها ، جيوش مرتزقة . ثم نجد قواد نابليون انفسهم أخذوا يحقدون على نابليون أو على بعضهم البعض ، وترتب على هذا انضمام البعض إلى صفوف الاعداء .

سادسا : من هذه الأسباب نهضة الدول الأوربية للتخلص من نابليون . وخير مثل لذلك دولة بروسيا . فبروسيا لم تعد هذه الدولة المنهارة ، فقامت فيها نهضة كبيرة، وحاولت التخلص من كثير من مساوىء الحكم القديمة فبروسيا عندما قابلت نابليون قابلته بجيوش مأجورة من بقايا فردريك الأكبر ، ولم تكن تصلح للقرن الثامن عشر والجيش البروسى من طبقة الفلاحين الأرقاء ، لاتدفعة للدفاع عن أرض بروسيا مصلحة قومية ، فالحكومة هى أداة فى يد الملك يديرها كيفما شاء . سنجد أن هذه الأحوال تتغير ، فمن حسن حظ بروسيا أنها وجدت رجالا

أكفاء فى مختلف نواحى الحياة فيعرفون كيف يستعيدون مركزها القديم كدولة كبرى .

فمن الناحية الحربية وجدنا رجالا كبارا على رأسهم قائد يدعى شارنهرست Scharnhorst ونايزناو Gneisenau . ومن رجال الحرب أيضاً الضابط البروسى الكبير كلوزفيتس Clausewitz وهو الذى نظم القواعد الحربية لنابليون وجعلها تتلائم مع دولة بروسيا . فهؤلاء الثلاثة قاموا بتنظيم الجيش البروسى على أسس وطيدة وحاولوا اشعال حماس الجند . والأخير هو مؤسس المدرسة الحربية الحديثة . قضى على الطبقات فى الجيش ،فأصبح الجيش البروسى منذ ذلك الوقت أداة قومية مهمة فى خلق دولة بروسيا الحديثة .

كذلك ستقوم نهضة سياسية واجتماعية على يد مصلحين كبيرين هما البارون شتين Stein والمستشار هاردنبرج Hardenberg فيقضيان على نظام استرقاق الفلاح أو ما يسمى Serfdom . فأصبحت الأرض ملكا للزراع وأزيلت الحواجز الجمركية التى تفصل بين أجزاء بروسيا . ولم تكن الحركة الفكرية بأقل نموا من الحركتين الحربية والاجتماعية ، فالعصر كان عصر كانت Kant وفخته Fichte وجوتيه Goethe وشلر Schiller ، فسادت هذا العصر نهضة عقلية وأدبية بجانب النهضة الحربية ، وتكونت جمعيات رياضية مثل رابطة الفضيلة Tugenbund . ولم يكن الاصلاح التعليمى بأقل شأناً من مختلف النواحى الاخرى ، فتأسست جامعة برلين ، وكان لها أثر كبير فى النهضة العلمية .

سابعا : هذا من جهة بروسيا ، وإذا اتجهنا نحو اسبانيا نجد أن الثورة التى قامت بها ضد الحكم النابليونى كانت عظيمة الأثر ، فرأى نابليون بعد « تلست » أن أسبانيا غنيمة له ، نظراً لضعفها من الناحية الملكية والاخلاقية والاقتصادية ، فنجد أن الملك

وبجانبه الملكة وعشيقها والوزير الأكبر ، كل منهم يريد الاستئثار بالسلطة . فالحالة الخلقية كانت أسوأ حالة أخلاقية عرفتها اوربا فظن نابليون أن من السهل الاستيلاء على أسبانيا ، اغلاق أبواب أوروبا كلها أمام البضائع الانجليزية . فتدخل بين الملك وإبنه ، وأرسل فى استدعائهما ، وحجز مماطرفه ، وأرسل جيشاً لاحتلال اسبانيا وتنصيب أخاه عليها . ولكن الاسبانيين قاموا بحرب عصابات ناجحة وساعدهم الانجليز ، وكان فى إمكان نابليون القضاء عليها . ولكن ذلك يحتاج إلى وجوده هو وبقاء قوة قوية فيها ، فى الوقت الذى كان فيه نابليون يوجه اهتمامه إلى أوروبا ، لأنها كانت على وشك الثورة ، فيحاول الاجتماع بقيصر الروسيا لتوطيد دعائم الحكم الفرنسى فى أوروبا فى نظير مساعدة نابليون له فى تقسيم أملاك الدولة العثمانية . ولكنه رأى أنه لا يستطيع الانتفاع بروسيا . ثم وجد كذلك انقلاب النمسا عليه ، فأعداؤه يحاولون الانقضاض عليه ، فينتصر عليهم فى « واجرام » (٦ يولية ١٨٠٩) فأضطر النمسا إلى قبول صلح فينا فى ٤ أكتوبر ١٨٠٩ تخلت فيه عن سلزبرج لبافاريا ، كما تنازلت عن غاليسيا الشرقية لروسيا وغاليسيا الغربية لدوق وارسو . وكان من نصيب فرنسا تريستا وماحولها من الأراض النمساوية شمال بحر الأدرياتى .

ثامنا : ساءت علاقة الروسيا بنابليون نتيجة لاختلاف وجهات النظر ، لاسيما على المسألة البولندية . وهذه الحرب كلفت نابليون كثيرا ، وظن نابليون أنه يستطيع أن يحتفظ بالنمسا وبروسيا على الحياد ولكنه فشل . فعقدت بروسيا مع الروسيا معاهدة كليش (٢٨ فبراير ١٨١٣) للثأر لنفسها من هزيمة يينا ، فانتصر نابليون عليها فى أول الأمر فى لوتزن Lützen (١٤ مايو ١٨١٣) وبوتزن Bautzen (٢١ مايو ١٨١٣) ، ولكنه طلب الصلح وطلب توسط النمسا فيه ، فاشترطت النمسا أن يتنازل نابليون عن أراضيها أولا ، فلما رفض انضمت إلى أعدائه فى ٢٧ يونية ١٨١٣ وانضمت اليهم السويد ، فاضطر نابليون إلى التقهقر إلى ماوراء الالب

لأن قواده لم يصبحوا له مخلصين ، ولم ينقادوا له الانقيادالتام ، وحدثت موقعة الأمم أو موقعة Volkerschlact فى ١٦ أكتوبر ١٨١٣ ، واضطر نابليون إلى التقهقر غربى الراين، وانهارت قوة فرنسا فى شرقية ، وأنسحبت جيوش فرنسا من أسبانيا تتبعها جيوش ولنجتون . فكان على نابليون الدفاع عن أراضى فرنسا المهددة من ناحية الراين ، ومن ناحية جبال البرنيز ، واضطر نابليون إلى التسليم. ثم يعقب ذلك حرب المئة يوم وتنتهى بتسليم نابليون فى النهاية ، فتتداعى الامبراطورية النابليونية تداعياً تاما . فإنهيار امبراطورية نابليون يرجع لمسائل داخلية وأخرى خارجية .

الفصل الرابع

مؤتمر فينا سنة ١٨١٥

سبقت مفاوضات الصلح نهاية الحرب ، فـفي الوقت الذي بلغت فيه الأعمال العسكرية ذروتها في الشدة والعنف ، وتسابق الطرفان في إحراز النصر ، بدأت الدبلوماسية عملها في قوة لاتقل عن قوة الحرب في شدتها وضراوتها ، فكانت في ذلك تستبق الحوادث وتريد أن تحقق بالطرق الدبلوماسية ما عجزت عن تحقيقه القوات العسكرية . ففي نوفمبر ١٨١٣ بدأت النمسا تدخل في مفاوضات مع فرنسا بشأن الوصول إلى اتفاق بينهما يضع حدا للحروب القائمة ، خصوصا وأن النمسا قد حاولت استغلال هزيمة نابليون في الروسيا لكسب أفضل الشروط لإنهاء الحرب. وكانت شروطها تدور حول انسحاب القوات الفرنسية من جميع الأراضي التي احتلتها في أوربا فيما عدا بلجيكا والمنطقة المحصورة بين نهري الراين والألب. ونظرا لأزمة الثقـة المتبادلة بين الطرفين فشلت المفاوضات واستمرت الحرب في طريقها الطبيعي إلى أن يكتب النصر لأحد الجانبين .

كان نابليون يشعر رغم قوته بأنـه في حاجة إلى صلح مشرف يختتم به حياته عن طريق المفاوضة ، خصوصا وأن كثرة الحروب التي خاضها قد أفقدته الصفوة المدربة من خيرة جنوده ، وأن مابقي لديه من قوات قد أنهكتها الحروب المتصلة ، وأن فرنسا لم تعد قادرة على تزويد نابليون بكل مايحتاج اليه من رجال وعتاد وأموال . في نفس الوقت الذي كان فيه خصومه على استعداد لبذل المزيد من التضحيات للقضاء عليه .

وتكررت محاولة الصلح مرة ثانية أثناء عقد مؤتمر شاتيون ، وكانت قوات نابليون لاتزال قوة لها خطرها ، فاقترح في ذلك الوقت بأن تتخلى فرنسا عن كل

الاراضى الى ضمتها اليها شرقا وجنوبا وشمالا بما فى ذلك بلجيكا ، وأن تقتصر حدود فرنسا على ما كانت عليه قبل الثورة . وقد فشلت هذه المحاولة أيضا كما فشلت سابقتها من قبل .

شدد الحلفاء هجماتهم على باريس واستطاعوا بعد معارك مريرة ـ من دخول باريس واسقاط الحكومة الفرنسية ، ولم يجد نابليون بدآ من التسليم ، فرغبته فى مواصلة القتال قوبلت بفتور شديد من قواده العسكريين . واتضح له بأنه لم يصبح الآمر الناهى فى شئون فرنسا ، وأن قواته قد ملت الحرب وآثرت الاخلاد إلى الهدوء والسكينة . أمام تلك الظروف القاسية التى أحاطت به تنازل للحلفاء فى ٦ ابريل ١٨١٤ عن العرش ، طالما كان هذا التنازل ضروريا لسلامة فرنسا وأمنها . ثم رحل منفيا إلى جزيرة البا ليمضى بقية أيام حياته محتفظا بلقب الامبراطور .

بعد سقوط نابليون برزت فى الأفق مشاكل متعددة كنتيجة لتلك الحرب الضروس التى اجتاحت أوربا سنوات طوال ، ولكن أبرز تلك المشاكل وأعقدها مشكلة الفراغ الذى تخلف عن انهيار الحكم النابليونى فى فرنسا ، وحار الحلفاء فيمن يخلف نابليون فى الحكم ، فالملكية القديمة قد قضى عليها ، وذهبت مشيعة باللعنات والازدراء . كما أن نابليون قد سيطر أثناء حكمه لفرنسا على أجهزة الحكم والادارة سيطرة تامة ، ولم يكن لأية شخصية فرنسية مهما علا مركزها وجود إلى جانب شخصية نابليون . ولهذا لم يكن من السهل على الحلفاء العثور على شخصية فرنسية تحل محل نابليون وتملأ هذا الفراغ الكبير الذى خلفه بنزوله عن عرش فرنسا .

واجتمع ممثلو الدول المتحالفة للنظر فى أمر العرش الفرنسى ، وكان أكثر

المندوبين نشاطا وقوة اسكندر قيصر الروسيا، وكان يمثـل بلاده فى الاجتماع ومثل تاليران فرنسا . وكان رأى أعضاء المؤتمر منحصرا فى حل تلك المشكلة عن طريقين : أماتثبيت ابن نابليون الطفل على عرش فرنسا ووضعه تحت الوصاية . أو المناداة بأحد قواد نابليون ملـكا على فرنسا . وظلت المناقشات تدور حـول هذين الحلين فترة من الزمن إلى أن استطاع تاليران من أن يوجـه مناقشات الأعضاء نحو إعادة أسرة البربون إلى حكم فرنسا تمشيا مع الروح التى سيطرت على المؤتمر والتى كانت تنادى بمبـدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها كأساس لحل المشكلات التى تمخضت عن حروب نابليون . وقد صادف هـذا الرأى هوى فى نفوس الدول الملكية الاستبدادية مثل الروسيا والنمسا وبروسيا ، إذ أن عودة الملكية إلى حكم فرنسا من جديد إنما يمثل انتصار الملـكيات الاستبدادية على النظم الثورية التى جاءت بها الثورة .

عادت الملـكية إلى حكم فرنسا من جديد على أسنة رماح الحلفـاء ، ورغم إرادة الشعب الفرنسى ، وجلس لوى الثامن عشر (شقيق لوى السادس عشر) على عرش فرنسا ، كملك دستورى . ولـكن هذا الدستور لم يمنح الشعب الفرنسى كل ما كان يصبو اليه من حقوق ، وظلت الروح الملـكية الاستبدادية المستمدة من حق الملوك الالهى فى حكم تسيطر على الدستور الجديد .

وصل إلى سمع نابليون وهو بمنفاه أنبـاء الخلاف بين خصومه المجتمعين فى فينا حول المسألة السكسونية البولندية ، كما علم أيضا أن الشعب الفرنسى لم يقابل الملـكية الفرنسية العائدة بشىء من الارتياح ، وأنه إذا ما حاول الهرب والعودة إلى فرنسا ، فسيجد الشعب الفرنسى فى استقباله استقبال الغزاة الفاتحين . كل هذه الأمور دفعت نابليون إلى التفكير الجـدى فى الهرب ، وتم له ذلك ونزل على

شاطىء فرنسا الجنوبى وما أن علم الشعب الفرنسى بهذا النبأ حتى هب لاستقباله وهرع اليه جنوده القدامى وقواده الذين تخلوا عنه من قبل ، ووجدت الملكية الفرنسية ومن ورائها الأشراف نفسها مضطرة إلى مغادرة فرنسا من جديد ، لأنها لم تكن تعتمد على شىء داخل البلاد ، فلا الشعب يكن لها شيئا من الحب أو التقدير ، ولا الجيش الفرنسى موضع ولائها وأخلاصها .

وما أن علم أعضاء المؤتمر بنبأ قرار نابليون ودخـــوله أرض فرنسا إلا واضطربوا لذلك اضطرابا شديدا لا لأنهم كانوا يخشون لقاء نابليون أويتوقعون هزيمتهم أمام قواته، ولكن لأن هذه المغامرة سترغمهم على سفك المزيد من الدماء دون ما حاجة إلى هذا العمل . فمصير نابليون محتوم لأن قواته المترنحة أصبحت لاتقو على مواجهة جيوش أوربا الوطنية ، وأن انتصارات مارنجو وأوسترلتز وبينا لن تعود مرة ثانية ، فجيوش أوربا المرتزقة التى عرفها نابليون فى فتوحاته لم يعد لها وجود ، وأن قوات أوربا قد أصبحت على قدم المساواة مع قواته إن لم تفقها فى العدد والعدة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فنابليون قد عاد إلى فرنسا محاولا استعادة ما كان له من مجد حربى وسلطة مطلقة فى فرنسا ، ولم يكن الشعب الفرنسى مستعدا فى ذلك الوقت لأن يقدم مزيد من التضحيات تفوق ما قدمه من قبل . وهذا بالاضافة إلى أن كره معظم الشعب الفرنسى لطريقة حكم نابليون الاستبدادية جعلته يفكر جليا فى اتخاذ خطوات عملية لاسترضائه والحصول على تأييده . ولهذا ـ فبالرغم من التبعات العسكرية الجسيمة التى كانت ملقاة على كاهل نابليون فى ذلك الوقت ـ لم يتوان فى دعـــوة الأمة الفرنسية للاستفتاء على الدستور الجديد الذى قرر منحه لها ، والذى كان ينص على تشكيل مجلسين تشريعيين ينتخب الشعب أحدهما ، على أن تكون الوزارة مسئولة أمام

مجلسى البرلمان . ولو أن الشعب الفرنسى لم يتحمس لهذا الدستور الجديد إلا أن الأغلبية التى حصل عليها نابليون قد أضفت عليه الصفة الشرعية الدستورية .

بدأ نابليون كعادته بمهاجمة أعدائه قبل أن يكملوا استعدادهم أو قبل أن يحكموا تكتلهم على أقل تقدير ، فهاجم الجيش البروسى والانجليزى وانتصر عليهما انتصارا غير حاسم . وعندما أعيدت الكرة ثانية دارت الدائرة على قوات نابليون فهزم هزيمة ساحقة فى معركة ووترلو فى ١٨ يونيو سنة ١٨١٥ وسقطت بعد ذلك مدينة باريس . وبهذه النهاية تنقضى فترة حكم المائة يوم .

ما من شك فى أن عودة نابليون مرة ثانية إلى حكم فرنسا ودخوله فى حرب مع اعدائها ستؤثر فى التسوية التى ستتم بين الحلفاء وفرنسا . وإذا كان أعداء فرنسا قد عاملوها فى أول الأمر بشىء من التسامح تسهيلا لمهمة الملكية الفرنسية الجديدة وتدعيما لمركزها فى البلاد ، وتمشيا مع ما نادى به الحلفاء فى ذلك الوقت بأنهم كانوا يحاربون نابليون لا فرنسا ، ولهذا يجب ألا يؤخذ الشعب الفرنسى بجريرة نابليون ، وأن تقتصر العقوبات على نابليون وحده دون اشراك الشعب الفرنسى معه . ولكن عودة نابليون وتأييد الشعب الفرنسى له قد هدم هذه النظرية ، ووجد الحلفاء انفسهم مدفوعين بدافع الانتقام إلى اشراك الشعب الفرنسى فى العقوبة ، لأنه ربط مصيره بمصير نابليون . ولهذا فقد فرض على فرنسا دفع تعويض حربى قدره ٧٠٠ مليون فرنك فرنسى ، والزامها بقبول ١٥٠ الف جندى تحت قيادة ولنجتون كقوات احتلال . وكذلك حرمت فرنسا من كل التحف والنفائس التى جمعها نابليون فى حروبه المختلفة مع دول أوربا .

وفى ذلك الوقت بدأ الحلفاء يفكرون من جديد فى إعادة النظر فيمن يلى حكم فرنسا ، وعاودت فكرة إسناد عرش فرنسا الى نابليون الطفل مع فرض

وصاية عليه ، أذهان ساسة الغرب ، وكذلك فكروا فى وضع أحد أفراد أسرة أورليان (فرع من فروع أسرة البوربون) على العرش أيضا . ولكن الحلفاء وجدوا أن تغيير نظام الحكم فى فرنسا بهذه السرعة ، واسقاط حكم أسرة البوربون الذى لم يمض عليه سوى أسابيع معدودات ، يعرض فرنسا للاضطرابات ، ورأوا من الحكمة الابقاء عليه مرة ثانية .

وقفت الدول المتحالفة من فرنسا موقفا غير موحد ، فبينما كانت انجلترا والروسيا تؤيدان مبدأ احتفاظ فرنسا بحدودها الطبيعية قبل الثورة ، كانت بروسيا ترغب فى حرمانها من مقاطعتى الألزاس ، واللورين وضمها اليها . ولكن نجحت كل من الروسيا وانجلترا فى المحافظة على حدود فرنسا كما هى ، فيما عدا بعض التعديلات البسيطة التى تناولت بعض الأجزاء .

وإذا كان الحلفاء قد اختلفوا بشأن الحدود الفرنسية ، فقد اتفقوا على ضرورة مقاطعة مبادىء الثورة وارجاع النظام الرجعى القديم الى أوربا كما كان قبل قيام الثورة .

كان لابد من وضع تنظيم جديد لأوربا بعد هذه الحرب الطاحنة التى اجتاحت أوربا مدة ربع قرن من الزمان ، فاجتمعوا من قبل فى مؤتمر وستفاليا لنفس الغرض . ولهذا يمكننا أعتبار مؤتمر وستفاليا ومؤتمر فينا خطوات فى تطور القانون الدولى ومبدأ التحكيم الدولى . وإن كان كلا المؤتمرين قد أشار إلى فكرة التحكيم الدولى لفض المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، إلا أنها لم تجد طريقها الى التنفيذ بشكل منظم إلا عند تكوين عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الاولى .

واجتمع ممثلو الحلفاء فى مؤتمر فينا لإعادة تنظيم أوربا من جديد وقد سيطرت

عليهم نزعات واتجاهات متباينة حاولوا صياغتها في نصوص تضفي عليها صفة الشرعية، فكان عليهم أولا تحقيق مصالحهم ومطامعهم الخاصـــة ولو على حساب الشعوب الضعيفة ، ومعنى هذا أن الدول الكبرى صاحبـــة المصالح يجب أن تتجاهل الحركات القومية التي ارتفعت لتنادي بحقها في الحياة الحرة الكريمة كي تحتفظ بما كان تحت يدها من أراض وممتلكات . فادعوا بأن لهم حقوقا يجب الحفاظ عليها وأن مهمتهم من وراء عقد المؤتمر هي إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها .

وإلى جانب هذا المبدأ العام الذي نادى به أعضاء المؤتمر برز مبـدأ آخر هو مبدأ التعويض، وهو يقوم على أساس تعويض الدول التي قـدمت الكثير من التضحيات في حروبها مع نابليون على حساب الدول الصغرى . فالدول المتحالفة لم تدخل الحرب ضد نابليون دون قيد أو شرط ، وإنما دخلت بناء على اتفاقات فيما بينها ، وأن هذه الاتفاقات تناولت تحقيق بعض المطامع الاقليمية على حساب الدول الصغرى والشعوب الضعيفة .

هذا بالاضافة إلى تعارض المصالح بين الدول المجتمعة ، ومحاولة كل منها أن تخرج من المؤتمر بنصيب الأسد ، وأن تجعل من اجتماعات ميدانا للمحاورة والمداورة للوصول إلى أهدافها .

على هدى هذه المبادىء والأهداف حاول المؤتمر أن يتلمس طريقه لا يجـاد نوع من الاستقرار الأوربي الذي افتقرت إليه أوربا ردحاً غير قصير من الزمن في ضوء معاهدة شومون (٩ مارس ١٨١٤) التي وقعتها الدول الأربع الكبرى وهي انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا، والتي تعهدت فيها بقيام تحالف فيما بينها مدته عشرون عاما ، ويـكون الهدف منه أولا توحيـد جهودها للقضاء على حـكم نابليون ومنعه هو واسرته من العودة لحكم فرنسا مرة أخرى . وثانياً ضمان

ما تضعه الدول من حلول وتسويات للمشكلات الاقليمية لمدة عشرين عاماً .

أما بخصوص الهدف الأول فقد نجح الحلفاء فى إسقاط نابليون وإرغامه على التنازل عن العرش هو وأسرته ، وفى إعادة أسرة البربون مرة ثانية لحكم فرنسا. وترتب على ذلك عودة نفوذ الملكية وأعوانها من جديد ، والقضاء على مكاسب الثورة الفرنسية والرجوع بالحكم إلى حالة تشبه ما كان سائدا بفرنسا قبل قيام الثورة. ولكن بالرغم من ذلك فقد عوملت فرنسا كدولة مهزومة فى معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٥) بشىء من التسامح المشوب بالعطف ، فقد كان فى مقدور الحلفاء أن يحرموها من كل شىء، من ممتلكاتها ومن تجارتها ، ومن أسلحتها ، ولكنهم لم يذهبوا فى معاملتها إلى هذا الحد، بل إعترفوا بحدودها كما كانت عليه فى ١٧٩٢ وليس كما كانت فى ١٧٨٩ .

أما عن ممتلكاتها فيما وراء البحار فقد أخذت انجلترا منها جزيرة مالطة،وكذلك جزيرة مور يشيوس (وهى قاعدة بحرية هامة فى الطريق المؤدية إلى الهند) . وتوباجو وسانتا لوتشيا . وكان لأسبانيا نصيب من جزيرة سان دومنجو . ومع ذلك فقد احتفظت فرنسا بكل مراكزها التجارية فى الهند .

كذلك أوضحت المعاهدة عن عزم الدول الموقعة عليها فى خلق اتحاد المانى وإعادة هولندة إلى الوجود،والاعتراف باستقلال سويسرا ، والاعتراف باستقلال الولايات الايطالية الخارجة عن نطاق الممتلكات النمساوية .

وعندما اجتمع الحلفاء فى مؤتمر فينا للاتفاق على تسوية المشكلات الأوربية بعد أن تمت تسوية الأوضاع الخاصة بفرنسا ، بدأت الخلافات تبدوا واضحة جلية ، وأخذت المطامع الاقليميه تأخذ شكلا خطيرا هددت المؤتمر بالفشل

وقسمت أعضاءه كتلتين متنازعتين : بالروسيا وبروسيا فى جانب إنجلترا والنمسا فى الجانب الاخر . وفى ذلك الوقت طلبت فرنسا الانضمام الى المؤتمر بعد أن صفت حسابها مع الحلفاء . وكان على هذه الدول أن تفسح لها المجال تثبيتا للحكم الملكى فى فرنسا . وقد وجد ممثل فرنسا فى المؤتمر « تاليران » الفرصة سانحة لاستغلال هـــذا الانقسام لمصلحة فرنسا . وكان الخلاف يدور بين الفريقين حول رغبة بروسيا فى ضم كل مقاطعة سكونيا اليها وتؤيدها فى ذلك الروسيا فى مقابل تأييد بروسيا لها فى ضم جزء كبير من بولندا اليها . وقد عارضت النمسا معارضة قوية فى ذلك ورأت فى حصول بروسيا على سكسونيا تهديد خطير لحدودها . كما أن توسع الروسيا على حساب بولندا يشكل خطرا عليها من ناحية ثانية . وقد أيدتها إنجلترا وفرنسا ، وتطور الخلاف بشكل أدى إلى عقد تحالف سرى بين كل من النمسا وانجلترا وفرنسا للوقوف ضد أطماع الدولتين « الروسيا وبروسيا » ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة .

وما أن وصل الى علم الدولتين نبأ هذه المحالفة الا وأخذت كل منها تقلل من غلوائها وتتنازل عن بعض مطالبها للالتقاء مع وجهة نظر الآخرين ، خصوصا عندما علمتا بعزم الدول الثلاث انجلترا والنمسا وفرنسا على استخـــدام القوة إذا لزم الأمر .

وبينما الدول المتحالفة مشغولة فى ايجاد تسوية لاوربا وإذا بها تفجـأ بهرب نابليون وبفرار الملكية وبترحيب الشعب الفرنسى المنقطع النظير له ، وبوصوله إلى قصر التويلرى فى باريس دون إراقة دماء . ومن باريس أعلن نابليون عن عزمه فى حكم فرنسا حكما دستوريا ، وفى اقامة عـلاقة سلام وحبه مع جميع الدول . ولـكن هذه المغامرة الفريدة من نوعهـا لم تعمر أكثر من مائة يوم، رمى فيهـا

نابليون بآخر سهم فى جعبته وطاش هذا السهم وهزم فى موقعـة وترلو التى وضعت حدا لتاريخ نابليون، بل لتاريخ أوربا لمدة تقرب من ربع قرن من الزمان .

وإذا كان لهذه المغامرة من نتيجة فلا تعد أن تكون تلك الشروط القاسية التى فرضت على فرنسا بمقتضى معاهدة باريس الثانية التى أضاعت مابذله تاليران من جهود لكسب أفضل الشروط لبلاده . وقد أرغمت هذه المحاولة الحلفاء على إعادة النظر فى كل ما منح لفرنسا من قبل . ففرض عليها اعـادة حدودها الى ما كانت عليه فى ١٧٩٠ وحرمانها من بعض المواقع الاستراتيجية الهامة. بل أنها كادت تفقد مقاطعتى الألزاس واللورين لولا معارضة انجلترا . لذلك فرض عليها غرامة حربية كبيرة وأرغمت على رد ماسبق أن سلبته من متاحف أوربا من كنوز أثرية ذات قيمة علمية وأثرية كبيرة .

وفى ٩ يونيه ١٨١٥ وقبل حدوث موقعة وترلو بأيام وقعت معـاهدة فينا (وهذا يدلنا على مدى وثوق الحلفاء بأنفسهم وتأكدهم أن نابليون انما يحارب محاربة اليائس . وانه لو قدر له الانتصار فى هذه المعركة فلن يغير هذا من النتيجة النهائية للحرب) وهى تتكون من عدة أقسام رئيسية : أولى تلك الأقسام مايتعلق بمبدأ ارجاع الحقوق الشرعية لأصحابها، أى ارجاع حالة الدول الاوربية الى ماكانت عليه قبل قيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون . أى بمعنى آخر تحقيق مبدأ التوازن الدولى الذى كان موجودا فى ذلك الوقت . وقد تطلب تحقيق هذا المبدأ أن عوضت بعض الدول عن بعض المناطق التى فقدتها بمناطق أخرى ليظل التوازن الدولى معمولا به . كانت هذه هى القـــاعدة المرعية اذا ما استثنينا الروسيا التى خرجت بنصيب الأسد نتيجة تشددها، ولما كانت تحتفظ به من جيش كبير العدد بلغ المليون جندى. ولذا إضطرت كل من إنجلترا والنمسا

مرغمتين على منح ولاية وارسو - بعد تنازل بروسيا عنها - الى الروسيا رغم كبر مساحة هذه الولاية . مما سيتيح للروسيا التفوق فى أوربا، وما يستتبع ذلك من إخلال بالتوازن الدولى فى نظر كل من انجلترا والنمسا .

أما فيما يتعلق بمطالب بروسيا فى ضم اقليم سكسونيا بأكمله اليها فى مقابل تنازلها للروسيا عن بولنده (ولاية وارسو) ، فقـــد عارضت النمسا وانجلترا فى منحها اياها كاملة حتى لا يتضخم حجم بروسيا فيخل ذلك بالتوازن الدولى . فاضطرت بروسيا فى نهـاية الأمر الى قبول ضم نصف سكسونيا ومقاطعة الراين الالمانية وبذلك أصبحت مساحتها أكثر مما كانت عليه فى ١٨٠٥ وهو التاريخ الذى حدد لارجاع حدود كل دولة الى ما كانت عليه وقتئذ .

أما بخصوص الولايات الالمانية التى اجتاحتها قوات نابليون وأقامت فيهـــا نوعا من الوحدة ، فقـــد تمت تسوية أوضاعها السياسية طبقـا لمشيئة الدولتين الالمانيتين الكبيرتين النمسا وبروسيا اللتين كانتا تتنافسان حول زعـــامة هذه الولايات . وقد نجحت النمسا فى الجولة الاولى واستطاعت أن تشكل الولايات الالمانية تبعا لأهوائها، وذلك للحد من سلطة بروسيا، فأقامت النمسا ولاية بافاريا كدولة قوية تعتمد على ولائها فى مقاومة النفوذ البروسى فى الولايات الالمانية .

كذلك تمكنت النمسا من اقامة اتحاد للولايات الالمانيـــا التسعة والثلاثين تحت زعامتها بصفتها الدولة الألمانية الكبرى. ورغم أن تسوية المسألة الالمـانية قد تمت بما لا يتفق ورغبات الولايات الالمـانية ، إلا أنها لم تكن مجحفة بحقوق الألمانـــ ، مثلما حدث فى المسألة الايطالية .

واذا انتقلنا الى الولايات الايطالية التى كانت تشبه فى وضعها السياسى الولايات الالمانية الى حد بعيد، نجد أن نظرة الدول الأوربية اليها وعلى رأسها النمسا قد اختلفت عن

نظرتهم للولايات الالمانية . فقد أهملت المطالب القومية للولايات الايطالية اهمالا شديدا فيه مساس بكرامة الايطاليين . وتم هذا بفضل سياسة مترنيخ الرجعية الاستبدادية ومؤازرة الدول الاوربية له. فايطاليا لم تكن في نظر مترنيخ سوى تعبير جغرافي ومنطقة نفوذ لها. ولذا فقد شكل ايطاليا طبقا لاهوائه ووفق ميوله الاستبدادية الرجعية . فقد أعاد مملكة نابولى الى ماكانت عليه من قبل مع وضع أحد أفراد أسرة البربون الفرنسية ملكا عليها . وفى نفس الوقت عقد معه معاهدة سرية تمنعه (ملك نابولى) من منح بلاده حكما دستوريا إلا بعد موافقة النمسا . ولم تكن الاخيرة ترضى بأى حال من الاحوال أن يجد النظام الدستورى طريقه الى ايطاليا حتى لاتنتقل عدواه الى الولايات الايطالية التابعة لحكمها

كذلك استطاعت النمسا استرجاع لومبارديا واحتلال ولاية البندقية، وبذلك تمكنت من استعادة نفوذها فى ايطاليا والضغط على الولايات الايطالية الاخرى لاتباع سياسة تتفق مع رغباتها ومصالحها . كذلك استرد البابا ممتلكاته (الولايات البابوية) . كما ضمت بيد مونت اليها مدينة جنوا .

أما القسم الثانى من تسوية فينا فهو الخاص باحاطة فرنسا بدول قوية تمنعها من الاعتداء على غيرها . ولما كانت كل من هولندة وبلجيكا تقع على حدود فرنسا الشمالية ، ولاتستطيع بمفردها أن تقاوم التوسع الفرنسى، فقد رؤى ادماج الدولتين فى بعضها لتكون دولة واحدة قوية على حدود فرنسا، رغم كره البلجيكيين الشديد لجيرانهم الهولنديين . ولهذا ولدت هذه الدولة الجديدة ضعيفة ، ولم تحقق الهدف الذى وجدت من أجلة ، وسرعان ما انفصم هذا الاتحاد بعد خمسة عشر عاما من قيامه .

كذلك اعترفت الدول الأوربية باستقلال سويسرا وضمان حدودها، واستعادت كل من أسبانيا والبرتغال ما كان لها من حدود قبل الغزو النابليونى . كما كوفئت السويد على انضمامها إلى جانب الحلفاء فى الحرب ضد نابليون بمنحها النرويج التى كانت تابعة للدنمرك .

ومن التسويات الهامة التى تمت بمقتضى هذه المعاهدة وضع تنظيم دولى لاستغلال الأنهار الدولية ، حتى لا يؤدى تضارب المصالح بين بعض الدول حول الاستفادة من هذه الأنهار إلى قيام نزاع دولى قد يؤدى إلى نشوب حرب .

كذلك أعلنت الدول الموقعة على المعاهدة استنكارها التجارة الرقيق بصفتها تجارة غير مشروعة ولا تتفق مع أبسط القواعد الانسانية . وكان لهذا الاستنكار صداه فى تحريم ممارسة هذه التجارة فى المستعمرات الخاضعة لحكم كل من أسبانيا وفرنسا والسويد وهولنده .

وإذا ألقينا نظرة على تلك المعاهدة نجد أنه رغم ما وجه اليها من نقد وتجريح فقد استطاعت تلك التسوية أن توجد السلام فى أوربا لفترة استمرت قرابة الأربعين عاما أى إلى نشوب حرب القرم . فلم يكن فى الامكان أحسن مما كان فى مثل الظروف الدولية التى أحاطت بتوقيع تلك المعاهدة ، فإقامة وحدات صناعية غير منبثقة من رغبة الشعوب ، مثل الوحدة بين هولنده وبلجيكا، والوحدة بين السويد والنرويج كان الدافع اليها إقامة دول قوية للاحاطة بفرنسا هو الشغل الشاغل للدول المجتمعة فى المؤتمر دون نظر لرغبات الشعوب، فمسألة الأمن والسلم الأوربى قد حجبت ما عداها من المسائل الأخرى .

وإذا كانت التسوية قد ضحت بمصالح الشعوب الصغيرة إرضاء للدول الكبيرة، فلم يكن هذا العمل يجافى روح العصر الذى سيطرت فيه النزعة الاستبدادية الرجعية

كرد فعل المبادى التحررية التى نادت بها الثورة الفرنسية. كما أن التضحية بمصالح الشعوب الصغيرة لا تخص به هذه التسوية دون غيرها من التسويات التي تمت طوال العصور التاريخية الحديثة.

وقد ضمنت معاهدة باريس التى وقعتها الدول الأربع الكبرى وهى انجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا المحافظة على ماجاء بمعاهدات شومون وفينا وباريس لمدة عشرين عاما ولو بحد السيف. على أن تجتمع هذه الدول فترات محدودة لبحث الموضوعات ذات الأهمية المشتركة لايجاد الحلول المرضية لها. وقد اختلفت وجهة نظر كل من انجلترا والنمسا فى تفسيرها لهذه المعاهدة. فالنمسا رأت ضرورة اجتماع ممثلى الدول الأربع فى مؤتمرات دورية لحماية الحدود الاقليمية التى أشارت اليها اتفاقية فينا لمدة عشرين عاماً، بما فى ذلك التدخل المسلح لقمع أية ثورة تنشأ فى إحدى الدول الأوربية. بينما ذهبت انجلترا فى تفسيرها لهذا البند مذهباً آخر، فهى ترى ضرورة عقد المؤتمرات الدورية لحفظ الحدود الاقليمية دون تدخل من قبلها فى الشئون الداخلية لأية دولة، فالثورات طالما كانت لا تهدد السلام الأوربى فهى مسألة داخلية لا يجب على انجلترا أن تزج بنفسها فيها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فحياة انجلترا الدستورية قامت على ثورة، ومن حق كل شعب أن يثور وأن يطالب بنوع الحكم الذى يرتضيه دون تدخل من قبل دولة أخرى.

ونتيجة لهذا الاختلاف فى الرأى وفى النظرة إلى الأمور ازدادت هوة الخلاف بين الدولتين مما أدى إلى فشل هذه المؤتمرات فى نهاية الأمر.

وفى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ أعلن التحالف المقدس بين الملوك ووقعه جميع ملوك أوربا فيما عدا الوصى على عرش أنجلترا. وهذا التحالف الذى نادى به اسكندر قيصر الروسيا والذى كان يهدف من ورائه إلى ايجاد اتحاد مسيحى من ملوك

أوربا يقوم على تعاليم المسيح فى أن يعامل كل ملك أخاه بالبر والمحبة والسلام .

وقد أثير حول هذا التحالف ضجة مفتعلة وبولغ فى أهميته وخطره . وذهب البعض إلى حد وصفه بأنه اتحاد الملوك المستبدين الطغاة ضد حركات التحرر ، وبأنه عائق فى طريق الحرية . ولم يكن لهذا التحالف فى حقيقة الأمر من أثر يذكر على سير الأمور فى أوربا. فالنمسا لم تكن مؤمنة به ودائمة السخرية منه ، وكذلك انجلترا لم تعترف بوجوده ، فلم يكن له نصير سوى الاسكندر وحده . هذا بالاضافة إلى أن هذا التحالف قام على أسس ومبادىء إنسانية عامة هى أقرب إلى الوعظ والارشاد منها إلى المبادىء السياسية .

وإن كانت الدول الأربع المتحالفة قد اختلفت فى تفسيرها لبعض النقاط إلا أنها قد اتفقت جميعاً فى نظرتها إلى فرنسا ، فقد اتحدت كلمتهم فى ضرورة وفاء فرنسا بما عليها من التزامات طبقاً للمعاهدات. وعندما اجتمعوا فى اكس لاشابل ١٨١٨ استقر رأيهم على ضرورة سحب قوات الاحتلال من فرنسا بعد أن أثبتت حسن نيتها ، وبعد أن أدت ما عليها من ديون ، وطالبوا بانضمامها اليهم فتكون الحلف الخماسى ، دون أن يتعارض وجوده مع وجود الحلف الرباعى الأصلى ، وظل كل منهما يمارس نشاطه فى وقت واحد .

وفى عام ١٨٢٠ قامت ثورة عسكرية فى أسبانيا ضد ملكها المستبد مطالبة بعودة دستور ١٨١٢ ، ونجحت الثورة فى إرغام الملك على الاستجابة إلى مطالبها ، فكان نجاحها ضربة قوية وجهت إلى اتحاد الملوك المستبدين. وكان أكثر هؤلاء الملوك خوفاً من نتائج تلك الثورة الاسكندر قيصر الروسيا الذى خشى من انتقال عدوى الثورة إلى بلاده ، حيث تعيش فى ظروف مماثلة لأسبانيا . فهب للمطالبة بعقد

مؤتمر من سائر ملوك أوربا لاستنكار قيام ستور ١٨١٢ والمطالبة بإلغائه ولو بقوة السلاح إذا لزم الأمر .

كانت وجهة النظر هذه لا تتفق مع سياسة انجلترا التى أوضحناها من قبل ، ولذا فقد أعلن كاسلريه وزير خارجية انجلترا فى مايو ١٨٢٠ بأن الثورة الاسبانية ثورة داخلية تهم أسبانيا وحدها ، ولا تمثل خطرا على أمن أوربا وسلامتها . ومن هنا فلا مبرر مطلقاً لاستخدام القوة لإخمادها ، وأن انجلترا من جانبها لن تؤيد هذا الإجراء بأى حال من الأحوال. وأوضحت انجلترا بأن إستخدام القوة قد التزمت به الدول الأربع الكبرى بما فيها انجلترا فى حالة واحدة فقط وهى عودة نابليون أو أحد أفراد أسرته لحكم فرنسا من جديد .

ولم تلبث ثورة أسبانيا أن وجدت صداها فى إيطاليا فثار شعب نابولى وبيدمونت مطالباً بنفس الدستور . وكذلك وجدت الثورة الاسبانية استجابة لدى شعب البرتغال الذى طالب بنفس المطالب أيضاً ، وإذا كانت النمسا قد وقفت موقف التردد بعض الشىء بالنسبة لثورة أسبانيا ، فان هذا التردد قد زال بقيام الثورة فى إيطاليا ، وأصبحت مصالحها مهددة فى الولايات الايطالية تهديدا خطيرا . ولهذا وافقت على عقد مؤتمر لبحث الثورة، وأصبح كاسلريه فى موقف حرج بعد اتفاق وجهتى نظر النمسا والروسيا فى عقد المؤتمر . وكان عليه أن يسلك أحد طريقين إما تجاهل المؤتمر وعدم حضوره والتمسك بما أعلنه من آراء ، أو حضور المؤتمر إبقاءاً على كيان التحالف الرباعى وخشية تصدعه وإلقاء تبعة هذا التصدع على عاتق انجلترا . ولذا فقد أرسل كاسلريه من قبله مندوبا لحضور مؤتمر تروباو الذى عقد فى أواخر عام ١٨٢٠ ، ونجح الاسكندر قيصر الروسيا فى اقناع مندوبى النمسا وبروسيا بضرورة التدخل العسكرى لقمع الثورات أينما

كانت ، وإعلان الدول الثلاث عدم اعترافهم بشرعية أو بحق أى شعب فى المطالبة بتحديد سلطة الملك . وبمقتضى تلك القرارات استطاعت النمسا أن ترسل بقواتها إلى ايطاليا، وأن تخمد الثورة فى كل من نابولى وبيدمونت، وأن تلغى الدستور وأن تعيد ملكيتها من جديد .

وأمام هذا الاجراء العنيف أعلنت الحكومة الانجليزية استنكارها لما حدث وعدم اعترافها به ، وتنصلها من تبعاته ، وتمسكها بما سبق أن أعلنته من قبل .

وفى سنة ١٨٢١ قام اليونانيون بالثورة ضد الحكم العثمانى ، وطالبوا باستقلالهم عن الدولة العثمانية ، وقد نظر مترنيخ إلى هذه الثورة على أنها تهديد للحكم الملكى أياً كان نوعه بصرف النظر عما إذا كان الملك فى هذه الحالة السلطان العثمانى المسلم . فليس هناك فارق بين الملك المسلم والملك المسيحى ، فالثورات تهدد كليهما على السواء . وكان من رأيه أن يقوم بعمل من شأنه تأييد موقف السلطان العثمانى ليحول بذلك دون تدخل الروسيا ضد الدولة العثمانية لنصرة اليونانيين ، فاتفق مع كاسلريه على دعوة مؤتمر للنظر فى هذه المشكلة فى خريف عام ١٨٢٢ .

وقبل موعد عقد المؤتمر ازداد خطر الثورة فى اسبانيا ، وفى نفس الوقت انتحر كاسلريه وخلفه فى منصبه كاننج الذى كان يختلف عن سلفه فى عدم ايمانه بالمؤتمرات وبجدوى حضور هذه المؤتمرات . فاذا كان كاسلريه يرى الاشتراك فى عقد المؤتمرات إبقاء على التضامن الرباعى بين الدول دون التورط فى قبول قرارات هذه المؤتمرات التى لاتتفق مع وجهة نظر انجلترا ، نجد كاننج لايؤمن بالمؤتمرات ويعمل على مقاطعتها ، والقضاء عليها فى نهاية الأمر .

وعندما انعقد مؤتمر فيرونا لنظر المشكلة الأسبانية أعلنت انجلترا بأنها

لا تقبل مبدأ التدخل بالقوة بأى حال من الأحوال وتحت أى الظروف . وأمام هذا الاصرار فشل أعضاء المؤتمر فى أن يتدخلوا ككل لاخماد الثورة الاسبانية . ولكن فرنسا تدخلت بمفردها وعلى مسئوليتها الخاصة لقمع الثورة . وقد أغمضت انجلترا عينيها عن هذا التدخل المنفرد . ونجحت فرنسا فى القضاء على الثورة وفى إعادة ملك اسبانيا إلى عرشه مرة أخرى .

ولم يقاطع كاننج هذا المؤتمر فحسب ، بل قاطع كل المؤتمرات التى عقدت بعد ذلك مثل مؤتمر ديسمبر ١٨٢٣ الذى عقده ملك اسبانيا للنظر فى أمر المستعمرات الأسبانية فى العالم الجديد . وكذلك المؤتمر الذى عقده فى ١٨٢٤ لنظر المسألة اليونانية التركية . وقد أدى عدم اشتراك انجلترا فيها إلى فشلها .

وإذا كانت المؤتمرات قد فشلت فى أداء مهمتها فى إقامة الحكومة الدولية ، فذلك يرجع إلى تمادى بعض الدول فى توسيع اختصاصات تلك المؤتمرات ، وعلى رأس تلك الدول الروسيا والنمسا وبروسيا . وقد برر كاننج عدم اشتراكه فى المؤتمرات بأسباب ثلاثة :

السبب الأول : هو أن الشعب الانجليزى الذى بنى حياته الدستورية على أساس الثورة لاينظر بعين الارتياح إلى جلوس المندوب الانجليزى إلى جانب مندوبى الدول الاستبدادية لعقد الاتفاقات السرية . وإذا كانت انجلترا ستتمسك برأيها وبوجهة نظرها فيما يعرض عليها من مشاكل ، فان بريطانيا لايمثلها إلا صوت واحد . فهى فى هذه الحالة لن تستطيع التغلب على أصوات الدول الاستبدادية العديدة .

ثانيا : أن نظام المؤتمرات على النحو الذى سار فيه ، قد فرض القوة كوسيلة

مشروعه للقضاء على الثورات الداخلية ، والتى تعتبر من الشئون الداخلية لكل دولة ولايجوز التدخل فيه . وأن مبدأ التدخل هذا لاتقره الحكومة الانجليزية ويأباه الشعب الانجليزى .

ثالثا : أن هذه المؤتمرات لاتمثل إلا الدول الكبرى فحسب ، ومن الضرورى أن تشمل المؤتمرات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء . فاهمال تمثيل الدول الصغرى فيه جعل مصالحها عرضة للضياع ولتسلط الدول الكبرى عليها .

موقف انجلترا ازاء فرنسا ودول أوربا بعد تسوية فينا

على أى حال إذا كانت انجلترا قد هدمت قوة نابليون ، فلم تحاول بعد ذلك الانتقام من فرنسا . بل عاملتها معاملة انسانية ، وأصبحت العداوة التقليدية بعد ذلك ليس لها وجود . فحروب نابليون تعتبر آخر حروب بين فرنسا وانجلترا نتيجة لروح التسامح التى أبدتها انجلترا فى مؤتمر فينا وبعد مؤتمر فينا ، فحمت فرنسا من انتقام الدول الأوربية مثل بروسيا والنمسا . ففرنسا بعد استتباب الأمن أصبحت عضوا فى التحالف السلمى الأوربى .

وكان يدير سياســـة أوربا فى ذلك الوقت الوزير الانجليزى كاسلريه Castlereagh وزير الخارجيـة وهو شخصية قوية وله مركز قوى فى الوزارة الانجليزية وله اتصالات بملوك أوربا وساستها . واتبع فى سياسته الخطوات التى رسمها بت Pitt ، فأخذ يحقق ما ترمى اليه انجلترا من أغراض سياسية . ثم صلته بولنجتون أكبر شخصية فى أوربا بعد سقوط نابليون ، وكذلك صلته برئيس الوزارة . ولذلك لم يستطع أحد فى الوزارة معارضة هـــذه السياسة ، بل إن كاسلريه اعتمد على صلاته الشخصية بملوك أوربا ، لاسيما أن معاهدة التحالف

طالبت الدول المتحالفة بعقد اجتماعات دورية يمثل الدول فيها ملوكها أو وزراؤها للمناقشة فى المصالح المشتركة والسلام فى أوربا .

ولقد وجدنا أن مؤتمر فينا ميز بين الدول الكبرى والصغرى بدرجة كانت مؤلمة لكرامة الدول الصغرى . ولم تهتم الدول الكبرى بفكرة القومية ، وكانت تختلف عنهم انجلترا فى هذا الموضوع ، فإذا وجدت انجلترا أن المبادىء الثورية أصبح لها الصفة الدستورية ، ولم يكن لها صفة عقوبية (ارهابية) أو حربية ، فأنها لا تعارضها . كما كانت انجلترا ترى فى الدول الصغيرة ضعفا وفوضى يعرضانها للانقلابات الثورية ، ولذلك فهى لا تعطف عليها كثيرا . وكذلك انجلترا لم تكن ترمى إلى مساعدة الدول الكبرى والملوك المستبدين ضد هذه الحركات الثورية ، ولذا لم توافق على التدخل المطلق فى شئون الدول الصغيرة . فكاسلريه لم يتدخل فى صالح الدول الصغرى ، وكذلك لم يؤيد الملوك الأتوقراطيين كما حدث فى موقف انجلترا إزاء الاسكندر قيصر الروسيا فى التحالف المقدس ، فلم يكن موقفها هذا مشجعا للقيصر . ولكن رغم ذلك اشتركت فى التحالف مجاملة له ولو أنها لم توقعه لوجود وصى على العرش .

اشتركت انجلترا اذن فى المؤتمرات التى عقدت فى ذلك الوقت ، وأعطت ولنجتون حق الاشراف على جيوش الاحتلال بفرنسا . ورأى ولنجتون أن تسحب انجلترا الجيوش المحتلة من فرنسا لأن هذه الجيوش تسبب ذكرى أليمة للأسرة البربونية (١٨١٥ ، ١٨٣٠) وتوافق دول أوربا على النظر فى الموضوع المقترح .

وإذا نظرنا الى مدى تطبيق مبدأى السياسة الانجليزية بعد سقوط نابليون ، نجد

أن كاسلريه سار عليها ، فاشترك مع الدول الأوربية لاسقاط نابليون ، ثم تحالف مع الدول الأخرى لعــــدم الاخلال بالأمن ، والوقوف أمام فرنسا ، ولكن انجلترا فى نفس الوقت عاملت فرنسا معاملة حسنة وساعدت أسرة البربون فى الوصول إلى الحكم للعمل على إقرار الأوضاع فى فرنسا ، ثم أحاطت فرنسا بدول قوية ، فضمت هولندا إلى مملكة الأراضى المنخفضة . كما قوت بيدمونت ثم تحالفت مع الدول ضد فرنسا إلى حين ، ولما اطمأنت إلى حالة فرنسا الداخلية طلبت من الدول سحب قواتها من فرنسا ، وكذلك منعت الدول الأخرى من اقتطاع أجزاء منها ، فقد كانت بروسيا تريد ضم الألزاس واللورين فرفضت هذا الطلب ، لأن هذا الضم يجعل من بروسيا دولة قوية تهدد السلام الأوربى . كذلك وقفت انجلترا موقفا حاسما تجاه الروسيا ، إذ شجعت الروسيا دولة بروسيا فى مطالبها بخصوص الالزاس واللورين ، وذلك كى تتمكن الروسيا من التفرغ لبولندا . ولكن انجلترا استطاعت اقناع الدولتين بالعدول عن هذا المطلب . فشخصية كاسلريه اذن كانت شخصية قوية فرضت سلطانها على غيرها ، وذلك بالإضافة إلى صلته بولنجتون وبملوك ووزراء أوربا .

موقف انجلترا بالنسبة للثورات التى تنشأ فى أوربا

كان كاسلريه (١٨١٢ - ١٨٢٢) من المحافظين يكره الثورات ، ولكن انجلترا فى نفس الوقت لاتستطيع أن توافق مع الدول الأوربية على التدخل فى كل ثورة أوربية ، لأن انجلترا تقوم حياتها الحديثـــة على ثورة ١٦٨٨ فلا تريد حرمان الشعوب مما تتمتع به . هذا بالإضافة إلى مشاغل انجلترا العديدة ، وعدم تفرغها لهذه الثورات . ومن جهة ثالثة فاذا تمخضت هـذه الثورات عن دساتير مختلفة فلابد من الاعتراف بها . وفى نفس الوقت لاتستطيع تأييد الملوك المستبدين . فبعد

مؤتمر فينا تشترك انجلترا مع الدول الثلاث الكبرى للعمل على صيانة السلام ، كما أنها كانت صاحبة الاقتراح الخاص بسحب جيوش الاحتلال من فرنسا . أى أن فرنسا لم تعد خطرا على السلام الاوربى ، بل يجب أن تشترك فى المؤتمرات التى تدعوا للسلام . وكذلك تقترح انجلترا اشتراك فرنسا فى المناقشات العامة . وكان الرأى العام الانجليزى يخشى من اشتراك انجلترا فى هذه المؤتمرات حتى لايؤدى هذا إلى أن تتعاون انجلترا مع الدول المستبدة ضد رعاياها ، لأن نجاح هذه الثورات أو فشلها لايمس مصالح انجلترا فى شىء .

ثم إن تدخل انجلترا فى شئون الدول الصغيرة ، قد لاتجنى منه انجلترا سوى كره هذه الدول التى ترفض أن تقوم الدول الكبيرة بحل مشاكلها ، فلذلك ترفض انجلترا اقتراح الاسكندر قيصر الروسيا الذى يرمى إلى تكوين عصبة عامة تضمن عروش الملوك وأراضيهم ، فيرفض كاسلريه هذه الفكرة لأنها فكرة غير عملية وذلك لأن الارستقراطية الانجليزية كانت لاترضى أن يسيطر الملوك المستبدون على ممالكهم .

ثم من ناحية ثانية أن انجلترا غير مستعدة فى كل وقت لقمع الثورات ، وكانت تعتبر أن الملوك المستبدين ملوك ضعاف لايجب مساعدتهم ضد الأهالى . فلايمكن لانجلترا أن تضمن ولايات البابا مثلا . كما نجدها لاتتدخل فى الثورة الاسبانية التى قامت ضد مليكها فرديناند السابع ، وذلك لأن انجلترا لا ترى فى هذه الثورة مايسبب حربا عالمية، هذا بالاضافة إلى أن انجلترا لو قامت بمساعدتها فربما أدى انتصار الثوار إلى تغيير سياستهم مع انجلترا . هذا فضلا عن أن الشعب الانجليزى كان ضد فرديناند . فينسحب كاسلريه من التحالف الدولى وقد شجع هذا الانسحاب ثورة البرتغال ثم ثورة نابولى ضد النمسا . وكان كاسلريه نفسه

يرى أن تقوم النمسا باخضاع هذه الثورة بدون تأييد انجلترا لافعليا ولارسميا . فقيام هذه الثورة جعل الاسكند قيصر الروسيا يرى فيها فرصة لاجتماع الملوك ، ووجد كاسلريه نفسه محتاجا أمام الرأى العام الانجليزى أن يصرح بأن الثورات فى اسبانيا ونابولى ماهى إلاثورات محلية . مع أنه فى قرارة نفسه كان يود القضاء عليها . وفى نفس الوقت لم يقف فى وجه المؤتمرات ، بل كان يرسل مندوبا عنه ليعلن أنه لايقبل مبدأ التدخل العام فى أحوال الدولة لأنه يحدمن النشاط القومى وضد التحالف الدولى العام ، فلا تريد انجلترا أن تكون كالبوليس فى أوربا . ورأت أن سياستها لاتتفق مع سياسة الدولة الأوربية ، إلا أن كاسلريه ظل محافظا على علاقاته بها . فعقد مؤتمر ليباخ (٢٠ - ١٨٢١) وكانت الدول تعرف أن كاسلريه يعطف على القضاء على الثورة .

ثم يعقد مؤتمر فيرونا ١٨٢٢ للبحث فى الثورة الاسبانية التى اندلعت فى عام ١٨٢٠ إلاأن كاسلريه ينتحرقبل انعقاد المؤتمر ، فيحل محله كاننج Ganning وكانت شخصيته قوية إلاأنه لم يكن له اتصالاتشخصية معساسة أوربا ، فيفضل سياسة الاعتزال ، فيشك فى المؤتمرات ، ويرى عـــدم تدخل الدول فى شئون الدول الأخرى ، ويهتم بمصالح انجلترا الاقتصادية، وبالأخص موضوع المستعمرات الاسبانية فهو يخشى تدخل الجيوش الانجليزية فى اسبانيـا حتى لاتستغل فرنسا هذا العمل فى احتلال بعض الأراضى الأسبانية ، ولكنه يغض النظر عن فرنسا عندما قامت باحتلال جزء من اسبانيا لإخضاع الثورات بهـا ، إلا أنه لم يسمح لفرنسا أن تخمد الثورات فى مستعمرات اسبانيا . فرأى كاننج أن ينصح اسبانيا بتعديل دستورها على شرط ألا يكون ضد مصالح الانجليز ، ولم يجد كاننج تأييدا من الملكية ، إلا أنه يعلن أن انجلترا لاتوافق على تدخل الدول فى شئون

المستعمرات الأسبانية، وذلك لزيادة الصلة التجارية بينها وبين انجلترا أيام حروب نابليون . وكان كاننج يريد إحراج الأحزاب في اسبانيا باعتراف انجلترا باستقلال المستعمرات ، ولكنه لم يترك مجالا للشك فى أنه لن يساعد ملك اسبانيا المستبد على استرجاع هذه المستعمرات .

وفى ١٨٢٣ يعلن منرو مبدأه الذى يسمى باسمه، وهو ينص على أن أى تدخل فى شئون الولايات الامريكية أو الاعتداء عليها يعتبر عملا عدائيا ضد الولايات الأمريكية ، ولولا قوة الأسطول الانجليزى لما أعلنت أمريكا هذا المبدأ . فانجلترا كانت تحبذ هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة ، وكانت على استعداد لأن تحارب كل دولة تعمل على نقضه .

كان إعلان مبــــدأ منرو فاصلا فى أمر أمريكا الجنوبية ، وقد أعلن كاننج استقلالها كى تتفق مع اسبانيا وتعلن النظام الملكى إلا أن أحلامه ذهبت سدى ، فلم تتفق مع اسبانيا وتعلن النظام الملكى ، بل أعلنت النظام الجمهورى . وفى ١٨٢٥ اعترفت انجلترا باستقلال هذه الولايات .

وفى مسألة الثورة الاغريقية كانت انجلترا تهتم بعلاقاتها الودية مع الروسيـا ، ولكن ازدياد مصالح انجلترا فى الهند وتقدم النفوذ الروسى فى الولايات البلقانية جعلت انجلترا تخشى الروسيـــا . وفى نفس الوقت فالثورة الاغريقية ثورة مسلحة ، وقد عمل الباب العـالى على إخمادها وساعده فى ذلك محمد على . وكانت بعض الدول الاوربية تنادى بحماية الحق الشرعى لأصحابه . ومن هـــذه الدول النمسا ، فالنمسا لم تكن تفرق بين الملك المسلم والملك المسيحى ، فهى تقف إلى جانب السلطان العثمانى ضد رعاياه اليونانيين المسيحيين لأنه صاحب الحق الشرعى فى بلاد اليونان .

أما الروسيا فكانت تعطف على الشعب الأغريق لما فى ذلك من إضعاف لتركيا، ولذلك تتدخل إلى جانب الثوار فتقوم الثورات فى المناطق اليونانية القريبة من الحدود الروسية . أما انجلترا فكانت تخشى أن تتدخل الروسيا وحدها فيكون لها النفوذ فى الدول الجديدة التى ستنفصل عن الدولة العثمانية ، ولذلك تتدخل ويعترف كاسلريه بالثوار الأغريق كمحاربين فى مارس ١٨٢٣ ، فيرى اذن التدخل إلى جانب الثوار اليونانيين لأن الرأى العام الانجليزى يعطف على الأغريق .

وجاء بعده كاننج Canning (١٨٢٢ - ١٨٢٧) وكان يؤثر سياسة العزلة وعدم التدخل فى مشاكل القارة الأوربية ، إلا أن الشعب الانجليزى يدفعه إلى التدخل لمساعدة اليونانيين . وترجع مساعدة الانجليز لليونانيين أولا إلى فكرة مساعدة مسيحيين ضد ملك مسلم . فالدولة العثمانية ليست دولة أوربية . وفى نفس الوقت تسيطر على أجزاء أوربية وأسيوية وأفريقية ، وتهيمن على المسالك التجارية فى العالم ، وهى فى الوقت ذاته دولة اسلامية ، ولهذا نجد أن الدول الأوربية كانت تنظر اليها نظرة خاصة . ومن الطبيعى أن انجلترا التى لم تكن تعطف على الدولة العثمانية تجد نفسها مضطرة إلى أن تقف إلى جانبها حماية لها من أطماع الروسيا . فتتأثر انجلترا بسياسة الروسيا إزاء تركيا . فالروسيا تحاول جاهدة الاستيلاء على المضايق ، ولكن انجلترا لا توافق على ذلك مطلقا ، لأن الدولة العثمانية فى وجودها فى هذه الجهات ليست خطرا على مصالحها ، بل يمكنها أن تستغل ضعف السلطان لزيادة نفوذها . أما إذا حل القيصر الروسى القوى محل السلطان العثمانى الضعيف فستتعرض المصالح الانجليزية فى الشرق لأعظم الأخطار . وإذا كانت انجلترا تعمل على المحافظة على أملاك الدولة العثمانية فكيف تساعد الثوار على النضال ؟

الجواب على هـذا السؤال هو أن تدخل الروسيا فى البلقان حتم على انجلترا التدخل حتى لا تنفرد الروسيا فى بهذا الميدان فتعرض مصالحها فى الشرق للخطر .

وسياسة فرنسا لاتختلف عن سياسة انجلترا وهى المحافظة على بقاء الدولة العثمانية ، فهى لا تستطيع أن تطمئن الى سيطرة الروس على تلك المنطقة لوجود مصالح لها ثقافية واقتصادية ، فهى تريد أن يكون لها المركز السامى فى شرق البحر المتوسط . ثم هناك العامل الثانى المهم الذى دعا إلى التعاون بين انجلترا وفرنسا ألا وهو نابليون الثالث ، الذى وجد من مصلحته ومصلحة عائلته مصادقة بريطانيا ، لأن العداء بين انجلترا وفرنسا ذهب بالعرش النابليونى .

ومن الناحية الاقتصادية نجد أن فرنسا سوقا جيـدة للبضائع الانجليزية . وكذلك فرنسا كانت محتاجة لهذا التعاون الاقتصادى مع انجلترا. ثم بعـد ذلك مصالح العائلتين الحاكمتين فى كل من فرنسا وانجلترا كانت تقتضى التعـــاون ، بالرغم من أن الملـكة فيكتوريا كانت تشك فى هذه الأسرة فى أول الأمر ، إلا أنه بعد مضى فترة قصيرة توطدت أسس الصداقة بينهما .

ثم أن هناك وجهة نظر مشتركة حيال الدولة العثمانية وهى المحافظة عليهـــا ومنع الروسيا من السيطرة على شرق البحر المتوسط .

ومن الناحيـــة الأخرى كانت كل من الدولتين الغربيتين تشكان فى الدولة الروسية ، فكان قيصر الروسيا نيقولا مكروها منهما لميوله الاستبدادية . هـــذا بالاضافة إلى أن الروسيا كانت من أكبر أعداء نابليون الأول ، فلابد أن ينظر اليها نابليون الثالث بكراهية . كذلك نجد أن نابليون الثالث كان يسعى إلى تغيير نصوص معاهدة فينـا التى تضر بمصالح فرنسا ، ولـكن قيصر الروسيا كان يصر على التمسك بها تمسكا حرفيا ، فإذا أرادت فرنسا تغيير تلك المعاهدة فكان عليهـا

أن تصطدم بالروسيا . هذا بالاضافة إلى العداء بين نيقولا قيصر الروسيا وبين نابليون الثالث نتيجة لان القيصر الروسى لم يخاطب نابليون الثالث بعد توليه عرش فرنسا بلقب أخ. وكان ذلك شائعا بين ملوك فرنسا ، وكان هذا جارحا لكرامة نابليون الثالث . أى أن القيصر الروسى لايعترف بالعائلة النابليونية كعائلة حاكمة .

اذن كان يهم نابليون الثالث التعاون مع انجلترا وخصوصا ضد الدولة الروسية لكى تعود لفرنسا كرامتها ، ولكى يستطيع تغيير نصوص معاهدة فينا .

ثم بعد ذلك مصالح فرنسا التقليدية فى الشرق ، من مصالح سياسية وتاريخية وثقافية. فنجد أن فرنسا كانت أولى الدول التى حصلت من تركيا على امتيازات فى سنة ١٥٣٥ تخول لها حق حماية الرعايا الكاثوليك فى الدولة العثمانية أى أن فرنسا كانت من الناحية الدينية حامية الديانة الكاثوليكية فى الشرق الادنى .

والروسيا عندما وجدت أنه ليس من السهل عليها القضاء على تركيا ، حاولت أن تأخذ امتيازات منها وأن تفرض حمايتها عليها . وعرفنا أن الدولة الروسية حاولت أن تفرض شبه حماية على الدولة العثمانية فى معاهدة « هنكيار اسكله سى » فى ١٨٣٣. ولكن تدخل الدول الأوربية لم يجعل لهذه المعاهدة أية قيمة ، فلجأ القيصر نيقولا إلى حل آخر ألا وهو تقسيم أملاك الدولة العثمانية ، وعرض هذه الفكرة على انجلترا ، فلم توافق عليها.

الفصل الخامس

الحركات القومية فى أوربا وثورات ١٨٤٨

١٨١٥ - ١٨٤٨

دخلت الثورة الفرنسية فى حروب مع الدول الكبرى لأن الثورة لم تختص بفرنسا وحدها ، وأقام نابليون سيطرة فرنسية فى أوربا ، وتكاتفت الدول على إسقاطه ، وحدثت موقعة الأمم ، ثم قررت عقد مؤتمر فى فينا وأرسلت كل الدول مندوبين يمثلونها فى المؤتمر ، وكانت المسائل العامة تناقش عند اجتماع الساسة . ونجـــد فى ذلك المؤتمر أن الدول الكبرى تفرض إرادتها على الدول الصغرى ، فترجع ايطاليا وبلجيكا وغربى الراين إلى ما كانت عليه ، وتحتفظ انجلترا بمستعمرتها وتأخذ النمسا ايطاليا ، وتضم بلجيكا الى هولندا ، ووضعت على رأس مملكة الأراضى المنخفضة عائلة أورانج ، وعاد الى الولايات البابوية ونابولى وبيدمونت استقلالها. وفى شمال ايطاليا تخضع البندقية وميلان للنمسا . وكانت روسيا تنوى الاحتفاظ بدوقية وارسو كلها ، ولكن بولونيا سيعاد تقسيمها ، فتأخذ بروسيا الاقاليم التى كانت تحكمها ، وتأخذ الروسيا معظمها ، والجزء الجنوبى تستولى عليه النمسا ، وتضم بروسيا جانبا من سكسونيا .

أما فيما يختص بفرنسا وخاصة بعد واترلو يعقد الحلفاء جلسات سرية لإيجاد الضمانات الكافية ضد فرنسا حتى لا تعود مرة ثانية الى التوسع على حساب جيرانها ، فتحتل أراضيها وتفرض عليها غرامة حربية . وخشيت النمسا وبروسيا من فرنسا

فطاليتا بضم الراس واللورين اليها. وتقترح الروسيا ضم سافوى الى ملك سردينيا. كما اتفق الحلفاء فيما بينهم على الاجراءات التى يقومون بها فى حالة قيـــام فرنسا بثورة جـديدة . اذن قام صلح فينا على أساس التوازن الدولى ومبدأ التعويض . فرجعت فرنسا الى ما كانت عليه ، الاأن انجلترا احتفظت بمالطة وغيرها ، وكذلك فعلت الروسيا بيسارابيا ، وأخذت النمسا تعويضا ماليا بدلا من الاراضى المنخفضة ، كما أخـذ ملك هولندا بلجيكا ، وملك سردينيا سافوى . كل ذلك كان على حساب الدول الضعيفة . ولذا لم يكن عمل مؤتمر فينا إرجاع الحالة الى ما كانت عليـه ، بل عمل على إرجاع الحقوق الى أصحابها، ولم يهتم برغبات الشعوب. وكان المندوبون لايمثلون الشعوب بل يمثلون الحـكومات . واستمر هذا النظام الاستبدادى سائدا فى أوربا ما يقرب من الاربعين عاما ، فيما عدا انجلترا وسويسرا. ولـكن الثورة وحروب نابليون لم تذهب سدى، فكانت هنـاك رغبـة من قبل الشعوب فى إقامة نظم ديمقراطية حرة ، فتـكونت أحزاب الاحرار فى دول أوربا، وأخذت تعارض النظم الاستبدادية فيها ، وكان على شعوب تلك الدول أن تقوم بثورات ضد الدول الحاكمة ، وكان على هـذه الاخيرة مقاومة تلك الحركات بكل قوة ، وتمثلت قوة الاستبداد فى أوربا فى ذلك الوقت فى شخصيـة مترنيخ الذى سيطر على السياسة الاوربية . ولـكن بالرغم من ذلك نجد أن الاحرار يقاومون، ونجد أن مبـدأ الحرية ـ ولو أنه انهزم فى كثير من الظروف ـ إلا أن الدول أخـــذت بمبادىء الاحـرار .

كان نتيجة لمؤتمر فينا أن رجعت أسرة البربون الى فرنسا ، وكان هناك تفكير فى أن يكون أحد أفراد عائلة الاورليان ملكا على فرنسا ، ولـكن الدول ـ رغبة منهـا فى ارجاع الحقوق الشرعية لاصحابها ـ أرجعت أسرة البربون ، ولـكنها لم

ترجع ملكية استبدادية بل ملكية دستورية، فأرغمت أسرة البربون على اتباع سياسة دستورية تمشيا مع الظروف ولضغط أحرار انجلترا والروسيا ، لأن الدول الأوربية خشيت من قيام ثورة جديدة إذا ما حاولت أسرة البربون السير على السياسة الاستبدادية القديمة مرة أخرى . ولهذا تشترط الدول أن يقوم الحكم فى فرنسا على أساس دستورى ، يشبه إلى حد ما النظام الانجليزى . فهناك مجلس للنواب وآخر للشيوخ ويقومان بتقرير الضرائب ، وكذلك قرر الدستور مسئولية الوزراء وحرية الصحافة والأفراد وفتح باب الوظائف للجميع .

أما فيما يختص بالنظام الاجتماعى فى فرنسا فقد احتفظت فرنسا بالنظام الاجتماعى والادارى الذى كان سائدا فى عهد الثورة ونابليون . وكان الدستور الانجليزى هو المثال الذى يحتذى به . فأسرة البربون اذن لم ترجع إلى فرنسا برغبة الشعب ، بل رجعت على رماح الحلفاء . ولذلك يبدأ الشعب الفرنسى فى اظهار سخطه على سياسة تلك الأسرة عندما حاولت إرجاع بعض النظم القديمة مثل إعادة ما كان للاشراف من أراضى قبل قيام الثورة ، فقامت ثورة ١٨٣٠ على يد فئة جمهورية قليلة العدد ، وجدت تعضيدا من سكان باريس ، لأن الشعب الفرنسى لم يكن يحترم اسرة البربون ، كما أن أفراد الأسرة لم يحاولوا أن يخلصوا للعهد الجديد الذى قطعوه على أنفسهم فسقطت ، وقام فرع آخر من أسرة الأورليان .

فالملكية البربونية أسقطتها فئة قليلة قامت بثورة ١٨٣٠ واعتمدت على تأييد سكان باريس ، وكان من بينهم رجال الثورة القدماء من أمثال لافاييت وغيره ممن كانوا لا يرضون بحكم أسرة الأورليان . وبالرغم من أن الملكية البربونية كانت تعلم بأنها غير محبوبة من الشعب الفرنسى وأنها جاءت بالقوة ، فلم تحاول استمالة

الشعب الفرنسى ، بل نجدها تعبث بالنظام الدستورى ، وتعمل على إسناد المناصب الكبيرة إلى مناصريها وإضطهاد رجال العهد النابليونى . هذا بالاضافة إلى أنها حاولت تغيير الكثير من المعالم التى أوجدتها الثورة والحكم النابليونى ، وحاولت الضغط على الشعب بتقييد الصحافة ، ثم حاولت إرجاع الممتلكات القديمة التى كانت للإشراف ، فمعنى هذا تهديد لفريق الملاك الجدد الذين آلت اليهم هذه الأراضى .

ثم بعد ذلك نجد الحكومة البربونية أرادت تعويض المهاجرين من مالية الدولة . كما أقامت الحكومة نوعا من الارهاب مع أن أغلب الفرنسيين كانوا يظنون فى حكم أسرة البربون عهداً من عهود الاستقرار ، ولكن هذه الآمال لم تتحقق ، فقامت الثورة فى ١٨٣٠ قامت من جانب الفئة الجمهورية يؤيدها الملكيون الأحرار ، ورأوا استدعاء أسرة أورليان لتولى الحكم لأن لهم ماض مجيد فى الثورة ، وإختيار الملكية كان خوفا من تدخل الدول الأوربية فى شئون فرنسا إذا ما أعلنت الجمهورية .

كذلك نجد أن لوى فيليب تقبل كثيراً من مظاهر الثورة القديمة والعهد النابليونى . فأسرة البربون قامت فى أول الأمر على أساس الحق الالهى المقدس للملوك ، ولما سقطت ووجعت مرة ثانية كانت لا تزال تعتقد بذلك . أما أسرة أورليان فقد جاءت على أكتاف الشعب فهى أشبه بالملكية الانجليزية .

جاءت ملكية لوى فيليب وأقسمت على احترام العهد الدستورى ، فلم يصبح ذلك العهد منحه من الملكية كما كان الحال أيام البربون . بل إن الدستور أصبح من وضع الشعب نفسه ، ولم يعد فى وسع الملك وقف القوانين أو إلغائها ، كما أصبحت الديانة الرسمية هى الديانة الكاثوليكية .

وإذا قارنا هذه الملكية والملكية البربونية القديمة ، نجد أن الملكية البربونية كانت تعتمد على الطبقة الارستقراطية والمهاجرين القدماء الذين فروا من فرنسا ، بينما الملكية الجديدة تعتمد على الطبقة الوسطى ، فكانت السلطة – بناء على ذلك – في يد مجلس العموم . أما مجلس النبلاء فلم يعد له نفوذ . وأصبح الحرس الأهلى قوة حقيقية في الدولة ، وكان عليه القيام بحماية الحكومة ، كما كان له نفوذ كبير .

وكان يتنازع الملكية حزبان : الحزب الجمهورى ، والحزب الدستورى الملكى ، وكانت الملكية تميل إلى الحزب الثانى الذى يرأسه جيزو Guizot . أما الحزب الجمهورى فكان على رأسه لافاييت . وكان الملك يحاول الاستفادة من الطرفين .

والفريق الدستورى الملكى كان يرى أن الثورة قد انتهت ، وأن فرنسا ليست في حاجة إلى نظم جديدة ، بل في حاجة إلى استقرار داخلى وخارجى . ويرى ضرورة وضع السلطة في يد الطبقة الوسطى أى أنه كان يحبذ سياسة الجمود في الداخل والخارج . أما الحزب الجمهورى فكان يريد العمل في الداخل بحرية تامة . أما في الخارج فكان يرى مناصرة الحريات ، وكان يعتمد على تأييد باريس .

وكان هناك حزبان آخران هما حزب Legitinist وهو حزب أسرة البربون ، والحزب الاشتراكى الجمهورى وعلى رأسه لوى بلان Louis Blanc .

ونجد أن الحزب الملكى الدستورى ينقسم على نفسه ، فريق على رأسه جيزو وكان يشايع الملكية ، وفريق آخر على رأسه تيير Thsiers ، وكان يرى بأن الملك يملك ولا يحكم وبطبيعة الحال نجد أن الملك لوى فيليب ينصرف عنه ويميل إلى جيزو المؤيد له والذى يتفق مع سياسته .

وسنجد أن الملكية تلجأ إلى سياسة الانقسام الدستورى من ناحية شراء النواب والناخبين، بحيث يكون للقصر الملكى الأغلبية الدائمة فى البرلمان . فالملكية تريد أن تحكم الشعب بغير الطريق المباشر ، أى عن طريق النواب .

كذلك نجد أن الحقوق السياسية فى فرنسا فى عهد الملكية كانت مقصورة على الذين يدفعون ضرائب قدرها ٢٠٠ فرنك . أما بقية الشعب الفرنسى فلم تكن مشتركة فى الحياة السياسية . ولكن ثورة ١٨٤٨ أعطت جميع أفراد الشعب الفرنسى الحقوق الدستورية . وكانت الثورة من صنع فئة قليلة العدد من الجمهوريين المطالبين بالإصلاح ومن أعداء جيزو . كما كان يؤيد الجمهوريين رجال الحرس الأهلى . فلما قامت الثورة لم يتولى الحرس الأهلى الدفاع عن الحكومة فسقطت . وتكونت حكومة مؤقتة من الجمهوريين وعلى رأسهم لامارتين Lamartine ، ومن الإشتراكيين وعلى رأسهم لويس بلان Louis Bainc ، ويتفق الطرفان على تكوين جمهورية الا أن الوسائل مختلفة، فكان غرض الجمهوريين تكوين جمهورية ديمقراطية ، وأما هدف الاشتراكيين فهو تكوين جمهورية اشتراكية .

وكان الإشتراكيون يلقون تأييداً كبيراً من جانب العمال ، فأخذوا يعملون على انشاء المصانع لتحقيق آمال العمال والقضاء على البطالة. ولكننا سنجد أن صراعا يقع بين العمال وأصحاب المصانع ، فيخشى الشعب الفرنسى أن تعود حياة الثورة القديمة إلى فرنسا. ولم يكن للحكومة المؤقته أى سلطة ، فكثر عدد العمال العاطلين، وتحملت الحكومة دفع نصف أجورهم ، فنامت الميزانية بحمل ثقيل ، فاضطرت الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة وقع عبؤها على الفلاحين فغضبوا ، وقررت الحكومة تكوين مجلس ينتخب بالتصويت العام لتقرير النظام الجمهورى .

الجمهورية الثانية

ونظراً لأن الشعب الفرنسى كان يخشى على فرنسا من الفوضى إذا فاز

الاشتراكيون ، فقد صوت معظمه فى جانب الجمهوريين الديمقراطيين. فأسفرت عملية الانتخاب عن وجود أغلبية بالمجلس الجديد من الجمهوريين الديمقراطيين. أى أن الرأى العام الفرنسى كان ميالا الى جمهورية ليست اشتراكية . ولهذا لم يكن للاشتراكيين أعضاء كثيرون فيقوم العمال بثورة على المجلس . ويتمكن المجلس من خمادها . وتضطهد الحكومة الجرائد الاشتراكية ، وتركزت السلطة التنفيذية فى يد كافنياك . ووضع دستور ١٨٤٨ وأعلن باسم الشعب الفرنسى أن فرنسا جمهورية ديمقراطية وأن مبادئها الحرية والاخاء والمساواة ، أساسها قائم على الأسرة ، وحقوق الملكية، والمساواة العامة ، والاصلاح الاجتماعى، وجعل التعليم الابتدائى مجانا وعاما . كما أعلن أن الشعب مصدر السلطات،وأن السلطات الثلاث منفصلة . والسلطة التشريعية فى يد مجلس واحد يتكون من ٧٥٠ عضوا بطريق الانتخاب ومدته ثلاث سنوات . أما السلطة التنفيذية فتوضع فى يد رئيس الجمهورية . .

فالسلطة العملية كانت فى يد رئيس الجمهورية . وتناقشت السلطتان التشريعية والتنفيذية فى مسألة انتخاب رئيس الجمهورية ، فهل يقوم المجلس التشريعى بانتخابه ؟ أم أن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية ؟ فاستقر الرأى أخيرا على أن يقوم الشعب باختيار رئيس الجمهورية، لان كافنياك Cavaignac كان يرى بأن المجلس لن ينتخبه إذا أعطى له هذا الحق. وأسفرت عملية الانتخاب عن فوز لوى نابليون (ابن اخى نابليون) . فأقسم يمين الاخلاص والولاء للجمهورية والدفاع عن الدستور . فقامت حكومة الجمهورية الثانية ولم تكن طويلة الأجل فانقلبت الى امبراطورية (١٨٥٢)

وإذا قارنا بين الجمهوريتين الاولى والثانية فى فرنسا نجد أن كلا منها يتشابه

فى أنهما قامتا بعد سقوط الملكية . كذلك نشأت كل منهما بعــد سقوط الأسرة البربونية . وكذلك فقد سقطت كل منهما لعدم إحسانها سياسة الشعب. وإذا نظرنا إلى الناحية الداخلية نجد كلا الملكيتين لم تستطع أن ترتفع بفرنسا إلى مصاف الدول الكبرى ، فكانت مصلحة العرش ومصلحة القصر الملكى قبل كل شيء . ونجد مثلا لذلك فى مسألة مصر ، فالشعب الفرنسى ثار فى وجهه حكومته وطالب بتعضيد محمد على فى صراعه مع السلطان ، وسار الملك شوطا طويلا فى تحقيق هذا الهدف، ولكنه لما وجد أن هذه السياسة ستجره إلى حرب مع إنجلترا عدل عنها بالرغم من عدم رضاء الشعب الفرنسى . كذلك فى مسألة أسبانيا نجد أن الملك كان يود أن يضع ابنه على عرشها ولو أدى ذلك إلى التصادم مع إنجلترا . فهذا التذبذب فى السياسة الخارجية أغضب الشعب منها .

كما أن شراءها لذمم النواب جعلها تظهر أمام الشعب الفرنسى بأنها حكومة غير دستورية تسعى إلى افساد الحياة البرلمانية بالرشوة . ولهذا كله كان يرى الحزب الجمهورى الديمقراطى ضرورة السعى إلى الاستقرار الإجتماعى، وانضم اليه الحزب الاشتراكى فقامت ثورة ١٨٤٨ . ولذلك يقال بأن الثورة الفرنسية كانت دائماً من قبل أقلية من الجمهوريين سواء فى الثورة الأولى أو الثانية . فلو درسنا تاريخ فرنسا من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر نجــد عهد ثورات ، ولهذا نظرت اليها الدول الأوربية على أنها دولة غير مستقرة . ولازلنا نجد حتى أواخر القرن التاسع عشر من يميل إلى الملكية ويود رجوعها ، فثلاثة أرباع القرن التاسع عشر كان أغلب الشعب الفرنسى يؤيد الملكية ، وبالرغم من ذلك قامت الجمهورية . فغوغاء باريس فى الثورة الفرنسية كانوا من الجمهوريين مع أن الشعب كان يرغب فى الملكية .

وفى حالة الثورة الثانية قام بها الجمهوريون فى ١٨٣٠ ولكن كانت بعد ذلك

ملكية أورليانية ثم تقـــوم فئة جمهورية اشتراكية فتحدث ثورة سنة ١٨٤٨ وبعدها تأتى الجمهورية النابليونية . وفى سنة ١٨٧٥ يحدث العكس يقوم الملكيون بالثورة ويستفيد منها الجمهوريون .

كذلك نجد أن بعد كل ثورة جمهورية تأتى الملكية، ولكنها لا تستطيع مواجهة الحالة فتسقط فملكية البربون تسقط فى أواخر القرن الثامن عشر ، ونجد ملكية نابليون تسقط فى ١٨١٥ ، وملكية البربون تسقط فى ١٨٣٠ ، وملكية أورليان تسقط فى ١٨٤٨ ، وملكية لوى نابليون تسقط ١٨٧٥ . فمعنى هذا أن الملكية لم تستطع البقاء ، وكانت كل ثورة تقوم فى فرنسا تقضى على الناحية الاستبدادية القديمة فى فرنسا . وفى ١٨٧٥ زالت كل بقايا الاستبداد .

يوجد تشابه أيضاً بين الظروف التى قام فيها نابليون الاول ولوى نابليون فكلاهما قام بعد ثورة ، وكلاهما قام لسوء حكم الجمهورية . وقبل عهد لوى نابليون نجد أن فرنسا كانت مشابهة إلى حد كبير لعهد الجمهورية الأولى . فالحالة الداخلية غير مستقرة ، فكان هناك تطاحن بين الأحزاب ، فالحزب الديمقراطى كان يرمى إلى توطيد الاستقرار فى فرنسا ، والحزب الاشتراكى كان يود توزيع الثروات . وزاد نفوذ الحزب الاشتراكى لأن باريس أغلبها اشتراكية ، وذلك لنزوح العمال اليها طلبا للرزق . من ثم اتجهت الانظار إلى شخصية قوية لتوطيـــد النظام فجاء لوى نابليون .

ومن الناحية الخارجية نظراً لفشل لوى فيليب فى المسألة المصرية ، كان لا بد من إعادة شخص من العائلة البربونية لإعادة فرنسا إلى مجدها الخارجى ، فلذا كانت شخصية لوى نابليون هى الشخصية الوحيدة التى تستطيع تغيير أوضاع سنة ١٨١٥ . ونجد تشابها كبيرا جدا بينهما فأحدهما عم الآخر ، ثم أن السياسة

التى اتبعاها متشابهة إلى حد ما ووجه الاختلاف بينهما هو أن نابليون الأول نبغ فى الناحية الحربية فاستغلها لوى نابليون فى الوصول إلى عرش فرنسا .

وهناك أوجه تشابه أخرى فقد أعاد لوى نابليون النظام القنصلى الذى أنشأة نابليون الأول . ثم بعد ذلك نجده يعلن الأمبراطورية كما أعلنها نابليون الأول . وسنجد أيضا أن نهاية كل منهما متشابهة، فكلا الامبراطوريتين سقطت على حدود بلجيكا . على أى حال كلاهما انتهت فى ميدان الحرب . ونجد أن نابليون الأول يسلم نفسه لانجلترا ويعيش فى جزيرة سانت هلانه ، ولوى نابليون يسلم نفسه لبروسيا ثم يطلق سراحه ويعيش بانجلترا .

وخلاصة القول فالملكيون قد استفادوا من الثورات ، إلا أنهم لم يستطيعوا الإفادة منها فسقطوا .

كانت هذه الثورات التى مرت بفرنسا نبراسا تهتدى به الشعوب الأوربية الراسخة تحت وطأة الاحتلال ، فروح الثورة المتأججة فى صدور تلك الشعوب لم ينطفىء بعد موقعة واترلو ، بل نجده يظهر فى جهات مختلفة فى أوربا، وفى أشكال مختلفة أيضاً . فثورة فرنسا ١٨٣٠ انتقلت إلى بلجيكا ، تلك الدولة التى ضمت قسرا إلى هولندا نتيجة لقرارات مؤتمر فينا ، ولم يكن هذا الضم فى مصلحة البلجيكيين ، لأن هولندا سارت على سياسة تمييز العنصر الهولندى على العنصر البلجيكى. هذا بالاضافة إلى الاختلاف فى الجنس والعادات والتقاليد واللغة والمذهب الدينى، وكذلك الحالة الاقتصادية والتاريخية .

اندلعت الثورة فى بروكسل (٥ أغسطس ١٨٣٠) وتضافرت قوى البلجيكيين للوقوف صفاً واحداً أمام هولندا واستطاعوا هزيمة الجيش الهولندى ، وإعلان استقلال البلجيك (٤ أكتوبر ١٨٣٠)

كان لثورة يولية فى فرنسا أثر كبير على بلجيكا، ولذا ثار أهل بروكسل على الهولنديين

وطلبوا استقلالا إداريا فى أول الأمر ، ولكن ملك هولندا رفض ذلك قبل أن تحتل جنوده هذه المدينة . فكانت نتيجة ذلك ثورة عامة .

ولقد كان لثورة بلجيكا أثر كبير على مصالح إنجلترا . ففرنسا لم تكن تسمح بانهزام البلجيكيين ، وربمــا طمع لوى فيليب فى أن ينصب أحد أبنائه ملـكا على بلجيكا .

ويطـالب البلجيكيون بمساعدة فرنسا وأخذت بروسيا والولايات الألمانيـة وروسيا والنمسا جانب الهولنديين . وهدد الموقف بقيـام حرب أوربية عامـة . وكان لبريطانيـــا مصالح ، فلابد إذن من الاشتراك . ولـكن لوى ومن حوله ما كانوا يريدون حربا أوربية عامة تخوض غمارهـا فرنسا . ولذا يرسل تاليران سفيراً إلى لندن ، ورأى تاليران أن مصالح فرنسا تتطلب إتفـاقا مع إنجلترا ، إذ لو قررت الدولتان شيئاً لوافقت عليه الدول الأخرى . ولقد عقد مؤتمر فى لندن فى نوفمبر ١٨٣٠ . وفى هـــذه الأثنـاء يتولى بالمرستن وزارة الخـارجية بعـد ابردين Aberdeen .

ولقد طالب البلجيكيون بالاستقلال التام وطالبوا بلـكسمبورج، ولـكن الدول أمضت بروتوكولا فى ٢٠ يناير ١٨٣١ وأنشأت بلجيكا المستقلة المحايدة ، وضمنت سلامة أراضيها ، وقبل ذلك الهولنديون ممتعضين . ولم يقبله البلجيكيون وطلبوا مساعدة فرنسا وكانت فرنسا قد إقترحت أن تضم هى لـكسمبورج فرفض ذلك بالمرستن ، كما رفض ترشيح البلجيكيين لأحـد أبنـــاء لوى فيليب ونصح بليوبولد ساكس كوبرج جوتا . واضطر البلجيكيون تحت تهديد الدول بأن أى اعتداء على حدود هولنـدا ستقـاومه الدول بالقوة إلى قبول شروطهـا . ولـكن الهولنديين رفضوا ترشيح ليوبولد ، وهاجموا بلجيـــكا فى أغسطس ١٨٣١ . فبعثت إنجلترا

بأسطولها إلى الشواطىء البلجيكية كما بعثت فرنسا جيشاً . ولكن وجود جيش فرنسى فى بلجيكا أثار الرعب فى انجلترا . لاسيما وأنه لم يتركها عقب طرد الهولنديين منها . ولم تتحسن الأمور حين اقترح تاليران لممثل بروسيا تقسيم بلجيكا وساءت الأمور إلى درجة أن فكرت بروسيا فى حرب مع فرنسا ، وكان نيكولاس الروسى مستعدا لتأييد بروسيا. واضطرت فرنسا إلى مراعاة وجهة النظر الانجليزية وإلى أن تتعاون مع انجلترا ضد الدول الشرقية،لاسيما بعد معارضة هولندا فى أن تستولى بلجيكا على ثغر أنتورب . وكانت الدول الشرقية تنتظر تغيير الحكومة فى انجلترا لأنها كانت تظن أن قانون الاصلاح لن يمر فى البرلمان وستحل حكومة تورية (من حزب التورى) قد تكون فى صالح الهولنديين . وكان جراى قد سئم المسألة الهولندية وكتب يقول : « ماذا نعمل لهؤلاء الهولنديين والبلجيكيين الملاعين » .

رأى بامستن التعاون الوثيق مع فرنسا لإرغام الهولنديين ولوقف مطامع الفرنسيين ، وفعلا حاصر أسطول انجليزى فرنسى الثغور الهولندية ، ورجعت الجنود الفرنسية إلى فرنسا ، ووضعت المعاهدة التى تضمن حدود بلجيكا وسلامتها وأمضتها الدول الخمس .

على أن المسألة الشرقية كادت تؤدى إلى حرب بين انجلترا وفرنسا . فلقد ساءت العلاقات بين محمد على والسلطان إلى درجة الحرب، فلم تساعد انجلترا السلطان، واضطر الأخير إلى الالتجاء إلى روسيا . وفى فبراير ١٨٢٣ القى أسطول روسى مراسيه قريباً من الاستانة. ومن الغريب أن – بامتسن ترك الروس يتدخلون وحدهم ، ويعقدون معاهدة انكيارسكلسى ٨ يوليو ١٨٣٣ وهى معاهدة تحالف ومساعدة متبادلة . وفى ملحق سرى لهذه المعاهدة وعدت تركيا بقفل البواغيز فى وجه السفن الحربية الاجنبية إذا طلبت روسيا ذلك .

واعتبر باستون ذلك محاولة روسية لفرض حماية روسية على تركيا ، ولقد احتج بامستن على هذه المعاهدة، ولكن السلطان كان قد قرر الموافقة عليها . وفى سبتمبر ١٨٣٣ تقابل القيصران الروسى والنمسوى فى منشنجراتز Münchengratz فى بوهيميا للمناقشة فى المسألة الشرقية، واتفقا على أن يعمل كل منهما للمحافظة على كيان الدولة العثمانية. ولكن اختلاف مصالحهما لم يجعل لذلك الاتفاق قيمة كبيرة واقترح مترنيخ عقد اتفاق بين الدول الأربع التى تهتم بمسائل تركيا. ولكن بامستن لم يكن يثق فى اخلاص نيوكولاس ، فلقد كان يعتقد أن الروسيا لازالت متبعة سياسة الاعتداء على الدولة العثمانية لشخصية القيصر ولطبيعة الحكومة الروسية .

لم يدم الصلح بين محمد على والسلطان فقامت الحرب. ولقد نصح بامستن السلطان بعدم مهاجمة المصريين ، ولكن السلطان لم يلتزم بذلك . وكان السلطان يؤمل فى تدخل انجلترا لحماية الدولة، فلقد عقد معها معاهدة تجارية لصالح التجارة الإنجليزية. وكان بامستن يرى أن يقتصر محمد على على مصر وراثية فى أبنائه، ولم يكن يخش المصريين حتى ولو أحتلوا القسطنطينية . وانما الذى كان يخشاه هو عقد تحالف بين محمد على والروس . فما كان يخاف من حلف فرنسى روسى لأنه غير محتمل ، فينكولاس يكره لوى فيليب . ولقد استطاع بامستن أن يجعل الدول الكبرى تتعاون فى حل المشكلة الشرقية، وأن كانت فرنسا تكره فكرة تعاون الدول الخمس. ولقد تحدث تيير عن محمد على كاسكندر جديد، وأنه من الصعب على انجلترا اخراجه من آسيا الصغرى والشام . وكان يعمل على ايجاد تسوية سريعة مباشرة بين محمد على والسلطان . ولكن بامستن كان يرى فى محمد على بربرياً جاهلا وأن قوته « مبنية على وهم عقيم » وأن فرنسا لن تقدم على حرب عامة مع بقية دول أوربا .

وقام بامستن بوضع تسوية أمضتها الدول الاربع دون اشتراك فرنسا، واطمأنت روسيا أن انجلترا وفرنسا لن تتعاونا ضدها في حل المسألة المصرية، وغضب تيير وأثار غضبه ذعر البرلمان الانجليزى وزملاء بامستن ، ولكن بامستن لم يخش شيئاً وأراد معاقبة محمد على ولكن الوزارة الإنجليزية سرها انتهاء أزمة خطيرة، وانضمت فرنسا الى التعاون الاوربى بعد استقالة تيير .

وفى خلال الازمة الشرقية أظهر بامستن هدوءاً غريباً ، وان كان فريق من زملائه قد ظن أن سياسته ستؤدى الى الوقوع فى أخطار جسيمة، مما أدى به فى بعض الاحيان الى رفع استقالته . لقد كان بامستن يشك دائماً فى نيات الروسيا ويرى أن خير وسيلة لاتقاء شرها هو بالاشتراك معها . وكان يشك فى نيات لوى فيليب أيضاً، ويعتقد أنه هو الذى يسير سياسة فرنسا الخارجية، وأنه لو كان مخلصا وزيها ما كان يجلس على عرش فرنسا ، وأن الفرنسيين ميالون دائما للتوسع على حساب الآخرين ، وأنهم يعملون لكى يكونوا الشعب الأول فى العالم .

وعلى أى حال حلت المسألة الشرقية فى صالح انجلترا .

ولكن نيقولاس لم تتحقق أطماعه فى فرض حماية تدريجية على الدولة العثمانية لذا بدأ يفكر فى تقسيم تركيا . وأهتم بانشاء القواعد الحربية فى البحر الاسود . لا سيما فى سباستبول لكى يستطيع الهجوم على الآستانة حتى لو احتل الانجليز بعض النقط فى بحر الارخبيل .

كانت سياسة بامستن جريئة، ولكنها لم ترض زملاءه الذين كانوا يعتقدون أنه سعيد الحظ فى سياسته، وأن الأمور تحدث كما ينتظر . وأنه مكروه من السفراء. فترك بامستن أمر تحسين العلاقات لمن يخلفه .

ولم تفاجىء بامستن ثورات سنة ١٨٤٨، ولكنه يخشى أن تؤدى إلى حرب أوربية، إذ ربما ساعدت الجمهورية التى ستنشأ فى فرنسا الثورات فى إيطاليا .

ولكن بامستن لم يكن يقدر حقيقة الحركات القومية ولامداها، فما كان ينتظر أن تنجح حركة الوحدة فى ألمانيا وكانت سياسته فى شلزفج هلشتين لصيانة السلام والتوازن الدولى ، ويرى من الخير للنمسا أن تترك ممتلكاتها الإيطالية وسرحين رأى أن الجمهورية فى فرنسا لا توقد نيران حرب مبادىء . وأن وجود النمسا كدولة كبرى مفيد فى وضع حد للاطماع الروسية فى شرق أوربا ، ولذا لم يؤيد المجريين فى ثورتهم.ولكنه نقم على النمساويين لقسوتهم فى معاملة الأسرى الطليان والمجريين، وأيد الأتراك فى أمتناعهم عن تسليم الزعيم المجرى كوشوط،وأثار سخط النمسا وروسيا بارساله أسطولا لمحاصرة الشواطىء اليونانية دون التفاهم مع الدول التى ضمنت استقلال اليونان (وذلك لسوء معاملة أحدرعايا انجلترا) . ولم يقبل ارسال اعتذار للنمسا عن سوء استقبال Haynau فى انجلترا.ولم يقبل تدخل الملكة فى هذه المسألة مما أساء إلى علاقاته مع الملكة . ولقدعمل بامستن على مساعدة الأحزاب الثورية فى كل أجزاء أوربا ، فأرسل لورد منتو Minto ليؤيد وينصح الأمراء فى إيطاليا . وأدى ذلك إلى قيام الثورة فى صقلية فى يناير ١٨٤٨ . وبعدذلك بشهرين كان لوى فيليب وجيزو فى منفاهما الاختيارى فى انجلترا .

كذلك قامت فى نابولى بايطاليا ثورة كبيرة متأثرة بالثورة الإسبانية التى نشبت ٢٠ – ١٨٢١ ، قام بها أعضاء حزب الكاربونارى من الضباط،وكان غرض الثورة القضاء على الحكم الاستبدادى الرجعى الذى ساد الولايات الإيطالية بعد مؤتمر فينا. وامتدت نيران الثورة إلى بيدمنت وأقليم لمباورديا، ولكن أستطاعت النمسا القضاء على هاتين الثورتين فى النصف الأول من ١٨٢١ ، وساد الحكم الرجعى مرة أخرى فى إيطاليا .



كذلك قامت البرتغال مطالبة بالنظام الدستورى . وأخذت عدوى القومية تنتشر فى دويلات البلقان ، وفى الولايات الألمانية حيث قام طلبة الجامعات بثورة كبيرة .

لم تلبث نيران ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا أن أمتدت إلى الامبراطورية النمساوية التى كانت تسير على نظام الملكيات القديمة من وجود طبقة أرستقراطية قديمة تتمتع بكل شىء ، ولها كل الحقوق وليس عليها واجبات ، وطبقة رقيق الأرض وكانت مستضعفة ليس لها حقوق ، وعليها واجبات جسيمة . وكما بينا من قبل كانت هذه الامبراطورية الواسعة تضم عناصر مختلفة الأجناس واللغات العادات والتقاليد، وكان العنصر النمساوى هو العنصر الممتاز فيها. وقد عمل مترنيج على فرض ستار حديدى حول هذه الامبراطورية حتى لا تتسرب مبادىء الحرية اليها . ولكن رغم هذا الإحتياط الشديد فقد أخذ دعاة الحرية من كل جنس من الأجناس التابعة لها يبثون تعاليمهم ومبادئهم فى الجامعات وبين الطبقة المثقفة. فلما قامت ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا وجدت استعداداً واستجابة لدى تلك الأجناس، فطالب كل من المجريين والصقالبة والالمان بالاستقلال، وعززوا مطالبهم بالقوة والعنف، ففر مترنيخ إلى انجلترا عندما اندلعت نيران الثورة فى فينا فى ١٣ مايو ١٨٤٨ . إلا أن الحكومة أخذت تسيطر على زمام الأمور. وخشيت الروسيا من أمتداد نيران الثورة إلى بولندا ، فعاونت النمسا بجيش كبير قضى على الثورة بمنتهى الشدة والعنف ، وعادت الحركة الرجعية ، تجتاح البلاد مرة أخرى . ويرجع فشل تلك الثورة إلى عدم تكاتف الاجناس المختلفة التى تتكون منها الامبراطورية وعاولة كل منها الاستقلال عن الأخرى .

كذلك قامت فى ألمانيا ثورة فى مارس ١٨٤٨ مطالبة بالوحدة والحرية ،

واتخذت مظهراً خطيراً ، إذ أريقت دماء غزيرة فى شوارع برلين ، وذلك للمطالبة بالاصلاحات التى وعد بها فردريك وليم . وقد أظهر فردريك للشعب عزمه على تنفيذ مطالبه ، ولكنه لما رأى أن النمسا استطاعت القضاء على ثورتها فى نفس السنة تشجع وقضى على زعماء الثورة وفض البرلمان ورجع إلى سياسة الرجعية .

تلك لمحة عابرة ألقيناها على تلك الثورات التى أعقبت تسوية فينا ١٨١٥ . أما عن موقف انجلترا من هذه الثورات فقد سبق الحديث عنه من قبل .

الفصل السادس

المسألة الشرقية وحرب القرم

١٨٥٣ - ١٨٥٦

لقد أعطت معاهدة المضايق Straits Convention تركيا فرصة للحياة ، وظن الناس أن اصلاحات السلطان محمود ستستمر في عهد خليفته . ولكن السلطان عبد المجيد كان شابا ضعيفا ، قويت في عهده الرجعية وأطاحت بالمصلح رشيد باشا في سنة ١٨٤١ ، وبذلك قضت على مشروعاته الاصلاحية ، وان كانت حركة الاصلاح لم تتوقف بالنسبة للجيش .

كان ستراتفورد دى ردكليف Stratford de Redcliffe سفير انجلترا بالاستانة ، والذى عين كممثل لدولته لدى البلاط العثمانى أكثر من مرة يظن فى سنة ١٨٠٩ أن سبب فساد الدولة العثمانية هو فساد الحكومة نفسها . وعندما استطاعت الدولة القضاء على الانكشارية ازداد أمل كانتج فى اصلاح الدولة وفى مستقبلها ، بالرغم من أنه كان يرى أن حركة الاصلاح هذه قد تؤجل سقوط الدولة ، ولكنها لن تستطيع أن تمنع وقوعه .

ولقد بذل جهده فى سبيل تأجيل ذلك السقوط ، وكان استراتفورد صبورا حليما سياسيا ماهرا وله نفوذ كبير على السلطان ومشيريه لمقدرته وقوة ارادته . ولكنه لم يستطيع أن يغير الطريق التى الفها الاتراك فى الحكم ، فكانوا لايستطيعون الوفاء بوعودهم . وكان ستراتفورد يرى بقاء رشيد فى الحكم لان مجهوداته فى الاصلاح كانت حقيقية . ولقد ترك ستراتفورد الاستانة فى سنة ١٨٥٤ . وكان الاتراك يعتقدون دائما أثناء وجوده أن انجلترا ستتدخل لحماية الدولة إذا ما أصابتها كارثة خارجية .

وأما قيصر الروسيا فيرى أن ساعة انتهاء الدولة قد حانت ، ولذا لا بد من وضع خطة لتقسيمها . وكان ينظر الى تحسين العلاقات بين فرنسا وانجلترا بعين القلق، واقترح تعاون روسيا وانجلترا لحل هذه المشكلة الشرقية. وكان يرى ألا تأخذ الاستانة دولة واحدة .

ولقد فهم القيصر من ابردين أن آراء الدولتين متقاربة فى هذه الناحية. ولكن ابردين كان حذرا فلم يوافق على مشروع قد يؤدى بالصداقة الانجليزية الفرنسية. وكان يرى أن تركيا ما زالت بها حيوية تساعدها على البقاء .

ولقد ثارت مشكلة الشرق الادنى بشكل حاد ، فلقد أراد لوى نابليون أن يحصل على رضاء الكاثوليك فى فرنسا . ولذا فهو لا يتنازل عن مبدأ حماية الفرنسيين للاراضى المقدسة فى فلسطين ، ونازع الروسيا على ذلك الحق معتمدا على معاهدة الامتيازات فى سنة ١٧٤٠ ، والروس كانوا يعتمدون على معاهدة كوتشك كينارجى Kutchuk Kainarji .

كان القيصر يعتقد أن له حقوقا يجب الدفاع عنها ، وكان الفرنسيون يعملون على زيادة نفوذهم فى الاراضى المقدسة بعد عهد محمد على . ولذا طلب اللاتين (الفرنسيين) مفاتيح الاراضى المقدسة ونجحوا فى ذلك سنة ١٨٥٢ . فاحتجت الروسيا على ذلك وطلبت ضمانات فى ١٨٥٣ ، وطلبت الاعتراف من ناحية الدولة بأن لها الحق فى حماية مسيحيى الدولة ، وأرسل القيصر الامير منشيكوف Prince Menschikov لهذا الغرض .

ما كانت انجلترا تهتم بمطالب الفرنسيين أو بمطالب الروس ، وكانت تشك فى فى نيات كل منها ، وأعاد القيصر حديثه عن مرض تركيا العضال الذى لا دواء له . واقترح تقسيم الدولة فتأخذ انجلترا مصر وكريت ، وتحمى ولايتى الدانوب

والصرب والمغاريا .وتحتـــل القسطنطينية أثناء التقسيم . ثم تصبح المدينة حرة بعد ذلك .

لم يؤيدوزير خارجيةانجلترا رسلRussel هذا الاقتراح(وكان بامستن يعتقد فى ذلك الوقت أن تركيا بها من مظاهر القوة والحضارة أكثر من الروسيا ، وأن رعايا السلطان المسيحيين يتمتعون بحرية لا يتمتع بها مسيحيو الروسيا) . ثم لأنه أولا لا يمكن إخفاء هـذه المقـترحات عن فرنسا . ثم من ناحية ثانية لم يـكن القيصر صريحا فى سياسته ، فلقد طلب منشيكوف من السلطان حمـــاية الروسيـا للمسيحيين بمقتضى معاهدة ، فاذا عارضت فرنسا يعقد السلطان حلفا دفاعيـــا سريا مع روسيا .

أما اذا رفض السلطان مطالب الروسيا فى خلال ثلاثة أيام فيغادر منشيكوف الاستانة . وظن القيصر أنه يستطيع بذلك أن يدخل الذعر فى قلوب الاتراك . وظن القيصر انه قد نال تأييد انجلترا،وما كان يظن أن مطالبه ستؤدى الى حرب اوربية . ولم يـكن منشيكوف سياسيا فى طرائقه ، فبـــدأ مهمته بسوء معـاملته وزراء السلطان ، ثم انتظر بعد ذلك وطال انتظاره ، فلقـد طلب ابردين ورسل من ستراتفورد أن يذهب مرة اخرى الى القسطنطينية للتخاص على الاقـل من نقده المرير لسياستهم الشرقية ، وكلف بدراسة الموقف واقتراح ما يراه .

وفى ٥ مايو أعطى السلطان لمنشيكوف ضمانات بالنسبة للاراضى المقـدسة ، ولم يخف الاتراك على ستراتفورد كل مقترحات منشيكوف ، فنصحهم بعدم قطع المفـاوضات ، وبين لهم أن الاسطول الانجليزى لن يدخل إلا لحماية الاستانة . وأصر منشيكوف على كل طلباته ، وثارت بالاتراك حماسة دينية فرفضوا طلبات منشيكوف فعاد غاضبا الى الروسيا .

ولم تكن انجلترا ترى في مطالب القيصر شيئاً جديداً ، ولكن الملكة والأمير ما كانا يحسنان الظن بالقيصر ، ورأت الحكومة الانجليزية في آخر الأمر أن القيصر مصمم على تدمير الدولة العثمانية وأنه لا بد من الوقوف أمامه . وطلب بامستن حين عرف طلبات منشيكوف عملا حاسما ، ولكن الحكومة الانجليزية كانت مترددة ورسل مهتم بالمسائل البرلمانية أكثر من اهتمامه بالمسألة الشرقية مما شجع الروس على اتخاذ موقف قوى ، فغزوا ولايتي الدانوب ، وأضطرت انجلترا إلى إرسال أسطولها خارج الدردنيل ، ووافق نابليون الثالث على أن يؤيد أسطول فرنسى الاسطول الانجليزى .

ولم يكن نابليون الثالث متردداً مثل أبردين، فقرر عقد تحالف مع انجلترا ، فلقد كان يرى ضرورة موافقتها على التعديلات التي يريد إدخالها على معاهدة فينا ١٨١٥ ، ولكنه لم يكن يريد حربا مع الروسيا، وأن كان يرى ضرورة وقفها عند حدها، لاسيما وأنه كان يرى أن مصالح انجلترا اكثر تعرضا للخطر من مصالح فرنسا ، ولكن السفير الفرنسى أرسل معلومات مثيرة ومبالغ فيها إلى حكومته.

غزا الروس ولايتي الدانوب ، ووصل الأسطول الانجليزى إلى الدردنيل ، ولم يعط الترك وعداً بالمساعدة ، ولم يحذر الروس عواقب عملهم . وفي هذه الأثناء كان ستراتفورد يعمل على الوئام وتأجيل الحرب، ونصح السلطان بارسال بعثة للروسيا ، وبذا يعطى الروسيا فرصة لترى مسلك سفيرها ، واجتمع مؤتمر للسفراء في فينا في يولية ولم يعيروا إهتماما كبيراً خطط كانتج وأقروا خطط نابليون الثالث وكلرندن، ولكنهم أختلفوا على تعديل هذه الخطط. وعلى العموم وضعت مذكرة فينا فرفض السلطان قبولها لعلمه بأن الدول ستتدخل إذا تعرضت الاستانة للخطر .

وطلبت انجلترا من ستراتفورد على مضض منه أن يقنع السلطان بامضاء المذكرة، وكان ستراتفورد لا يوافق عليها ولكنه نفذ تعليماتها. وثار الرأى العام فى الاستانة ضد الروسيا، وكان السلطان لا يستطيع أن يتجاهل ذلك، فرفضت المذكرة وطلب الاتراك تعديلها تعديلا سلبها قيمتها. فرفض الروس ذلك التعديل، وأعلنوا أن مذكرة فينا تضمن للروسيا حق التدخل فى شئون ١٢ مليونا من المسيحيين الموجودين فى الدولة. لما أعلنت الروسيا تفسيرها أعلنت انجلترا وفرنسا أنهما لا تؤيدان المذكرة، ولم تستطيع الروسيا التراجع . وقامت الثورة مهددة فى تركيا إذا قبلت مذكرة الروسيا، وهاج الرأى العام فى روسيا مطالبا بالتمسك بمطالبها .

وهاج الشعور فى انجلترا ضد روسيا لأنها تهدد مصالح انجلترا السياسية والاقتصادية ، ولأنها تعمل على مساعدة الرجعية والاستبدادية فى كل أجزاء العالم الأوربى . فالروسيا عدوة الحرية فى الخارج ونصيرة الاستبدادية فى الداخل، وكان الرأى العام فى انجلترا يعتقد أن الترك وقعوا فريسة لمطامع الروس . وفعلا أرسل الاسطول الإنجليزى، ولكن الحرب لم تقم بعد، وخاف القيصر الروسى من سرعة إستعداد الاتراك ، ولذا فهو يقابل القيصر النمسوى فى المتز . وكان مستعداً لأن يتراجع فى مسألة تفسيره لمذكرة فينا . ولذا فهو فى هذا الاجتماع يقترح لمذكرة فينا تعديلا وسطا بأن حماية المسيحيين تقع على كاهل السلطان على أن يكون للروسيا حق مراقبة هذه الإجراءات التى يتخذها . ولكن انجلترا وفرنسا رفضتا ذلك التعديل خشية وجود مؤامرة بين الروسيا والنمسا . وود ابردين بعد قيام الحرب لو قبل ذلك التعديل .

حرب القرم

١٨٥٣ - ١٨٥٦

تعتبر حرب القرم من الحروب الفريدة فى نوعها فى تاريخ الحديث ، وذلك لعدة أسباب : أولا أن انجلترا خاضت حروبا مختلفة دفاعا عن مصالحها وتحقيقا لمطامع توسعية، وخرجت من هذه الحروب منتصرة بعد أن ضمت إلى أمبراطوريتها ممتلكات جديدة . ولكن هذه الحرب دخلتها إنجلترا دفاعا عن كيان الدولة العثمانية وأنفقت فيها الكثير من الأموال وضحت بأعداد كبيرة من جنودها دون أن تحقق شيئا . وقد شعرت إنجلترا بخيبة أمل كبيرة بعد أنتهاء تلك الحرب ، وحاولت أن تخفى هـذا الشعور وراء تصريحات وزير خارجيتها الذى أعلن بأن إنجلترا لم تدخل هذه الحرب لتحقيق مطامع شخصية ، وإنما دخلتها دفاعا عن مبدأ ولا شيء غير المبدأ .

ثانيا : أن هذه الحرب هى آخر الحروب الاوروبية التى أتبعت فيها أساليب الحرب القديمة ، فرغم وقوعها فى منتصف القرن التاسع عشر ، وفى وقت عرفت فيه أوروبا بعض الأساليب الحربية الحديثة ، إلا أن هذه الحرب ظلت بعيدة كل البعد عن تلك الأساليب .

ثالثا : إن حرب القرم قامت لسبب دينى ظاهر، رغم انتهاء الحروب الصليبية وعهد الحروب الصليبية منذ أمد غير قريب .

ما من شك فى أن لحرب القرم أسباب عديدة ، بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر . فأهم الاسباب غير المباشرة هـو ضعف الدوله العثمانية ، وازدياد الوعى القوى لدى القوميات الخاضعة لحكمها في شبه جزيرة البلقان بشكل أدى

إلى أضطراب الأحوال فى تلك المناطق ، وإلى ثورة تلك القوميات من حين لآخر طلبا للاستقلال أو لزيادة ما تتمتع به من إستقلال ذاتى، فدول البلقان كانت أشبه ببرميل من البارود معرض للانفجار فى أى وقت إذا ما أرتفعت حرارة المنطقة نتيجة عوامل داخلية أو أخرى خارجية فى أغلب الأحيان .

كذلك شجع هذه القوميات على الثورة ما حصل عليه اليونانيون من إستقلال تام فى بداية الربع الثانى من القرن الماضى . فهذا المثل الحى دفع سائر القوميات الأخرى إلى أن تحذو حذو اليونان ، واعتقدت بأن هذا لن يكلفها أكثر من القيام بثورة تدعو إلى تدخل الدول الأجنبية كما حدثت بالنسبة لليونان .

كما أن العامل الدينى لعب دوراً هاما فى هذه المنطقة، فدول البلقان دول مسيحية خاضعة لحكم سلطان مسلم، وكانت معظمها تدين بالمذهب الارثوذكسى وهو مذهب الكنيسة الشرقية . وكان القيصر الروسى يعتبر الرئيس الأعلى للكنيسة الشرقية الارثوذكسية ، فهو من هذه الناحية يعد الزعيم الروحى لهذه الدول . فعن هذا الطريق استطاعت روسيا أن تؤثر فى هذه الدول وأن توجه النواحى الدينية وجهة سياسية اتخذت أشكالا متعددة ، وذلك تحقيقا لأطماعها فى ممتلكات الدولة العثمانية .

أما عن موقف النمسا من هذه الأحداث فيتلخص فى أنها كانت تطمع فى كسب نفوذها فى دول البلقان على أقل تقدير ، ولكن يزاحمها فى هذا المجال الروسيا، فنواياها التوسعية على حساب تركيا لم تعد خافية عليها، ولهذا فهى تخشى أن تتمكن النمسا أن تحل محل الدولة العثمانية فى هذه الدول المتطلعة إلى الاستقلال. وقد وجدت أن الروسيا تستغل العامل الدينى إلى أقصى الحدود ، وتفسر بنود

معاهدة كوتشك كنارجى (سنة ١٧٧٤) التى عقدت بينها وبين تركيا بشأن بناء كنيسة فى الاستانة تكون تحت حمايتها ، تفسيرا أخرج هذه المعاهدة عن النطاق المرسوم لها ، فزعمت بأن هذه المعاهدة تعطيها الحق فى تمثيل الطوائف المسيحية فى بلاد البلقان وفى الدفاع عن مصالحها . ومعنى هذا السماح لنفسها بالتدخل من حين لآخر فى شئون الدولة العثمانية بحجة حماية تلك المصالح .

وفى ٤ اكتوبر أعلن السلطان الحرب على الروسيا . وبالرغم من ذلك فستراتفورد يعمل للسلام وطلب من سفراء الدول فى الاستانة العمل على ايقاف الحرب عشرة او اثنى عشرة يوما . ولكن فى ٢٣ اكتوبر هاجم الاتراك الروس فى ولايتى الدانوب . ولكن ستراتفورد ظل على فكرته فطلب من الاتراك عدم ارسال اسطولهم الى البحر الاسود .

ولكن الاتراك لم يعملوا بالنصيحة . وظن الروس أن الاتراك يعملون على إثارة ثورة ضدهم فى القوقاز . وفى نوفمبر يدمرون الاسطول التركى . وكان لتدمير ذلك الاسطول أثر بالغ على الرأى العام الانجليزى. فاعتبر عمل الروس مذبحة massacre واتهم ابردين بالجبن ، وبتسليم مصالح انجلترا لروسيا . واستقال بامستن من الوزارة، ورأى رسل أن يفهم القيصر بأنه اذا عبر الروس نهر الدانوب تدخل الاسطول البريطانى وهاجم الموانى الروسية .

وظن الانجليز خطأ أن الفرنسيين سيعملون وحدهم اذا لم تأيدهم انجلترا، ورأى ابردين ضرورة حماية تركيا من الاعتداء الروسى . وكان ستراتفورد قد نصح الاتراك بضرورة بذل مسعى آخر للصلح ، ولكن سحب نقولاس سفراءه من لندن وباريز . وطلبت النمسا وبروسيا أن تؤجل روسيا الهجوم وتسحب جنودها من ولايتى الدانوب . وارسلت انجلترا وفرنسا انذارا لروسيا فلم يرد نقولاس .

وفى ١٢ مارس عقدت انجلترا وفرنسا حلفا مع تركيا . وبعـــد ذلك باسبوعين قامت حرب القرم .

ولو أن الامر ترك لتصرف ستراتفورد لربما لم تقم هذه الحرب ، إذ كان يستطيع اقناع الاتراك باعطاء الروس بعض الامتيازات التى ترضيهم . ولو أن ابردين كان صاحب النفوذ الاكبر فى الوزارة لعمل وسعه لمنع الحرب .

ولو أن بامستن محل ابردين لاستطاع أن يقنع الروس بالانسحاب من ولايتى الدانوب . ولو أن القيصر كان يعتقد فى عـــدم تردد ابردين لما اقحمت الروسيا نفسها فى الحرب . ولو أن انجلترا قبلت تسوية المتز لاكتفت الروسيا .

ولـكن لو نجحت بعثة منشيكوف لـكان معنى ذلك بسط الحماية الروسية على الدولة العثمانية .

ربما كان أعظم قائد فى هذه الحرب هو القائد الروسى تودلبين Todelben وتمتاز هذه الحرب عن الحروب التى سبقتها بأن الرأى العام أخذيهتم بحياة الجنود فى ميدان الحرب وما يقاسونه من متاعب. وقبل ذلك كانت حياة الجندى رخيصة. صحب مراسلو الصحف الجنود ولم تـكن هناك رقابة على ما ينشر . كما زاد عدد القارئين للصحف فزاد انتشارها ، وتحسنت وسائل البريد ، وانتقد الرأى العـام أعمال الحـكومة وقيـادة الجيش وكانت قيـــادة الجيش تستحق كثيرا من النقد الذى وجه لها . فلم يظهر الضباط أى كفاية ممتـازة أو أى تقدم فى فن الحرب ، او اهتمام كبير بالتدريب ، أو تحسن تغـذية الجنود وكسوتهم والترفيه عنهم . وكذا البرلمان فلم يـكن من السهل اقنـاع الأحزاب بزيادة بعض المصروفات . ولقد كانت حالة السجين أحسن بـكثير من حالة الجندى ، وزادت

نسبة الوفيات بين الجنود بشكل مفزع وكان معاملتهم سيئة .

لم يكن هناك تدريب بالمعنى الصحيح ، فكان الضباط فى بعض الفرق يشترون وظائفهم ، لا سيما فى فرق الفرسان والمشاة ، وكانوا يؤخذون عادة من المدارس العامة Public Schools حيث تدرس الكلاسيكيات فى الغالب . لم يكن هناك تدريب لا للضباط أو للجنود . ولم تكن سلطة المختصين بأمور الحرب محددة وخاصة سلطة الوزير والوكيل . ومن الغريب أن شخصية كشخصية ولنجتن كانت ترفض الاصلاحات التى تقترح . ونشأ عن تخفيض الجيش بعد الحروب النابليونية أن الجيش لم يعد كافيا لمطالب انجلترا . وكانت البحرية تعانى ما يعانيه الجيش ، وذلك لاهتمام البرلمان بأمور الاقتصاد ، فقد أخلى عدد كبير من الجنود وترك ليموت جوعا . وكان البحارة يجمعون من الثغور من المساجين وفاسدى الاخلاق والمهربين . وكان مستوى حياتهم منخفضا ، وكان التدريب لا يقوم على أساس سليم. وكان يشرف على البحرية رجال قد حطمتهم السن وليسوا على جانب من التعليم. وكانت السفن التجارية فى أول الامر غير معتمد عليها وكانت قذرة وغير مريحة. وكانت الآلات تحل محل عدد كبير من المدافع ، ولذا فلم تظهر فى مبدأ الامر كفايتها إذ لم يكن البحارة يعرفون جيدا كيفية إدارتها.

عين للقيادة راجلان Raglan وهو مساعد ولنجتن، فقد ذراعا فى واترلو . ولكنه ظل ٤٠ سنة لا يعمل شيئا يذكر ، وكانت سنه كبيرة ومقدرته محدودة .

أرسلت الفرق الى مالطة فى فبراير سنة ١٨٥٤ . ولم تكن القيادة الفرنسية بأحسن حالا ، فكان على رأسها رجل مصاب بمرض خطير مميت .

لم تكن الوزارة الانجليزية تعرف غاية الحملة وان كان غرضها منع الروس من أخذ الاستانة وطردهم من ولايتى الدانوب . وكان عندها فكرة غامضة

عن مهاجمة سباستبول . ولكن كلا من انجلترا وفرنســـا لم يكن يعرف مدى تحصينات سباستبول أو مدى قوة الروس فى القرم .

فى مايو وصلت قوى الحلفاء الى غاليبولى وسكوتارى. ولم يكن لدى الجنود الانجليز الخيم . رجلان يريد مهاجمة الولايتين الدانوبيتين،ولكن خشى ألا يجد الجنود طعاما فى ورنه ، ولذا طلب تجهيز فرقة للتموين ولنقل الجنود عن طريق البر . ولكن وزارة الحرب رفضت ذلك . وبالرغم من ذلك زحف رجلان على ورنه بعد أن ترك الروس ولايتى الدانوب، فقاست جنوده الشدائد من الملاريا المنتشرة فى هذه الجهات . وعند ذلك طلبت الحكومة مهاجمة سباستبول ولم يكن رجلان ولا مساعده البحرى يوافقان على هذه الخطة، لاسيما وأن قوات فرنسا لم تترك طرلون بعـــد . كان الامر يتطلب مهاجمة سباستبول قبل الشتاء كان اختيار المارشال سانت ارنو Marshal St. Arnaud لأسباب سياسية لا لمقدرته الحربية . وكان نقل الجنود من بلغاريا الى القرم أمرا صعبا ، فاشتد الازدحام على السفن ، وثار الخلاف بين رجلان وسانت ارنو على موعد الهجوم. فكان سانت ارنو يريد تأجيل الهجوم للعام القادم ، ورفض رجلان ذلك الرأى .

وعلى أى حال نزلت الجنود الانجليزية الفرنسية فى شـــمالى سباستبول ولم تتعرف هذه المنطقة .

ولكن قيادة منشيكوف لم تكن خيرا من قيادة الانجليز والفرنسيين . ولذا لم يستفد من الموقف . وكانت القوات تكاد تكون متكافئة فى العدد . ولم يعمل الروس على تحصين مواقعهم فاستفاد الحلفاء من ذلك واضطر الروس الى التقهقر ، طلب رجلان التقدم فرفض ذلك سانت ارنو نظرا لقلة الجنود لدى الحلفاء .

وفى هذه الاثناء يموت سانت ارنو ويحل محله كانروبير وهو محبوب من جنوده وأكثر كفاية من سابقه وقام الروس بهجمات لحماية المدينة المحاصرة ولم ولم يكن بعض الضباط الانجليز محبوبين من جنودهم من أمثال كارديجان Cardigan وكانوا مستعدين لمخالفة الاوامر التى تصدر إليهم ، وكانت النتيجة خسارة كبيرة على الانجليز .

وحتى بعد موقعة انكرمان Inkerman كان على الحلفاء أن يقضوا شتاء آخر ، وكان الوقود قليلا ، وكذلك الملابس . والطرق سيئة،ودمر عدد كبير من السفن بسبب العواصف، وكثر عـــدد المرضى ، ولم تتوفر الوسائل الصحية . وانعـــدمت الادوية فى بعض الأحيان فمات الكثيرون . الى أن ارسلت مس فلورنس نيتنجال Florence Nightingale ومعها بعض الممرضات المدربات فصلحت الحال . وعند اجتماع البرلمان فى سنة١٨٥٥ نوقشت حالة الجيش واستقال ابردين ، وجاء بامستن فأصلحت بعض العيوب بعد ارسال بعثـــة الى القرم لتقصى الحالة .

ولما تدخل الامبراطور نابليون فى الاعمال الحربية يستقيل كابروبير ويحل محله بليسييه Pélissier وهو أكثر كفاية منه . ومات رجلان بعدمعركة عنيفـــة فحل محله الجنرال سمسون Simpson ولم يكن كفأ .

ثم أخذت سباستبول .

فى اثناء الحرب قامت مفاوضات لإنهائها . وأبدى الحلفـــاء رغبتهم فى أنهم لا يريدون التوسع على حساب روسيا ، ولكنهم أعلنوا ضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية وسلامة أراضيها وعلى حقوق رعايا السلطان المسيحيين، وادخال

تركيا ضمن النظام الدولى الاوربى . وكانت النمسا تجد من مصلحتها تأييد الحلفاء فى ذلك . ولكن النمسا كانت تخشى أن تفقد صداقة روسيا فوقفت موقف التردد، ففقدت رضا روسيا ورضا الدول الاخرى. ولكن انجلترا وفرنسا استطاعتا بموقف النمسا وضع مقترحات هى نقط فينا الاربع :

١ ـ وضع ضمان دولى محل الحماية الروسية على ولايتى الدانوب .

٢ ـ اصلاح الملاحة فى مصب الدانوب .

٣ ـ إعادة النظر فى معاهدة المضايق المنعقدة فى سنة ١٨٤١ لصالح التوازن الاوربى .

٤ ـ ليس لروسيا حق فى حماية الرعايا المسيحيين للدولة .

ولقد قبل نقولاس بعد موقعة انكرمان النقط الاربع ، ولكنه لم يقبل أمر تحديد قوته فى البحر الاسود. وفى نفس الوقت لم يقطع المفاوضات خشية انضمام النمسا الى جانب الحلفاء . ومات نيقولاس فى ٢ مارس سنة ١٨٥٥ . ولقد أمل الحلفاء فى تغيير سياسة الروسيا فى عهد خلفه . ولكن الاسكندر الثانى كان ضعيفا، وكان الرأى العام فى روسيا لا يزال فى جانب الاستمرار فى الحرب .

ولكن سقوط سباستبول غير الموقف بالرغم من أن غزو الروسيا من ناحية الجنوب كان أمرا مستحيلا . فكر نابليون فى سحب معظم جنوده ، ورأى إما الاقتصار على حصار روسيا أو إثارة الشعور البولونى ضدها . ورأى أن الاستمرار فى الحرب هو فى الغالب لصالح انجلترا، وخشى على مركزه فى فرنسا . ولذا اضطر بامستن الى قبول فكرته . وفى ذلك الوقت تدخلت النمسا وارسلت انذارا حربيا الى الروسيا بضرورة قبول نقط فينا الأربع وإلا دخلت الحرب الحرب ضدها ، فقبلت الروسيا الشروط بما فيها حياد البحر الاسود .

مؤتمر باريس

وفى ٢٥ فبراير ١٨٥٦ انعقد مؤتمر الصلح فى باريس لتوقيع الشروط التى اتفق عليها وهى :

اولا — احترام استقلال تركيا وعدم المساس بممتلكاتها . وفى حقيقة الأمر فمعاهدة باريس هى أول معاهدة من نوعها توقع عليها الدولة العثمانية لاتنتقص من ممتلكاتها أو تعمل على أضعاف قدرتها الدفاعية، بل لقد بوأت تلك المعاهدة الدولة العثمانية مركزا أكبر من ذى قبل. وضمنت وقوف الدول الأوربية إلى جانبها ضد الروسيا . واعترفت باستقلالها فى إدارة شئونها الداخلية .

ثانيا — إعلان حيدة البحر الأسود، وهذه الحيدة كانت فى واقع الأمر حقيقة مسلم بها فى ذلك الوقت، فلم يعد للروسيا قوة بحرية فى البحر الأسود تجعلها تعارض بشكل جدى فى موضوع الحياد ويتسليم الروسيا بهذا المبدأ لم تعد تهتم كثيراً بالشئون الاوربية ، وذلك لفترة خمسة عشر عاما . بل يمكننا القول بأنها قد أهملتها إهمالا يكاد يكون تاما ، وذلك لشعورها بالمرارة من موقف الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا منها. فالبحر الأسود بصفة خاصة والمسألة الشرقية بصفة عامة هى حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الروسية منذ القرن الثامن عشر ، فتحطيم المشروعات الروسية فى هذه المنطقة قد دفع الروسيا إلى الاهتمام بالشئون الآسيوية والانصراف عن الشئون الاوربية . وترتب على ذلك توسع الروسيا فى أواسط آسيا وتضخم حجم الامبراطورية الروسية فى ذلك الوقت .

ثالثا — أن تتعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين فى البلقان على ألا تتدخل أية دولة خارجية فى شئونها الداخلية . ولكن يبدو أن السلطان العثمانى لم يف بهذا التعهد وظلت أحوال الرعايا المسيحيين موضع شكوى بصفة مستمرة .

رابعا - الاعتراف بحرية الملاحة فى نهر الطونة (الدانوب) وكان هذا نجاحا للنمسا ، فاستطاعت ابعاد الخطر الروسى عن مصب نهر الدانوب، ولكنها فى نفس الوقت خسرت صداقة الروسيا الى الابد .

خامسا - الاعتراف بحق الدولة العثمانية فى اغلاق مضيق البوسفور والدردنيل فى وجه المراكب الحربية لسائر الدول. وهذا البند جزء متمم لحياد البحر الأسود ، ولمبدأ احترام سيادة تركيا واستقلالها .

سادسا - تعديل الحدود بين الروسيا وتركيا .

سابعا - فى حاله حدوث خلاف بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول، يجب قبول مبدأ التحكيم لفض الخلاف قبل أن يستفحل خطره ويؤدى الى نشوب حرب أوربية .

الفصل السابع

حركة الوحدة الايطالية

كانت إيطاليا فى أواخر القرن الثامن عشر تتكون من دويلات متعددة ، بعضها صغير والبعض الآخر كبير ، بعضها سياسى والآخر دينى ، وكان أكبر تلك الدويلات هى نابولى وتشمل نصف شبه جزيرة إيطاليا الجنوبى وجزيرة صقلية ، ويحكمها عائلة بربونية .

ثم هناك ولاية بيدمونت أو سردينيا ، وتقع على جانبى جبال الألب وتمتد إلى أودية نهر البو العليا . وقد منحها موقعها الجغرافى وطبيعة شعبها مركزاً مرموقاً بين القوى المتصارعة فى إيطاليا ، سواء أكانت قوى محليــة أو قوى أجنبية . وستلعب بيدمونت دوراً رئيسياً هاما فى تاريخ إيطاليا الحديث ، إذ ستقوم على أيديها حركة الوحدة الإيطالية هذا الأمل الذى كان هدف سكان إيطاليا منذ عشرات السنين .

وإلى جانبها توجد دوقية ميلان وكانت تابعة للامبراطورية النمسارية المجرية ، ونظراً لثرائها ووقوعها على الطريق التى تربط إيطاليا بالنمسا فقد كان لها أهميتها الخاصة بالنسبة للنمسا كنقطة ارتكاز هامة لنفوذها فى شمال إيطاليا .

كذلك نجد الجمهوريتين المندثرتين وهما جنوا والبندقية ، وقد وصلتا إلى درجة من التأخر والانحلال بعد فقدانهما ما كان لهما من مركز تجارى ممتاز فى البحر المتوسط ، وذلك بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول تجارة الشرق إلى دول غرب أوربا .

وفى وسط ايطاليا نجد دوقيات مودينا وبارما وتوسكانيا وجميعها خاضعة للنفوذ النمسوى بطريقة أو بأخرى . وتليها الولايات البابوية التى خضعت لأسوأ أنواع الحكومات التى عرفتها أوربا .

أغرت حالة ايطاليا السيئة وماهى عليه من تفكك فرنسا على ارسال حملة بقيادة نابليون بونابرت لملاقاة قوات النمسا فى شمالى ايطاليا . وقبل أن ندخل فى تفاصيل المعارك التى خاضها نابليون ضد القوات النمساوية منفردة أو مجتمعة مع غيرها من القوات الايطالية أن الايطاليين لم يعتبروا نابليون فاتحا أو غازيا ، وانما بطلا ومحرراً .

ولذا لم تجد قوات نابليون صعوبة عندما عبرت جبال الالب فى الانتصار على القوات النمسوية والسردينية المشتركة فى موقعة موندوفى ، وأن يفرض هدنة كيراسكو (٢٨ ابريل ١٧٩٦) على السردينيين، تنازلوا بمقتضاها عن نيس وسافوى لفرنسا وقبولهم الانسحاب من الحرب .

واصلت قوات نابليون زحفها الى ميلان للقضاء على قوات النمسا وعزلها كلية عن بيدمونت ، وتمكنت من انزال الهزيمة بالنمساويين فى موقعة لودى (١٠ مايو ١٧٩٦) ، ودخلت ميلان بين مظاهر الترحيب والهتاف للبطل المحرر نابليون . وفى ١٤ ينـاير ١٧٩٧ تحدث موقعة ريفولى بين القوتين الفرنسية والنمساوية ، ينتصر نابليون فيها انتصاراً ساحقا .

وبعد ذلك سقط فى يدى نابليون حصن مانتوا ، وتابع تقدمه شرقا الى ليباخ . ورغم انتصارات نابليون الحاسمة فى ايطاليا كانت قوات فرنسا فى ألمانيا وهى التى تمثل القوة الضاربة الأولى تتعثر فى تقدمها . ولذا كان على نابليون أن يوقف القتال وأن يعقد هدنة مع النمسا انتظاراً لما ستسفر عنه العمليات الحربية الفرنسية فى ألمانيا ، وتم له ذلك فى هدنة ليوبن (ابريل ١٧٩٧) .

تطورت الأمور لصالح فرنسا،وأرغمت النمسا على توقيع صلح كامبوفورميو في ١٧ أكتوبر ١٧٩٧ . ويهمنا في هـــذا الصلح ما يمس ايطاليا، ألا وهو قبول النمسا إنشاء جمهورية في شمال ايطاليـا أطلق عليها اسم جمهورية شمال ايطاليـا أو ماوراء الالب Cisalpine ، كما استولت فرنسا كذلك على جزر الايونيان.

كان للتنظيمات السياسية التي أدخلها نابليون في ايطاليا أبعد الأثر في حركة وحدتها فيما بعد ، فجمهورية شمال ايطاليا التي اقتصرت في الاول الأمر على أراضى ميلانو وحدها ، لم تلبث أن توسعت وضمت اليها بعض المدن التي كانت تابعة للبابوية نتيجة الثورة التي قامت بها وهى ريجيو وفيرارا ورافينا وبولونيا ، وترتب على ذلك أن أصبحت هـــذه الجمهورية التي تحمل شعار الثورة الفرنسية ومبادئها مركز اشعاع لتلك المبادىء والنظم الجديدة في وسط ايطاليا ، لدرجة أن جمهورية جنوا القديمة أضطرت أمام هـــذه الموجة الثورية أن تعيد النظر في قوانينها الدستورية ، وأن تدخل المبادىء الديمقراطية فيها ، وأن يطلق على نفسها اسم الجمهورية الليجورية .

أما عن زميلتها جمهورية البندقية فقد ضاع استقلالها بعد أن وافق نابليون ـ ترضية للنمسا ـ أن يضمها الى الممتلكات النمساوية في معاهدة كامبوفورميو .

كذلك لم تنج الولايات البابوية من قبضة نابليون ، فأرغم البابا على توقيع صلح تولنتينو (فبراير ١٧٩٧) تنازل بمقتضاه لفرنسا عن أفنيون، وكذلك عن المدن التي ضمت الى جمهورية شمال ايطاليا التي أشرنا اليها من قبل .

ولكن علاقة فرنسا بالبابوية سرعان ما تدهورت حين قام اهالى روما بثورة ضد البابا المطالبة بالنظم الديمقراطية بتشجيع من فرنسا . وسرعان ماطرد البابا بيوس الثالث من روما ، ووضعت السلطة فى يد مجلس يتكون من سبعة قناصل فى ظل نظام جمهورى . ولكن هذه الجمهورية لم تعمر طويلا لأنها كانت من صنع فرنسا ، كما أن الفرنسيين لم يحسنوا معاملة سكان روما .

أما عن جمهورية شمال ايطاليا التى أنشأها الفرنسيون ، فنجد أن مجلسها أراد أن يتخذ لنفسه اسلوبا خاصا فى حكم الجمهورية يبعدها عن سيطرة فرنسا الكاملة عليها . ولكن هذا الاتجاه الجديد لم يرض فرنسا فقامت بعملية تطهير فى المجلس خلصتها من العناصر ذات النزعة الاستقلالية ، وأرجعتها مرة ثانية الى حظيرة فرنسا بصفة تامة .

كذلك قامت فرنسا بانتزاع بيدمونت من مملكة سردينيا وضمها إليها بعد طرد الملك . وأيضا فعلت نفس الشىء بالنسبة لدوق توسكانيا .

أما مملكة نابولى التى كان يحكمها فرع من اسرة البربون ، فقد استغل ملكها فرديناند الرابع فرصة هزيمة الفرنسيين فى مصر ، وقام بهجوم مفاجىء على الحامية الفرنسية فى روما ، وانتصر عليها ، ودخل روما وطرد الجمهوريين منها . ولكن لم تلبث فرنسا أن عززت قواتها وهاجمت نابولى واحتلتها وطردت الملك ، واقامت بها جمهورية جديدة باسم « الجمهورية البارتينوبية » . ورغم نجاح الفرنسيين إلا انهم قد لاقوا مقاومة شعبية شديدة من قبل الاهالى ، استنزفت قواهم ، وكبدتهم خسائر جسيمة .

لم يكن للجمهوريات التى أنشأتها فرنسا خارج حدودها ، ولاسيما فى ايطاليا ، سلطان حقيقى الى جانب سلطان فرنسا ، فهذه الجمهوريات كانت توابع لفرنسا ،

رغم مظاهر الحياة الدستورية فيها . ولم يكن حكم فرنسا لهـذه الجمهوريات لصالحها بقـدر ما كان لصالح فرنسا . ولهذا لا نستطيع القول بأن حكم فرنسا لايطاليا كان خاليا من الشوائب . ومع ذلك ، فان ادخال النظم السياسية والاجتماعية الفرنسية-وهي دون شك أرقى من النظم التى كانت سائدةفى ايطاليا- ابعد الاثر فى حركة اليقظة القومية التى اجتاحت ايطاليا بعد انتهاء حكم نابليون .

كذلك نجد أن فرنسا ولو انها لم تعمل على توحيد ايطاليا توحيدا كاملا ، إلا أنها حاولت ذلك على يد القائد الفرنسى مورا الذى حاول توحيد ايطاليا كلها تحت حكمه ، واتخذت خطوات فى هذا السبيل خلال عامى ١٨١٤ ، ١٨١٥ عندما أعلن قيام « ايطاليا المتحدة » . ولكن محاولته لم تكلل بالنجاح فهزم واعدم . ومع ذلك ظلت ذكراها تتردد فى نفوس الايطاليين الى أن تحققت الوحدة .

لم يعمل انتصار الحلفاء على نابليون على تحسين الحالة فى ايطاليا، بل رجعت الى ما كانت عليه قبل حروب نابليون، فيما عدا بعض التغيرات الطفيفة التى لم تغير من الامر شيئا، مثل انضمام البندقية الى النمسا، وجنوا إلى مملكة بيدمونت التى سيصبح مركزها مشابها لمركز بروسيا بالنسبة لألمانيا. فعلى اكتاف كلا المملكتين ستقوم الوحدتان الايطالية والالمانية .

كذلك أعيدت مملكة نابولى الى الوجود تحت حكم اسرة البربون مع تعهد سرى من قبل ملكها ، بألا يمنح شعبه دستورا إلا بعد الحصول على موافقة النمسا . وكان مترنيخ فى ذلك الوقت يخشى من النظم الدستورية الثورية على كيان الامبراطورية النمساوية المجرية .

كما اعيدت الولايات البابوية الى ماكانت عليه . وأما بقيـة الولايات

والدوقيات الايطالية الأخرى مثل لمبارديا ومودنيا وتوسكانيا وبارما فكانت جميعها توابع للنمسا .

وكما عادت الملكيات الى ايطاليا عاد رجال الدين الى نفوذهم القديم، وزالت حرية الدين والفكر التى ادخلها الفرنسيون ، ورجع نظام محاكم التفتيش ، وألغى نظام التطعيم والاضاءة .

دعت تلك السياسة الرجعية الى سيادة روح التذمر والاستياء فى ايطاليا ، لاسيما وأن قرارات مؤتمر فينا كانت جارحة لكرامة الايطاليين . فمنع المؤتمر تكوين لجنة للنظر فى شئون ايطاليا بعكس ما حدث بالنسبة لألمانيا .

رجعت الى ايطاليا كل مساوىء الحكم السابق تشد من أزره وتعضده موجة الاستبدادية التى اجتاحت أوربا بعد سقوط نابليون .

اتخذت حركات المقاومة للنفوذ الأجنبي والعمل من أجل الوحدة شكل جمعيات سرية انتشرت فى كل ارجاء البلاد ، وأهمها جميعا جمعية الكاربونارى التى عملت على اندلاع نار الثورة فى نابولى عام ١٨٢٠ ضد ملكها فرديناند ، وأرغمه الثوار على قبول حكم دستورى. كذلك قام أهل بيدمونت بثورة فى العام التالى . ولكن سرعان ما قضت النمسا على الثورة الاولى بكل شدة وعنف . وكذلك كان مصير الثورة الثانية .

وفى جنوه ألتف الفارون من بيدمونت بمازينى ، وكان شابا يتقد حماسة ، آمن بالوحدة كهدف وغاية ، واعتبر الكفاح فى سبيل ذلك واجب مقدس على كل مواطن ، ونادى بايطاليا « الحرة المتحدة من الألب الى المحيط » .

وعندما قامت الثورة فى فرنسا عام ١٨٣٠ انتقل صداها الى ايطاليا

حيث ظهرت فى أماكن متعددة من إيطاليا دفعت مازينى إلى انشاء جمعية «إيطاليا الفتاة» فى مارسيليا ، التى سرعان ما بلغ أعضاؤها ٦٠ ألفا . وكانت الأحداث تتوالى سراعا وتؤجج حركة التذمر فى النفوس ، وتعد الإيطاليين لتقبل المزيد من التضحيات فى سبيل تحقيق الوحدة .

وفى ١[illegible]١ يتعلى عرش بيدمونت الملك شارل ألبرت ، وكان من أنصـــار الوحدة ، وممن يؤمنون بها ، ولذا أظهر عطفه على دعوة جيوبرتى الاصلاحيـة ، فأخذت الأنظار تتجه اليه كقائد لحركة النضال من أجل الوحدة .

وكلما مر الوقت كلما زادت قوة جمعيـة ايطاليا الفتاة ، وزاد اقتناع الناس بأن الوحدة لن تتحق عن طريق المطالبة بالاصلاح كما يدعو بذلك المعتدلون ، ولكنها تصبح حقيقة واقعة بالثورة المدمرة . والحقيقة أن دعوة أنصار إيطاليا الفتاة إنما هى رد فعل طبيعى لسياسة كل من مترنيخ وفرديناند القائمة على منتهى الشدة البطش والقمع والارهاب .

البابا بيوس التاسع وقضية الوحدة

ويمكننا القول بأن ايطاليا قبل أن ينتصف القرن التاسع عشر قد اجتاحتها تيارات ثلاثة كلها تهدف إلى الوحدة : التيار الأول وهو تيـار المعتدلين المنادين بالاصلاح . والثانى تيار الثورة ، والثالث تيار يتزعمه البابا بيوس التاسع وهو تيار معتدل ويمكن إلحاقه بتيار المعتدلين المصلحين . وكان الناس فى ذلك الوقت فى شبه ذهول،لأن أبعد ما كان يتصوروه أن يروا بابا محبا للحرية والديمقراطية.

بدأت حركة البابا بيوس التاسع بداية متواضعة بعد اعتلائه كرسى البابوية فى منتصف عام ١٨٤٦ ، كان يؤمن بالفكرة التى نادى بها جيوبرتى وهى أن البابوية يجب أن تتبنى قضية الوحدة ، وأن تقود البلاد إلى الحرية والوحدة . ومع أن

الرجل لم يكن له دراية بالسياسة ، ولم يكن مدركا لخطورة العمل الذى تصدى له ، ولا للعقبات التى تعـــرض طريقه ، إلا أنه كان يظن فى نفسه محط آمال الشعب الإيطالى ، وأن العناية الالهية قد أصطفته للقيام بهذه المهمة المقدسة .

بدأ البابا عمله بإصدار عفو عام عن كل المسجونين السياسيين والمنفيين ، فكان لهذا القرار مفعول السحر لدى الجماهير التى وجدت فيه المنقــــذ والمخلص ، والتى التفت حوله تؤيده بكل قوة وحماس . ثم أعقبت هذه الخطوة بتخفيف الرقابة على الصحف وتعديل نظم الحكم .

كان لتلك الإجراءات التى لانصفها بالثورية الحقة صداها فى كل أنحاء إيطاليا فارتعدت فرائص الحكام المستبدين،وخشى مترنيخ من تطور الأمور فى غــــير صالح النمسا ، وأخذت القوى الرجعيـة تتحفز للقضاء على روح الثورة . ولكن رغم ذلك ظل البابا سائراً فى الطريق الذى رسمه لنفسه ، وإن كان لا يلتقى مع طريق الثوار ، إلا أنه بداية مبشرة على كل حال .

وقد وجدت الخطوات التى خطاها البابامن إنشاء مجلس للوزراء لمناقشة المسائل العامة وتأسيس مجلس بلدى لمدينة روما استحسانا من مازينى الذى ذهب فى تفاؤله بهذه الإجراءات إلى حد أنه ظن بأن الوحدة قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التحقيق .

على أن البابا لم يكن مستعداً لأن يذهب مع الثوار إلى الحد الذى يريدونه ، لاسيما وأن الثورات التى قامت فى أنحاء إيطاليا متأثرة بموقفه قد أزعجته ، ولكن اندفاع الجماهير وراءه جعل من الصعب عليه الانسحاب أو التراجع دفعة واحدة ، فالخوف من عواقب التراجع هو الذى دفعه إلى المضى قدما نحو الأمام على طريق الثوار .

ففى عام ١٨٤٨ يعلن إصدار الدستور الجديد، على أن تكون الهيئة التشريعية فى يد مجلسين ، ولكنه أبقى سلطات مجلس الكرادلة المقدس كجزء من النظام السياسى الجديد ، ولم يكن للهيئة التشريعية الحق فى اصدار قوانين تتعارض مع قوانين الكنيسة . فهذا القيد قلل الى حد كبير من سلطة البرلمان فى التشريع ، وجعل سلطة الكنيسة فوق متناول البرلمان .

وفى ذلك الوقت تحدث حادثة تضع البابا فى مكانه الصحيح من القضية الايطالية ، وذلك بقيام الحرب بين ايطاليا الشمالية والنمسا ومعارضة البابا لاشتراك روما فى تلك الحرب . ولما كانت الحرب تمثل صراع القوى التحررية فى ايطاليا ضد قوى الاستبداد ممثلة فى النمسا كقوة أجنبية ، فقد فسر موقف البابا على أنه قد تخلى عن ركب الاحرار . وسرعان ما بدأت ردود الفعل قوية فى روما ، فاغتيل وزير البابا الأول ، وأخذت تسيطر على مجريات الأمور فى روما العناصر المتطرفة الميالة الى الشدة والعنف . وأمام هذا التيار الجارف الذى لا قبل للبابا عليه يفر من روما ملتجئا الى جايتا Gaeta بمملكة نابولى . حاول البابا بهذا العمل أن يتنصل من نتائج عمله ، فالثورة التحررية كانت أقوى منه ، وكانت تتعدى مفهومه للحرية التى أرادها .

وقد حاول حكام ايطاليا الآخرين محاكاة البابا بيوس التاسع فى خطوته التحررية لأسباب متعددة ، منها محاولتهم منافسة البابا فى ذيوع الصيت وتحويل انظار القوى التحررية فى ايطاليا اليهم . أو خوفا من غضبة الجماهير ومطالبتها بتطبيق نظم أكثر تحررا مما هم خاضعين له . أو كسبا للوقت ومداراة الجماهير ريثما يتمكن من ضرب الحركة التحررية فى وقت ملائم .

على أى حال سار الملك فرديناند ملك نابولى وصقلية فى نفس الاتجاه الذى

سلطة البابا ، بل لقد سبق البابا فى منح مملكته دستورا ، مما دفع البابا الى محاكاته.
وخلاصة الحركة التى قامت فى نابولى أن انتشار المبادىء الثورية فى الجنوب دعا سكان مدينة بالرمو Palermo بجزيرة صقلية أن يوحدوا صفوفهم ، وأن يطالبوا الحكومة فى بيان أصدروه فى يناير ١٨٤٨ بتطبيق نظم جديدة تتمشى وروح العصر الحديث . وعززوا تلك المطالب بالثورة والاستيلاء على المدينة ودحر قوات الملك الذى وجد ألا قبل له على مواجهة الثورة فوافق على الاستجابة الى مطالب الجماهير،وعلى منحهم دستورا، بعد أن أصدر عفوا عن المعتقلين السياسيين.

كذلك انتقلت دعوى القومية الى دوقية توسكانيا ، وطالب الأهالى الدوق الأعظم ليوبولد الثانى بحكم البلاد حكما تحرريا،فتظاهر بالموافقة وقام ببعض تنازلات زائفة لم ترض أهالى البلاد ، فاضطر الى منحهم دستورا شبيها بدستور نابولى .

بيدمونت وقضية الوحدة

على أن أخطر حركة قامت فى ايطاليا هى حركة بيدمونت (مملكة سردينيا) ، نظرا لتوافر بعض المقومات التى لم تتوافر لأية ولاية أخرى فى ايطاليا ، فأولا كان على رأس تلك المملكة الملك شارل البرت المعروف بعدائه الصريح للنمسا ورغبته الأكيدة فى قيام وحدة ايطالية تحت زعامته ، ولكنه لم يكن يميل الى الثوريين ويخشى من اتجاهاتهم على سلامة مملكته . وكان يؤثر أن يحكم ايطاليا كملك مستبد وأن يقوم بالوحدة دون معاونة القوميين التحرريين .

ثانيا : كان بمملكة بيدمونت صحافة قومية لها خطرها وتتمتع بشىء من الحرية ، وتؤمن بقضية الوحدة ، وتضعها فى المقام الأول .

ثالثا : وجود الكونت كافور Count Cavour، وكان يرأس تحرير صحيفة البعث Risorgimento ، وممن يؤمنون بالوحدة ويكرسون لها جهودهم ،

ودوره فى قيام الوحدة الايطالية يفوق دور مازينى وغاريبالدى والبابا بيوس التاسع.

طالب القوميون الايطاليون الملك شارل بمنح البلاد دستورا يتمشى ورغبات البلاد وآمالها العراض فى الحرية والوحدة ، وكان الملك لا يعارض فى الوحدة ، ولكنه كان يعارض الحرية الدستورية خوفا على عرشه . ووجد الملك أن عليه سلوك أحد طريقين أما الرفض ومواجهة غضب الشعب ، أو النزول على رغبة اهالى البلاد وتجنيب البلاد الفوضى والاضطراب . وتم بالفعل إصدار دستور فى فبراير سنة ١٨٤٨ على نمط الدستور الانجليزى . وبذلك وضع الملك شارل اساس الحكم الدستورى الذى سيسود ايطاليا الموحدة فيما بعد .

أمام هذه الموجة العارمة من الثورات التى اجتاحت ايطاليا فى مستهل عام ١٨٤٨ متأثرة بثورة فرنسا (فبراير ١٨٤٨) ضد ملكها لوى فيليب ، كان لا بد أن يتزعزع النظام الاستبدادى النمسوى الذى يسيطر على شمال ايطاليا وعلى دوقيتى بارما ومودينا ، والبندقية . لا سيما بعد قيام الثورة فى النمسا وفرار مترنيخ (مارس ١٨٤٨) حامى الاستبدادية وعدو الحركات التحررية الاول . فقامت الثورة فى ميلان ، وأطاحت بحكم النمسا ، وكذلك فعلت بحكومات البندقية وبارما ومودينا .

انقسمت ايطاليا الى قوتين متصارعتين ، قوة النمسا المعادية لحركة التحرر والوحدة ، وقوة الثوار فى مختلف اجزاء ايطاليا تؤيدهم وتؤازرهم قوة مملكة سردينيا . وكان الاحتكام الى السلاح هو الوسيلة الوحيدة لحماية الحرية من أعدائها . كما أن النمسا لم يكن من السهل عليها أن تقبل الهزيمة صاغرة ، وأن تستسلم لانصار الحرية ، وهى التى لم تدخر وسعا منذ هزيمة نابليون على اقرار

الأوضاع الاستبدادية فى اوربا بمختلف السبل .

وإذا قارنا بين المعسكرين المتناحرين قبل خوض المعركة نجد :

اولا : أن معسكر النمسا كان يفوق معسكر الوطنيين الايطاليين بأشياء ، منها حسن تنظيم الجيش النمسوى واستعداده إذا ما قورن بجيش الولايات الايطالية .

ثانيا : كان لا يزال على رأس الجيش النمسوى القائد الكبير رادتسكى ، وهو من أكبر قواد ذلك العصر ، ولم يكن يقابله أحد فى المعسكر الايطالى .

ثالثا : لم يكن تضامن الولايات الايطالية قويا ، فالحزازات القديمة التى كانت بينها أخذت تنعكس على تصرفاتها خلال المعركة ، وكان لهذا أسوأ الأثر على المعسكر الايطالى .

رابعا : الاختلاف الواضح بين الولايات الايطالية حول شكل الحكم فى ايطاليا بعد اتمام الوحدة ، فكل من الملكيين والجمهوريين كان يريد أن تكون له الغلبة فى النهاية .

وكان الفوضويون يقفون لمحاولة الطرفين بالمرصاد. وفى ذلك الوقت ظهر مازينى على مسرح الاحداث فى ميلانو وحاول أن يعبىء أنصار الجمهورية للاستفادة من الموقف والاطاحة بأتباع الملكية .

كذلك كان نظام الحكم مثار جدل بين الايطاليين ، فهل تتم الوحدة فى صورة اندماج ، أم تنشأ بين الولايات الايطالية جامعة ايطالية أو رابطـــة . كل تلك الاشياء كانت مثار نزاع داخل المعسكر الايطالى ، ولم يصل فى شأنها الى اتفاق يرضى جميع الاطراف المعنية بالأمر .

خامسا : لم يكن كل حكام الولايات الايطالية تقريبـاً مخلصين فيما اتخذوه

من خطوات دستورية تحت ضغط الأهالى. ولذا ما أن منى المعسكر الايطالى بالهزيمة إلا وتنكر كل حاكم للدستور وانقلب عليه وانضم للمعسكر الرجعى، وكان معولا لهدم مكاسب الشعب .

سادسا : استنكار البابا للحرب قدشجع الحكام الايطاليون على عدم الاستمرار فيها وكان هذا الموقف من قبل البابا بيوس التاسع فيه نهايته كشخصية مؤثرة فى مجريات الأحداث فى ايطاليا ، خصوصاً وأن فراره الى جيتا قد اخرج الأمر من يده ووضعه فى أيدى الجمهوريين .

من هذا العرض الموجز لامكانيات كلا الطرفين المتصارعين يتبين لنا أن النمسا سيكون لها الغلبة فى النهاية رغم ما أصابها من هزائم فى أول الأمر . ففى معركة كستوزا Custozza (٢٥ يوليو ١٨٤٨) اندحرت قوات ايطاليا تحت قيادة شارل ألبرت ملك سردينيا أمام قوات النمسا بقيادة رادتسكى فتنهـــار آمال الايطاليين وتنسحب فلول جيش شارل البرت ، ويرفض غريبالدى التسليم ويعتصم بالجبال لمواصلة حرب العصابات ضد النمساويين .

كانت الهزيمة بمثابة إشارة البدء للحكام المستبدين فى الولايات الايطالية - فيما عدا مملكة سردينيا - لتقويض النظم الدستورية التى منحوها لشعوبهم . وسادت ايطاليا موجة من الحكم الرجعى الاستبدادى بمدموجة من البطش والتنكيل والاعتقال .

أعلنت الهدنة بين الطرفين المتحاربين توطئة لوضع التسوية النهائية . وعندمـا رفضت سردينيا قبول شروط الصلح النمساوية استأنفت القتال من جديد، وحدثت بين الجانبين معركة نوفارا Novara (٢٣ مارس ١٨٤٩) انهزم فيها الملك شال البرت ، واضطر فى النهاية الى التنازل عن العرش لابنه الملك فيكتور عما نويل الذى ستتم على يديه الوحدة الايطالية .

حاول البابا بيوس التاسع ان يسترجع عرشه المفقود فى روما ، ولم يكن فى

استطاعته أن يزحزح الحكم الجمهورى الثلاثى الذى أقامه مازينى Mazzini وأرمللى Armellini وسافى Saffi والذى أستند على قوة غاريبالدى العسكرية . ولم تكن تلك الحكومة تواجه عداء البابا فحسب ، بل عداء النمسا أيضا التى لا ترضى بأى حال من الأحوال ببقاء تلك الحكومة الثورية فى إيطاليا .

لم يكن يهم البابا شيئا فى إيطاليا سوى استعادة ملكه ، ولو كان ذلك على حساب شعب إيطاليا وكرامته وعلى حساب قضية الوحدة . فرأى أن يستعين بقوة خارجية ، وكانت فرنسا فى عهد لوى نابليون (نابليون الثالث) على استعداد للقيام بهذا الدور . لاسيما وأن إيطاليا كانت المجال الطبيعى لمنافسة النمسا . زحفت قوات فرنسا فى اتجاه روما ، فقوبلت بمقاومة شديدة من قوات غاريبالدى ردتها على أعقابها خاسرة ، فعاودت القوات الفرنسية الكرة مرة ثانية ونجحت فى دحر قوات غاريبالدى وإرغامه على الفرار فى نهاية الأمر .

أما البندقية التى خرجت عن حكم النمسا وأقامت نظاماً جمهورياً ثورياً لم تقو على مواصلة القتال بعد إنتصار النمساويين ، فخرت مرة ثانية صريعة الحكم النمساوى الاستبدادى .

أثبتت ثورات ١٨٤٨ فى إيطاليا مدى استعداد الشعب الإيطالى على التضحية فى سبيل الوحدة ، ومدى الحماسة لدى الجماهير لهذا المطلب المقدس . ولكنها أثبتت فى نفس الوقت أن وجود قوتين كبيرتين تتصارع النفوذ فى إيطاليا ، وهما النمسا وفرنسا ولاسيما النمسا يحول دون قيام تلك الوحدة . كما أنها أثبتت أيضاً أنه دون معونة خارجية يتعذر تحقيقها ولذا كان على إيطاليا أن تلجأ إلى قوة خارجية تعينها على بلوغ تلك الغاية . وكان هناك مجال كبير لاستغلال التنافس القائم بين

الدولتين الكبيرتين النمسا وفرنسا فى تحقيق الوحدة . ولقد اختارت إيطاليا جارتها فرنسا لمعاونتها فى هذا السبيل .

ولكى تحصل مملكة سردينيا على تأييد فرنسا زجت بنفسها فى حرب القرم إلى جوار فرنسا وانجلترا وتركيا ضد الروسيا . ولم يكن لسردينيا مصلحة فى خوض تلك الحرب سوى كسب رضاء فرنسا ، والاعتراف بها كدولة لها شأنها فى مؤتمر الصلح . وقامت بإمداد حليفاتها بـ ١٥٠٠٠ جندى مساهمة منها فى تلك الحرب .

لم تذهب محاولات التحرر والوحدة التى قامت فى ١٨٤٨ أدراج الرياح ، فهى وإن فشلت فى الظاهر إلا أنها قد نجحت إلى حد كبير فى إيقاظ الوعى القومى فى إيطاليا بصورة واضحة ، وكان العامل الأكبر فى ذلك مازينى الذى كان يؤمن إيمانا عميقاً بالقومية الإيطالية ، فإيطاليا المتحدة المتحررة الجمهورية الديمقراطية هى المثل الأعلى الذى يسعى جاهداً إلى تحقيقه .

ولم يكن التعلق الشديد بالقومية ، والتغنى بها ، وبذل الروح والنفس فى سبيلها بغريب عن القرن التاسع عشر ، عصر القوميات ، عصر بزوغ شمس الدول القومية التى أثرت فى تاريخ أوربا تأثيراً كبيراً من الناحيتين السياسية والعسكرية .

حكمت النمسا شمال إيطاليا بعد فشل ثورات ١٨٤٨ حكماً استبدادياً مطلقاً ، وانعكس هذا النوع من الحكم على ولايات وسط إيطاليا ، وممتلكات البابا ، ومملكة نابولى . ووجد ملوك وحكام تلك الولايات فى النمسا السند الطبيعى لحكمهم الاستبدادى . ولم يكن هناك فى حقيقة الأمر فى كل إيطاليا مكان يرفرف عليه علم الحرية المثلث الألوان ، ويلجأ اليه الأحرار الفارين من بطش الطغاة المستبدين سوى مملكة سردينيا .

كافور وحركة الوحدة

وبوصول كافور الى منصب الوزارة فى عام ١٨٥٢ تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ حياة إيطاليا ، وفى تاريخ الوحدة الإيطالية . تشبع كافور فى شبابه بالآراء التحررية ، وانغمس فى الحياة السياسية فى إيطاليا. وقد ساعده على تفهم التيارات السياسية فى أوربا وقتذاك سفره إلى إنجلترا وفرنسا ودراسته للاوضاع السياسية فى هاتين الدولتين الكبيرتين . وكان يؤمن بالشعب ويرى أن الثقة به هى السبيل لتحقيق آمال إيطاليا فى الحرية والوحدة . وأهم ما تمتاز به سياسة كافور هى واقعيته ، وإدراكه الحقيقى للعقبات التى تعترض طريقه للوصول إلى غايته المنشودة ورغم إيمانه بالشعب وبقدرة مملكة سردينيا على جمع قلوب الإيطاليين حولها وصولا إلى الوحدة ، إلا أنه كان يعلم أن الايطاليين لن يستطيعون وحدهم تحقيق الوحدة ، وأن من الحكمة الاعتماد على قوة خارجية تساندهم وتشد من أزرهم . وقد وجد كما اسلفنا فى حرب القرم الفرصة لكسب حلفاء وأصدقاء ، فاشترك فيها وأبلى الإيطاليون بلاء حسنا فى موقعة سرنايا Cernaya . وأستطاع كافور بذلك أن يجلس على مائد الصلح فى مؤتمر باريس ١٨٥٦،وأن يعرض قضية بلاده على الاعضاء ، وأن ينال عطف وتأييد انجلترا ، وأن يعترف بمملكة سردينيا كدولة لها أثرها فى مصير ايطاليا ولها مكانها فى الأسرة الأوربية .

كانت حرب القرم تجربة للتعاون بين سردينيا وفرنسا أسفرت عن توطيد العلاقات بين البلدين ، وكسب كل من نابليون الثالث وكافور الثقة فى الآخر . ومن هذه النقطة بدأ كافور يواصل مساعيه لزيادة الترابط بين البلدين ، والعمل على كسب نابليون فى صف القضية الايطالية مستغلا العـــداء التقليدى بين فرنسا والنمسا .

وفى بلدة بلومبيير Plombiéres تقابل العاهلان (٢١ يوليو ١٨٥٨)

بدعوة من نابليون الثالث . وهناك تم الاتفاق بين الاثنين على أن تقوم فرنسا بتأييد سردينيا إذا ما دخلت الأخيرة الحرب ضد النمسا بشرط أن تتنـــازل سردينيا لفرنســـا عن نيس وسافوى ، وأن يزوج الملك فيكتور عمانويل ملك سردينيا ابنته الى ابن عم ملك فرنسا . على أن يتم قيام مملكة ايطاليا تحت حكم فيكتور عمانويل فى شمال ايطاليا بعد طرد النمساويين ، وأن تدخل تلك المملكة فى رابطة اتحادية تضم كل ايطاليا تحت رئاسة البابا .

وكان نابليون الثالث يهدف من وراء تلك الصفقة الى تحقيق أهداف ثلاثة : الأول القضاء على نفوذ عدوته النمسا فى ايطاليا . والثانية كسب أراض جديدة فى ايطاليا لضم نيس وسافوى . والثالثة إرضاء الكاثوليك فى فرنسا بتعيين البابا رئيسا للاتحاد الجديد . هذا بالاضافة الى أن الدولة الايطالية الجديدة ستكون على علاقة طيبة بفرنسا اعترافا بفضلها فى قيام الوحدة .

وفى نهاية عا ١٨٥٨ وقع الطرفان الفرنسى والسردينى معاهدة سرية تنص على تعهد فرنسا بامداد سردينيا بمئتى ألف رجل فى حالة دخولها الحرب ضد النمسا .

أخذ كافور - بعد أن اطمأن الى حليفه - فى تلمس الأسباب والمبررات لشن حرب على النمسا . ولكن بعد أن أعيته الحيل قدمت النمسا له تلك الفرصة بنفسها عندما وجهت انذارا الى مدينة تورين بنزع سلاحها ، وعززت هـــذا المطلب بارسال قواتها الى بيدمونت (١٩ ابريل ١٨٥٩) .

تكتلت معظم قوات حكام الولايات الايطالية خلف بيدمونت فيما عدا البابا بيوس التاسع الذى رفض الانضمام الى المعسكر الايطالى وكذلك ملك نابولى ، وكانت أبرز شخصيات هذا المعسكر الحربية غاريبالدى الذى كان يقود جماعة « صيادى الألب » ، وهم من المغامرين الايطاليين شديدى البأس والقوة .

أما معسكر النمسا فكان يضم جيشين . جيش النمسا الاتحـــادى ، ووقف الى جانبه على أهبة الاستعداد الجيش البروسى ، بحـكم أن بروسيا دولة المانية شأنها شأن النمسا ، وأن من صالح الدولتين فى تلك المرحلة أن يتكاتفا ضد تدخل فرنسا وضد القوات الايطالية .

وفى ساحة القتال الشهيرة بشـــمال ايطاليا إلتقت قوات بيدمونت تؤازرها قوات فرنسا بالجيش النمسوى فى معركة ماجنتا Magenta (٤ يونيو ١٨٥٩) انتصرت فيها القوات الفرنسية الايطالية ، وتقهقرت أمامهـا قوات النمســا حيث التقى الطرفان مرة ثانية فى سولفرينو Solferino (٢٤ يونيو ١٨٥٩) انتصـر فيها الجانب الفرنسى الايطالى بفضل قوة فرنسا .

وفى الوقت الذى وصلت فيه القوات الفرنسية الايطالية المتحـالفة الى ذروة انتصاراتها ، ولاح للايطاليين أن الوحدة أصبحت قاب قوسـين أو أدنى من الظهور ، انقلب موقف الامبراطور نابليون الثالث فجأة من التحمس الشـديد الى الرغبة فى إنهاء الحرب والثمرة على وشك النضوج .

ولنتساءل ما هى الأسباب التى دفعت الامبراطور الفرنسى الى الوقوف هـذا الموقف المفاجىء ، لا سيما وأن قواته قد انتصرت على قوات النمســا ، وأصبـح الطريق ممهدا لقيام وحدة ايطالية ، بعد انحسار النفوذ النمسوى كلية عن ايطاليا .

اذا حاولنا تفسير هذا المسلك فى ضوء الظروف السياسية التى أحـاطت بتلك الحرب ، نجد أن نابليون الثالث بعد انتصاره على النمسا قد حقـق ما كان يصبـو اليه من القضاء على نفوذ النمسا فى ايطاليا ، وفى نفس الوقت قام بالتزاماته كاملة ازاء بيدمونت ، ووجد أن الاستمرار فى الحرب ليس من مصلحة فرنسا فى شىء ، فمواصلة عدائه للنمسا سيجر عليه سخط بروسيا التى كانت تقف قواتهـا على أهبـة

الاستعداد لنصرة الالمانيين النمساويين ، خصوصاً وأنها دخلت فى مفاوضات سياسية مع انجلترا وروسيا بشأن التدخل فى النزاع القائم بين النمسا وفرنسا .

ثانياً : شعور نابليون الثالث بعد انتصار الايطاليين أن قيام وحدة ايطالية على حدود فرنسا الشرقية ليس من مصلحتها فى شيء . فمهما كان عداؤه للسياسة النمساوية فى ايطاليا ، فهذا العداء أهون عليه من قيام دولة موحدة فتيـــة الى جوار فرنسا .

ثالثاً : أن انتهاء الحرب على هذه الصورة ـ رغم انتصار فرنسا ـ فيه خدمة كبيرة للنمسا التى كانت حريصة على إنهاء الحرب بأى ثمن كى تستطيع تضميـــد جراحها . فإتمام صلح بين الدولتين يمنـــح النمسا امتيازات قليلة فى ايطاليا فيه ترضية كبيرة للنمسا . وكان نابليون حريصاً على رضائها ليتخذ منها حليفاً فى المستقبل إذا ما ساءت العلاقات بينه وبين بروسيا ، مستغلا التنافس الموجود بين الدولتين الالمانيتين النمسا وبروسيا .

لكل تلك الأسباب مجتمعة رأى نابليون الدخول فى مفاوضات مع النمسا دون علم بيدمونت أو موافقتها ، فيرسل مبعوثه الجنرال فليرى Fleury الى عاهل النمسا فرنسيس جوزيف يعرض عليه الهدنة توطئة لعقـــد صلح بين الطرفين .

وجد هذا العرض أيما ترحيب من الجانب النمسوى، لا سيما وأن الأحوال فى النمسا كانت مضطربة ، هـــذا فضلا عن خوف الامبراطور النمسوى من منافسة بروسيا فى الشئون المالية . تقابل العاهلان فى فيلافرانكا Villafranca حيث وقعا الهدنة (٨ يوليو ١٨٥٩) . وبعد ذلك تم التصديق على مقدمات

الصلح (١١ يوليو ١٨٥٩) ، وتنص على اعتراف الدولتين بقيام اتحاد ايطالى برئاسة البابا من الناحية الاسمية ، مع حثه على ضرورة ادخال اصلاحات فى ممتلكاته ، وأن تتنازل النمسا عن لومبارديا لبيدمونت ، وأن تستمر سيطرة النمسا على البندقية مع دخولها الاتحاد الايطالى . وكذلك عودة حكام مودينا وتوسكانيا وبارما الى مناصبهم من جديد . على أن تعرض تلك القرارات على مؤتمر للدول المعنية بالأمر للعمل على إقراره.

كان هذا الاتفاق بين الدولتين ضربة شديدة وجهت الى بيدمونت بصفة خاصة والى الايطاليين بصفة عامة . فالترحيب الحار الذى لقيه نابليون الثالث فى ايطاليا كنصير للحرية والوحدة انقلب الى سخط شديد . بل لقد اتهمه الايطاليون بخيانة القضية الايطالية والتغرير بهم وتسليمهم الى اعدائهم .

لكن الامور لم تسر وفق ما يشتهى نابليون فقد عارضت ولايات رومانا وبارما وتوسكانيا ومودينا عودة الحكام السابقين، وقامت بثورة مطالبة الانضمام فى وحدة تحت حكم الملك فيكتور عمانويل . كما وقف البابا من تشكيل الاتحاد الايطالى موقفاً سلبياً ، بل هو أقرب إلى المعارضة منه إلى السلبية .

أدرك كافور أنه لن يستطيع حل مشكلة وسط ايطاليا إلا بالتعاون مع نابليون الثالث ، وكان مستعدا لدفع الثمن الذى تعهد به لنابليون من قبل ثمنا لتحالفه ، أى إعطاء نيس وسافوى لفرنسا . ولكن كافور رأى أن يتبع فى ذلك اسلوبا يرضى عنه الايطاليون ، ألا وهو إجراء استفتاء عام فى كل ولايات وسط ايطاليا بما فيها نيس وسافوى . فأسفر الاستفتاء عن فوز فرنسا بنيس وسافوى بأغلبية كبيرة ، أما باقى الولايات فقد طالبت بالدخول فى وحدة مع مملكة سردينيا أو ما أصبح يطلق عليها فى ذلك الوقت اسم « ايطاليا » .

ساقط من اصل المصور

ساقطة من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقط من اصل المصور

ساقطة من اصل المصور

العلاقات بين النمسا وبروسيا ، ألا وهي مشكلة شلزفيج وهولشتين . وتتلخص هذه المشكلة فى أن المقاطعتين المذكورتين كانتا تحت إشراف الدنمرك . وكانت المقاطعة الأولى تتمتع بنوع من الاستقلال وتغلب عليها الصبغة الدنمركية . أما المقاطعة الثانية فكانت المانية إلى حد كبير ، وكانت عضوا فى الاتحاد الألمانى طبقا لمعاهدة فينا . ولكن رغم عضويتها هذه كانت تشرف على المقاطعتين وزارة واحدة .

تطلعت بروسيا إلى هاتين المقاطعتين ورأت أدماجها فى الدولة الألمانية ، رغم توقيعها على معاهدة لندن ١٨٥٢ بشأن المسألة الدنمركية والتى تنص على أن يؤول عرش الدنمرك بما فيه هاتين المقاطعتين إلى الأمير جلوكسبورج بعد وفاة الملك . على ألا يؤثر ذلك فى وضع مقاطعة هولشتين بالنسبة للاتحاد الألمانى . ووقع تلك المعاهدة مع بروسيا كل من النمسا فرنسا وبريطانيا . ولكن « دييت » فرانكفورت الممثل للاتحاد الألمانى رفض الموافقة على ذلك .

وعندما أعتلى الملك الجديد كرستيان التاسع عرش الدنمرك أصدر دستوراً جديداً يوحد ممتلكاته بما فيها المقاطعتين، فاحتج الأمير جلوكسبورج على ذلك وأيده دييت فرانكفورت . وأتفقت كل من النمسا وبروسيا على الدفاع عن حق الأمير وتنفيذ مقررات الدييت ، مستغلتان فرصة انشغال دول أوربا الكبرى إلى حدما عن قضية الدنمرك ، ففرنسا كانت مشغولة بمسألة المكسيك، وانجلترا لم تكن مستعدة للدخول وحدها ضد النمسا وبروسيا ، ووقفت الروسيا على الحياد مجاملة لبروسيا ورداً لجميلها فى المسألة البولندية .

تدخلت قوة الدولتين النمسوية والبروسية وهاجمت الدنمرك وأرغمت الحكومة على توقيع معاهدة فينا (٣٠ أكتوبر ١٨٦٤) معها وفيها تنازل ملك الدنمرك عن

كل حقوقه على دوقيتى شلزفيج وهولشتين ، بالاضافة إلى لاونبرج لملكى النمسا وبروسيا . كما تعترف الدولتان النمسوية والبروسية بكرستيان التاسع ملكا على الدنمرك ضاربة عرض الحائط بحقوق الأمير جلوكسبورج وبقرارات دييت فرانكفورت .

لن يكون اشتراك الدولتين النمسوية والبروسية فى حكم الدوقيتين إلا جلبة لزيادة التنافس بينها ومحاولة كل منها الاستئثار بالسلطة دون الأخرى ، مما سيؤدى فى نهاية الأمر إلى نشوب حرب بينها .

أستغل بسمرك تطلع إيطاليا إلى ضم البندقية الخاضعة لحكم النمسا إلى الحكومة الايطالية الجديدة ، ورأى كسب إيطاليا إلى جانبه فى الصراع المرتقب بينه وبين النمسا . فاتفق معها على الوقوف الى جانبها فى أى حرب تقع بينها وبين النمسا ، وألا تعقد ألمانيا صلحاً مع النمسا قبل أن تحصل إيطاليا على البندقية . كما استطاع بسمرك كذلك شراء حياد فرنسا فى مقابلة بياريتز Biarritz .

تهيأت الظروف لقيام الحرب بين الدولتين ، فلم يكن حكم الدولتين لدوقيتى شلزفيج وهولشتين مرضياً عليه منها . كما كان بسمرك يواجه متاعب داخلية نتيجة لمعارضة البرلمان لسياسته . فكان لابد لبقائه فى الحكم أن يوجه أنظار الألمان إلى معركة خارجية . هذا بالاضافة أن الموقف الدولى كان فى صالحه إلى حد كبير .

قامت الحرب بين الطرفين فى ١٤ يونيو ١٨٦٦ وكانت سريعة وخاطفة انتهت بعد ثلاثة أسابيع من قيامها فى موقعة سادوفا (ويسميها الألمان كونيجراتز Koniggratz) فى ٣ يوليو ١٨٦٦ . ولم يكن لتحالف الايطاليين أية فائدة سوى ارغامهم النمساويين على حجز قوات كبيرة العدد فى ايطاليا ، بينما قواتهم

قد انهزمت هزيمة منكرة فى موقعة كستوزا Custozza (٢٤ يوليو ١٨٦٦) أمام قوات النمسا . وكذلك أنهزم الأسطول الايطالى أمام أسطول النمسا فى معركة ليزا Lissa .

ورغم انتصار قوات بسمرك فلم يشأ الذهاب فى الحرب إلى أبعد من هذا المدى ، فلم يكن هدفه التوسع فى الأراضى النمساوية بقدر ما كان وسيلة لتحقيق الوحدة الألمانية . ولهذا رأى من الحكمة عقد صلح لا يغضب النمسا حتى لايتيح لنابليون فرصة التدخل ، وهو ما كان يحلم به . وفى نفس الوقت فالنمسا دولة ألمانية وبسمرك فى حاجه اليها فى صراعه المقبل مع فرنسا . ويوقع الصلح فى معاهدة براغ فى ٢٣ أغسطس ١٨٦٦ وفيه توافق النمسا على عدم التدخل فى شئون الولايات الالمانية وتتنازل عن البندقية لايطاليا .

كان انتصار بسمرك خطوة هامة على طريق الوحدة ، وكان فى نفس الوقت هزيمة غير مباشرة لفرنسا . وترتب على ذلك أن اختفاء النمسا كنافس لبروسيا أفسح المجال أمام بروسيا لمواجهة فرنسا وتحقيق الخطوة الثانية والأخيرة للوحدة .

وكان بسمرك لايقتصر على سياسة القوة وحدها بل يستعمل الدبلوماسية أيضاً ، فيقوم بتقوية الجيش ولو على حساب الدستور . ونجده ينجح فى ميدان السياسة كما ينجح فى ميدان الحرب ، فكسب حياد الروسيا ، وعمل على كسب ود إيطاليا بمساعدتها ضد النمسا فى مقابل ضم البندقية اليها إذا ما قامت حرب بينها وبين النمسا . ويعمل أيضا على كسب حياد انجلترا فى حربه ضد النمسا وفرنسا. وكان يظن أنه يستطيع كسب حياد انجلترا فى أى حرب أوربية ، وقضى على الاتحاد الالمانى فى ١٨٦٦ ، ووضع مشروعا للاتحاد قدمه للولايات الالمانية وخيرها بين قبوله

أو الحرب ، ولقد حارب فى ثلاث جهات مرة واحدة، فاستولى على فرنكفورت وأنهزمت قوات الجنوب ، وأعترفت النمسا بإلغاء الاتحاد القديم ، وأصبحت بروسيا سيدة ألمانيا بعد انتهاء المنافسة بينها وبين النمسا . وعلى أى حال كان نجاح بسمرك السياسى والحربى داعيا إلى تعضيد الشعب لسياسته فقلت المعارضة وانتهت المشكلة بوضع دستور عام للاتحاد الألمانى فى ١٦ ابريل ١٨٧١ .

ويرجع نجاح الوحدة إلى عدة عوامل منها رابطة اللغة والجنس والثقافة والتاريخ. هذا فيما يختص بالعوامل الداخلية ، أما العوامل الخارجية ، فان الثورات التى أجتاحت أوربا فى الفترة ما بين ١٨١٥ ، ١٨٤٨ قد أيقظت الشعور القوى لدى الألمان . كما أن ثورة ١٨٤٨ قد عصفت بالامبراطورية النمساوية وكادت تحطمها، ولكنها لم تعصف بالملكية البروسية لأنها كانت أكثر اعتدالا من الملكية النمساوية. كما أنها منحت الشعب دستوراً فى نفس السنة . ومن أهم العوامل التى ساعدت على الوحدة هو بسمرك نفسه الذى أخذ على عاتقه تقوية بروسيا فى الداخل والخارج فقوى الجيش رغم معارضة البرلمان . كما عمل على توطيد مركز بروسيا الخارجى والعمل على ألا تحارب فى جهتين فى وقت واحد . وكان يعمل على توثيق الروابط بين عائلة رومانوف وعائلة هوهنزلرن ، فكسب عطف الروسيا فى حربه مع الدنمرك . كذلك نجده يعمل على عزل النمسا من الناحية السياسية . وفى نفس الوقت يحاول الاتفاق مع نابليون الثالث على أنه إذا قامت بروسيا بحرب ضد النمسا فعلى فرنسا الوقوف على الحياد . وفى نظير ذلك تأخذ فرنسا بلجيكا أو لكسمبرج . وكان نابليون الثالث يرغب فى قيام هذه الحرب لاضعاف قوة كل من الدولتين فيستطيع بذلك التدخل بينهما وإملاء شروط فرنسا عليهما ، ويعدل حدود فرنسا الشمالية . ولكن بسمرك كان يعرف أن بروسيا ستنتصر بسرعة ولن تعطى الفرصة لفرنسا ، فكانت دبلوماسية بسمرك تسبق حروبه. ولقد نجح بسمرك فى سياسته

ضد النمسا فعزل فرنسا وكسب حياد الروسيا وطرد النمسا من ألمانيا ، فأصبحت النمسا تتجه فى سياستها اتجاها شرقياً ، وأنفردت بروسيا بالزعامة . ولم يصبح هناك مناوىء للوحدة سوى فرنسا ولذلك نجده لا يقسو على النمسا فى شروط الصلح كى لا تنضم إلى فرنسا إذا ما حاربها . وكذلك وعد الروسيا بحياد البحر الاسود وكسب عطفها وبهذا لم يعد للنمسا أى مجال التدخل فى الحرب التى تقع بين فرنسا وبروسيا .

ولكن ربما تتدخل انجلترا فى الحرب من حسن الحظ كانت وزارة جلادستون مهتمة بالمسألة الدستورية ومسألة إيرلندة . ويقوم بسمرك بنشر بعض الوثائق السرية التى تمت بينه وبين نابليون الثالث مبيناً رغبة فرنسا فى ضم بعض أجزاء الراين وبلجيكا اليها ، فيثور الرأى العام الانجليزى فى صالح ألمانيا . وكان الشعب الانجليزى يعتقد أن فرنسا تستطيع الانتصار على الجيوش البروسية انتصاراً تاما ، وكان ذلك رأى الساسة الانجليز فى ذلك الوقت ، ولهذا لم تهتم انجلترا بالحرب وساعد انتصار بروسيا فى سادفا (٣ يولية ١٨٦٦) وسيدان (٢ سبتمبر ١٨٧٠) على تكوين وحدتها بقوتها هى وليست بمساعدة خارجية. وهى تختلف عن الوحدة الايطالية التى لم تتم إلا بمساعدة فرنسا وبمساعدة بروسيا ضد النمسا وفرنسا . ولم تتم إلا ١٨٦٦ ، ولكنها لم تتم بصفة نهائية إلا فى ١٨٧٠ عندما أضطرت فرنسا إلى سحب جنودها من روما بعد هزيمتها فى سيدان .

ولكن هناك عوامل شبه بين الدولتين ، من انقسام الولايات ، وعوامل الاندماج، ووحدة اللغة والجنس . ثم أن كل منهما لم يتم إلا بعد قيام شخصية سياسية عظيمة، فقام بسمرك فى ألمانيا وكافور فى إيطاليا.

الباب الثاني

التاريخ الاقتصادى

الفصل التاسع

التطور الاقتصادى فى انجلترا

تطورها الزراعى والصناعى والتجارى
فى القرن التاسع عشر

إرتبط تطور انجلترا فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية بالموقف الدولى من جهة وبظروف انجلترا الداخلية من جهة أخرى . فالعوامل الداخلية والخارجية قد أسهمت إلى حد كبير فى تقدم انجلترا فى مختلف الميادين، وفى أسبقيتها على غيرها من الدول .

فاذا تناولنا الموقف الدولى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، نجد أن أهم ماشغل أذهان ساسة العالم فى ذلك الوقت هو قيـــام الثورة الفرنسية ، وماترتب على قيامها من زعزعة العروش الأوروبية المستبدة ، ومحاولة تلك العروش مقاومة مبادىء الثورة والقضاء عليها فى مهدها .

ولما كانت انجلترا دولة تسير على النظام الدستورى وكان برلمانهـــا يتمتع بسلطات واسعة لم تتمتع بها سائر البرلمانات الأوروبية فى ذلك الوقت ، لم تكترث أنجلترا فى أول الأمر لقيام تلك الثورة ولم تقف منها موقف العداء .فكان شعور الرأى العام الانجليزى بصفة عامة هو شعور العطف على مبادىء الثورة وعلى القائمين بها ولم يقتصر هـذا الشعور على أفراد الشعب فحسب ، بل تعـداه إلى رجال

السياسة أيضا، فالوزير الانجليزى وليم بت William Pitt كان معجبا بمبادىء الثورة ولا تختلف نظرته اليها عن نظرته إلى الثورة المجيدة التى قامت فى بريطانيا سنة ١٦٨٨ لتأمين حقوق الشعب الانجليزى والبرلمان ضد طغيان الملكية. ولم يجد أحد من الساسة الانجليز ما يدعو لمقاومة تلك الثورة، فللفرنسيين الحق فى الاحتفاظ بحقوقهم وفى اختيار طريقة الحكم التى تتفق مع مصالحهم ورغباتهم.

وكان هذا أيضاً هو موقف الكتاب والشعراء والمفكرين فى إنجلترا. ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى أحد الساسة الانجليز فى ذلك الوقت ويدعى ادمند بيرك Edmund Burke وكان يرى أن الثورة الفرنسية لن تنتهى بالمحافظة على حقوق الشعب، ولكنها ستؤدى فى النهاية إلى قيام دكتاتورية فى فرنسا. ولما كان أنصار هذا الرأى من البعيدين عن ميدان السياسة، وممن لا يتمتعون بسلطان سياسى، لذا لم يكن لرأيهم أثر يذكر فى السياسة الانجليزية إزاء الثورة، وظلت إنجلترا محتفظة بسلامها مع فرنسا فترة من الزمن، إلى أن استولى رجال الثورة على بلجيكا، فساءت العلاقات بين الدولتين، إذ اعتبرت انجلترا هذا العمل من قبل فرنسا عملا عدائيا موجها ضدها.

ومنذ ذلك الوقت اتخذت السياسة الانجليزية موقف العداء من فرنسا فكونت ضدها التحالف الدولى الأول والثانى والثالث إلى أن قضت على قوات فرنسا تحت زعامة نابليون فى عام ١٨١٥. فالموقف الدولى الذى وقفته انجلترا إزاء فرنسا منذ قيام الثورة حتى عام ١٨١٥ قد أثر فى تطورها الزراعى والاقتصادى والتجارى تأثيراً كبيراً.

التطور الزراعى فى القرن التاسع عشر

كانت انجلترا حتى أواخر القرن الثامن عشر دولة لها الصفة الزراعية وتكفى منتجاتها الزراعية حاجة السكان. كما أن دخل المشتغلين بالزراعة حسب

احصاء ١٧٧٠ يقدر بنحو ٦٦ مليونا من الجنيهات فى العام أى ما يزيد عن نصف الدخل الأهلى الذى كان يقدر وقتئذ بنحو ١١٩٫٥ مليون جنيه . فانجلترا حتى ذلك الوقت لم تكن قد تطورت صناعيا بحيث يمكن أن تغلب الصفة الصناعية على غيرها من الصفـــات ، لأن دخل الصناعة لم يكن يتجاوز خمس الدخل الأهلى تقريبا .

ورغم زيادة دخل المشتغلين بالزراعة فى ذلك الوقت عن المشتغلين بالصناعة فليس معنى هذا أن الزراعة كانت متقدمة على الصناعة ، بل سارت الزراعـة على الطريقة القديمة التى تعتمد على نظام الحقول الثلاثة The three field system ، تلك الطريقة التى كانت تضحى بثلث مساحة الأرض الزراعية كل عام كى تسترد الأرض خصبها ، نظرا لعدم معرفتهم بطريقة التسميد الحديثة . كما تميزت الزراعة فى ذلك الوقت بكثرة الملكيات الصغيرة بها .

ولكن حروب الثورة وحروب نابليون ، وما ترتب عليها من فرض نظام الحصار القارى على انجلترا ،قد ألجأت انجلترا الى الاهتمام بالزراعة اهتماما كبيرا ، خصوصا وأن انجلترا بعد عام ١٧٩٢ لم تستطع الاعتماد على منتجاتها الزراعية لسد حاجة السكان . فيجب عليها إذا ما أرادت أن تتحاشى أضرار سياسة الحصار القارى أن تعتمد على نفسها فى انتاج ما يكفيها من المواد الغذائية ومن المنتجات الزراعية، لتقلل بذلك الأعتماد على أوربا وعلى غيرها من الدول فى إمدادها بما تحتاج اليه .

ولهذا بدأ التطور الزراعى يتخذ طريقه الى بريطانيا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر تحت ضغط الظروف الخارجية المحيطة بها . وقد تميز هذا

الانقلاب الزراعى بميزات تختلف الى حد كبير عما تميز به الانقلاب الزراعى فى فرنسا . فبينما أعتمد هذا الانقلاب فى فرنسا على زيادة الملكيات الزراعية الصغيرة ، نجد العكس بالنسبة لبريطانيا ، إذ أتخذت الحكومة من سياسة الاكثار من الملكيات الكبيرة التى نمت على حساب الملكيات الصغيرة أساسا فى سياستها إزاء الاصلاح الزراعى ، وذلك لإيمان الحكومة الانجليزية بأن أصحاب الملكيات الكبيرة أقدر على النهوض بالمستوى الزراعى والانتاجى من أصحاب الملكيات الصغيرة .

وترتب على هذا الاتجاه من جانب الحكومة أن فقد عدد غير قليل من صغار الملاك أراضيهم الزراعية ، وأتجه بعضهم الى المدن المجاورة للاشتغال بالصناعة ، وفضل البعض الآخر البقاء فى الريف والاشتغال فى الأرض كعمال زراعيين .

كما تناول الاصلاح الزراعى فى انجلترا مسألة الأراضى المشاع Common land التى كانت ملحقة بكل قرية من القرى كمجال زراعى لها ، والتى وجد فيها صغار المزارعين مخرجا لهم ، وذلك باقامة أسيجة حولها لتحديدها أسوة بما أتبع فى الملكيات الزراعية بصفة عامة .

وقد تميز تطور الزراعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بمظاهر عدة :

أولى تلك المظاهر نمو الملكيات الكبيرة على حساب صغار الملاك . والسبب فى ذلك أن عددا غير قليل من صغار الملاك قد باعوا أرضهم فى أواخر القرن الثامن عشر لمن هو أقدر منهم على استغلالها الاستغلال الصحيح . كذلك شجع

الاقبال على تنمية الانتاج الزراعى فى أثناء حروب نابليون ، صغار الملاك على بيع أراضيهم بأثمان مرتفعة والاتجاه نحو الصناعة . ولهذا نمت الملكيات الكبيرة بسرعة فائقة . وكلما إزداد نمو تلك الملكيات كلما إزدادت حالة المشتغلين بالزراعة سوءاً ، وقل نصيبهم من دخل الأرض .

ونتيجة لهذا الاطراد فى النمو أن أصبح كبار الملاك يمثلون رأسمالية زراعية تشبه إلى حد كبير الرأسمالية الصناعية والرأسمالية التجارية ، وككل رأسمالية ليس هدفها التسلط الاقتصادى والسيطرة الاقتصادية فحسب ، بل والسيطرة السياسية أيضا . ولهذا أصبح معظم الاعضاء فى البرلمان الانجليزى من طبقة كبار الملاك ، الذين أتخذوا من مقاعد البرلمان سلاحا للدفاع عن مصالحهم وفى إرغام الحكومة الانجليزية على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بصيانة تلك المصالح .

وكان من أثر هذا التسلط السياسى إصدار الحكومة لقوانين القمح Corn Laws فى ١٨١٥ لحماية الانتاج المحلى من المنافسة الأجنبية . ويعتبر إصدار قوانين الغلال من أهم مظاهر السياسة الزراعية فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . ورغم أن هذه القوانين قد حمت الانتاج المحلى من القمح ، الا أن تلك الحماية كانت على حساب المستهلكين الذين أرغموا على شراء القمح بأسعار مجزية للمنتج لتحقيق مصلحة فئة قليلة من الناس يمثلون الرأسمالية الزراعية .

ولا يمكننا أن ننكر ما أدته الملكية الكبيرة من خدمات للزراعة ولزيادة الدخل القومى منها ، فالمالك الكبير كان أقدر بطبيعة الحال على استغلال أرضه أحسن أستغلال ، فلم يدخر وسعاً فى تسميدها وفى استخدام الآلات الزراعية الحديثة لزراعتها ، وفى ادخال أنواع جديدة من المنتجات الزراعية أستلزم

زراعتها الكثير من النفقات قبل أن تؤتى أكلها بعد سنوات .

كذلك كان للمالك الكبير الامكانيات الضخمة فى استصلاح الأراضى البور وفى زراعة الأرض بأنواع مختلفة من المحاصيل ، وفى التحكم فى بيعها فى الوقت المناسب دون أن تدفعه الحاجة إلى بيعها بمجرد حصادها كما كان الحال بالنسبة لصغار المزارعين .

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على نمو الزراعة وتقدمها فى ظل الملكيات الكبيرة التى أنتشرت بشكل واضح فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . ولكن رغم ذلك فقد أنطوى هذا النظام على عيوب جسيمة . منها استئثار كبار الملاك بالأرض وسيطرتهم على الزراعة ، فقد صرف الكثيرين من الزراع عن الاشتغال بالزراعة ، وفضل معظمهم إما الاشتغال بالصناعة أو ممارسة التجارة ، فأدى هذا بطريق غير مباشر الى نمو الصناعة والتجارة على حساب الزراعة الى الحد الذى أصبح فيه عدد المشتغلين بالزراعة يقل من ٣٤ ٪ من عدد السكان فى سنة ١٨١١ الى ١٦ ٪ فى سنة ١٨٥١ ، وأطردت هذه النسبة فى الانخفاض فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر من ٤٫٦٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٥١ الى ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٠١ .

وترتب على هذا التناقص فى عدد المشتغلين بالزراعة نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة . فمن الناحية السياسية سيطر كبار الملاك على مقاليد الحكم فى انجلترا وتحكموا فى مقاعد البرلمان الانجليزى ، وسخروا سياسة الدولة فيما يتعلق بالزراعة لمصلحتهم الخاصة . ولهذا حرم صغار الملاك والمزارعين ممن يمثلهم ويدافع عن مصالحهم فى هذا البرلمان .

أما من الناحية الاجتماعية فلقد أنقسم المشتغلون بالزراعة إلى طبقتين أساسيتين: الاولى طبقة كبار الملاك ممن يتمتعون بالسيطرة والجاه والأموال الوفيرة، وطبقة المزارعين الاجراء، وهي الطبقة الاكثر عددا والاقل نصيباً من خيرات الارض. ويتوسط هاتين الطبقتين طبقة المستأجرين للأرض ممن لا يرتبطون بالارض ارتباطا وثيقاً كالطبقتين السالفتين. ولكن بحكم استغلالها لما تحت يديها من أموال فى استئجار الأراضى واستخدام العمال الزراعيين لفلاحتها أن أصبح لها إتصال غير مباشر بالزراعة وبالأعمال الزراعية.

ومن الناحية الزراعية يعتبر تركيز الثروة فى أيد قليلة العدد من مساوىء توزيع الثروة والدخل القومى توزيعا عادلا، ومن الأسباب التى أدت إلى خلق جو من العداء بين كبار الملاك والطبقة الكادحة من العمال الزراعيين. ولم يكن من مصلحة هذه الطبقة الأخيرة الإبقاء على قوانين الغلال التى صدرت عام ١٨١٥، فتكاتفت مع سكان المدن من المشتغلين بالصناعة والتجارة فى مطالبة الحكومة الانجليزية بالغاء هذه القوانين، فأضطرت الحكومة استجابة لرغبة الغالبية من أفراد الشعب الانجليزى إلى إلغائها فى عام ١٨٤٦.

ومن مظاهر السياسة الزراعية فى الصف الأول من القرن التاسع عشر حركة إقامة الأسيجة Enclosures Movement حول الأراضى الزراعية فى بريطانيا، وكان الهدف من وراء تلك الحركة تحقيق مصلحة كبار الملاك أيضا، فهى لم تقم لحماية مصلحة صغار الملاك، بل عملت على عكس ذلك. فالأراضى الشائعة أو المشاع التى كانت ملحقه بكل قرية، كانت المجال الحيوى لصغار المزارعين، ففيها ترعى أغنامهم وماشيتهم، ومنها يقتطعون ما شاءوا لزيادة انتاجهم. فإقامة الأسيجة حول هذه الأرض تم بمعرفة كبار الملاك، وتحولت الارض من ملك مشاع إلى أراض

خاصة يمتلكها هؤلاء الملاك الكبار بعد ضمها لأراضيهم الخاصة . وبهذا حرم صغار المزارعين من الانتفاع بتلك الأرض في الرعى وأضطروا إلى عدم زراعة أراضيهم بأكلها بمحاصيل تعود عليهم بالنفع ، وذلك بتخصيص جزء منها لرعى الماشية .

وترتب على هذا العمل أن قلت كمية المحاصيل الزراعية التى تنتجها طبقة صغار الزراع بينما زادت هذه الكمية زيادة كبيرة بالنسبة لكبار المزارعين ، وما صحب ذلك من ازدياد منافستهم للطبقة الأولى التى لم تجد مفرا من هجرة الأرض والاشتغال بالصناعة أو التجارة، أو مغادرة انجلترا كلية الى القارة الجديدة حيث فرصة الامتلاك أكبر والمعيشة أيسر . أما الذين أنقطعت بهم سبل الرزق فقد آثروا البقاء فى فلاحة الأرض رغم قلة الكسب عن أن يتركوا ما وجدوا عليه آباءهم وأجدادهم منذ مئات السنين .

ويمكننا القول بأن تطور الزراعة فى النصف الأول للقرن التاسع عشر كان فى صالح الاغنياء، أى فى صالح طبقة كبار الملاك ، دون نظر الى صالح صغار الملاك أو الأغلبية الفقيرة من طبقة الزراع أو المشتغلين بالصناعة والتجارة. وظل كبار الملاك يتمتعون بنفوذ كبير حتى بعد أن ألغت الحكومة قوانين القمح فى عام ١٨٤٦ .

تطور الزراعة فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر

يعتبر إلغاء الحكومة لقوانين القمح فى ١٨٤٦ بمثابة عودة الى سياسة حرية التجارة رغم أن هذه السياسة لم تظهر آثارها بشكل واضح وسريع، نظراً لقلة الواردات الى انجلترا من المنتجات الزراعية الأجنبية وخصوصاً القمح . بالاضافة الى الاقبال الشديد على استهلاكه نظرا لنمو المدن الصناعية نموا كبيرا ، وصعوبة المواصلات

العالمية وبطئها وعدم كفايتها ، ولهذا ظل القمح يتمتع بحماية طبيعية فترة تزيد على ربع قرن من الزمان رغم إنتهاج الحكومة الانجليزية لمبدأ حرية التجارة .

ومع أن الحكومة الانجليزية أيدت مبــدأ حرية التجارة تأييداً عمليا منـذ منتصف القرن التاسع عشر ، فقد تمتعت الزراعة بفترة ازدهار طويلة تقدر بنحو خمسة وعشرين عاما . فلاغرو إذا ما أطلق الانجليز على تلك الفترة اسم العصر الذهبي الزراعة . ولكن رغم هذا التحسن الظاهرى فى أسعار الغلات الزراعية — للظروف التى أشرنا اليها من قبل — فقدكانت الزراعة تسير نحو مصيرها المحتوم ، وذلك لظروف تتعلق بالزراعة نفسها وأخرى تتعلق بتطور الصناعة والتجارة لافى بريطانيا فحسب بل وفى العالم أجمع .

أما الاسباب التى أدت إلى تدهور الزراعة والتى تتصل بالزراعة نفسها فيمكن إرجاعها إلى مصادر متعددة :

اولا : أن اعتناق الحكومة الانجليزية لمبدأ حرية التجارة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، قد عرض المنتجات الزراعية للمنافسة الأجنبية التى لم تظهر بشكل واضح إلا فى بداية النصف الاخير من القرن التاسع عشر. فتدفق الغلات الزراعية الرخيصة الثمن إلى بريطانيا فى ذلك الوقت أضر بالمحاصيــل الزراعية الانجليزية ضرراً كبيراً .

ثانيا : أن حصول المستهلك الإنجليزى على حاجته من المحاصيل الزراعية الاجنبية بثمن معقول دفع صغار الملاك إلى ترك أراضيهم ، والاتجاه بنشاطهم نحو التجارة والصناعة حيث توجد فرص الكسب السريع . وبذلك قل عدد المشتغلين بالزراعة وأستمر هذا العدد فى التناقص منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين . إذكان يقدر عــدد المشتغلين فى الزراعة سنة ١٨٥١ بنحو

٤٩٦٠٠,٠٠٠ مزارع، فهبط هذا العدد إلى ٢,٨٠٠,٠٠٠ فى عام ١٩٠١ . وانخفض عدد العمال الزراعيين من حوالى ٩١٢,٠٠٠ مزارع فى سنة ١٨٧١ الى ٦٠٩,١٠٥ مزارع فى سنة ١٩٠١ .

ثالثا : ترتب على تناقص عدد المشتغلين بالزراعة انكماش مساحة الأراضى الصالحة للزراعة ، وزيادة رقعة المراعى على حسابها، فمثلا نجد أن مساحة الاراضى الزراعية فى عام ١٨٧١ بلغت حوالى ١٨,٤٠٠,٠٠٠ فدان فى مقابل ١٢,٤٠٠,٠٠٠ فدان من المراعى . فى حين أن تلك المساحة الزراعية قد تضاءلت فى عام ١٩٠١ فبلغت ١٥,٤٠٠,٠٠٠ فدان بنقص يقـــدر بحوالى ثلاثة ملايين فدان ، فى مقابل زيادة فى مساحة أراضى الرعى تقدر بنحو ٤,٣٠٠,٠٠٠ فدان ، ونقصت مساحة الأراضى المزروعة قمحاً من ٣,٧٠٠,٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٠ إلى ١,٦٠٠,٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٠٣ .

رابعا : صحب نقص مساحة الأراضى الزراعية نقص فى الانتاج الزراعى أيضاً ، فبعد أن كان انتاج انجلترا من القمح يكفى حاجات سكانها حتى أواخر القرن الثامن عشر ، أصبحت تعتمد منذ بداية القرن الماضى على سد العجز من محصول القمح على الاستيراد الخارجى . وكلما أخذ هذا العجز يطرد فى الزيادة ، كلما زاد الاعتماد على الاستيراد الخارجى، حتى اذا جاء عام ١٩٠٦ أصبح الانتاج الزراعى لا يكفى الا حوالى عشر عدد السكان فقط .

ولهذه الظاهرة أهمية خطيرة بالنسبة لبريطانيا ، خصوصاً فى خـــلال فترة الحرب التى خاضتها بريطانيا فى النصف الأول من القرن العشرين . ففى الحربين العالميتين الماضيتين واجهت انجلترا مشكلة من أخطر المشاكل التى واجهتها فى تاريخ حياتها الطويل ألا وهى إمداد هذه الملايين من البشر الذين يعيشون فى الجزر

البريطانية بحاجتهم من الغذاء . وحاولت المانيا في هذين الحربين فرض حصار بحرى على بريطانيا كى تضطر للتسليم تحت ضغط الجوع . وقد بذلت أنجلترا جهودا جبارة فى حراسة قوافل البواخر المحملة بالغذاء عبر البحار فى طريقها اليها . وأصبحت المهمة الملقاة على عاتق الأسطول الحربى الانجليزى مهمة مزدوجة وهى القيام بالعمليات الحربية بالاضافة الى حراسة القوافل التجارية .

خامسا : أن النهضة الصناعية التى عرفتها انجلترا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد جذبت عددا كبيرا من العمال الزراعيين الى المدن الصناعية للاشتغال بالصناعة . فأصبحت المدن عامرة ومركزا للنشاط الصناعى والتجارى ، بينما أقفر الريف الانجليزى ، وضعفت حيويته . ولهذا أجتذبت الحياة فى المدن اهتمام الحكومات الانجليزية ، فكان عليها مواجهة المشاكل التى ترتبت على ازدحام العمال فى المدن من محاولة توفير الغذاء والكساء والمسكن المناسب ، وكذلك تنظيم المرور والتعليم والمشاكل الصحية الخ . فالاهتمام بالصناعة وما ترتب على قيامها من مشاكل قد أستنفذ جهود الحكومات الانجليزية وصرفها عن الاهتمام بالزراعة أو العناية بالريف ، نظرا لسهولة استيراد المواد الغذائية اللازمة من الخارج بأثمان رخيصة .

ولكن رغم اعتماد الاقتصاد الانجليزى على الصناعة والتجارة الى حد كبير ، نجد أن فكرة اعتماد انجلترا كلية على استيراد المنتجات الزراعية من الخارج قد أزعجت المسئولين فى الحكومة الانجليزية . فاذا كانت الزراعة لا تدر ربحا يوازى ما تجنيه البلاد من الصناعة أو التجارة ، فان العمل على رفع مستواها والنهوض بها ضرورة عسكرية لحماية بريطانيا نفسها من خطر المجاعة فى فترات الحرب . ولهذا عاد التفكير مرة ثانية إلى الأخذ بيد الزراعة ، وخصوصا عندما بدأت الدول الاوروبية تنتهج سياسة الحماية الجمركية وتدعيم الاستقلال الاقتصادى .

محاولة النهوض بالزراعة

رأت انجلترا أن تراجع سياستها القائمة على حرية التجارية فى أواخر القرن التاسع عشر لتتفق مع سياسة الدول الاوروبية التى تحولت عن هذا المبدأ حماية لصالحها الزراعية والصناعية . فأستقر رأيها على أن تبسط حمايتهـــا على الزراعة كمورد هام من موارد الدولة يجب المحافظة عليه والدفاع عنه ، وأن تمنحها من التسهيلات ما يساعدها على استرداد مكانتها المفقودة ، وقد أتخذت الحكومة فى سبيل ذلك عدة خطوات :

الأولى - محاولة القضاء على الأسباب التى دعت سكان الريف الى الهجرة ، كأنخفاض مستوى معيشتهم عن مستوى معيشة العمال الصناعيين ، وكذلك قلة نصيبهم من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية . ولذا قامت الحكومة بتشجيع تكوين النقابات الزراعية التى تدافع عن مصالح العمال الزراعيين وصغار الملاك من حيث تحسين أجورهم ، وتحديد أوقات عملهم وراحتهم . كذلك أهتمت الحكومة بانشاء المدارس الزراعية لبث الوعى الزراعى بين سكان الريف على أساس علمى سليم يوفر للعامل الزراعى جهده وطاقته ويوجهها نحو الانتاج المثمر .

ومن مظاهر هذا الاهتمام أيضا انشاء الجمعيات التعاونية وبث الوعى التعاونى بين صفوف المزارعين لما يعود عليهم بأحسن الثمرات . وتستطيع تلك الجمعيات التعاونية أن تزود المالك الصغير بنفس الامكانيات التى يتمتع بها المالك الكبير ، من تقديم البذور والأسمدة بأثمان رخيصة وشراء المنتجات الزراعية بثمن مجز ، وتفرع عن الجمعيات التعاونية التسليف الزراعى . فتمكن المزارع من اقتراض الأموال اللازمة للصرف على زراعته بفوائد بسيطة وتسديدها بشروط سهلة وميسورة .

ثانيا : العودة بالبلاد إلى الملكيات الصغيرة التى أنتشرت خلال القرن الثامن عشر . فعلت أصوات المؤيدين لمبدأ زيادة الملكيات الصغيرة ، لما تنطوى عليه تلك الزيادة من الاهتمام بالزراعة وتحسين أحوال عدد أكبر من المزارعين . بالاضافة إلى إيجاد شىء من التوازن بين الملكية الكبيرة والملكية الصغيرة . فافساح المجال أمام المشتغلين بالزراعة فى امتلاك أجزاء صغيرة من الأرض يشجعهم على البقاء فى الريف . وتقوم الحكومة فى عام ١٨٩٢ باصدار قانون الملكية الصغيرة الذى منح مجالس المديريات حق شراء الأراضى الزراعية من كبار الملاك وتقسيمها إلى قطع صغيرة يسهل بيعها لصغار الملاك بأثمان زهيدة وعلى آجال طويلة . ثم ألحقته بقانون آخر فى عام ١٩٠٧ منحت فيه الحكومة لمجالس المديريات من الصلاحيات ما يمكنها من تنفيذ هذا القانون تنفيذاً دقيقاً .

وأستطاعت الحكومة بهذين القانونين تمليك عدد غير قليل من المزارعين أراضى جديدة . وإذا كان هـــذا الاتجاه من جانب الحكومة قد نجح ، فان نجاحه ينحصر فى إيقاف الهجرة من الريف إلى المدن ، ولكنه لم يحرز أى نجـاح فى استرجاع الفارين من الريف إلى أحضانه مرة ثانية .

وعلى أى حال فان مشكلة الزراعة قد حظيت بأهتمام بالغ من قبل الأحزاب السياسية فى انجلترا شأنها فى ذلك شأن الصناعـة والتجارة . وكان لكل حزب من الثلاثة الكبرى فى بريطانيـــا وهى حزب المحافظين وحزب العمال وحزب الأحرار سياسة مرسومة إزاء الزراعة ، وحاول كل منها أن يطبق تلك السياسة فى حدود أمكانياته وطبقاً للظروف التى تولى فيها الحكم فى بريطانيا .

فحزب المحـافظين الذى كان يمثل فى أول الأمر طبقة كبار ملاك الأرض ، كان يعتنق مبدأ الحماية الجمركية الذى يتفق مع مصلحة أعضائه ، وبفضله صدرت

قوانين القمح سنة ١٨١٥ ، وأستمرت حتى عام ١٨٤٦ . وفى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تزعم هـــذا الحزب سياسة التفضيـل الامبراطورى Imperial Preference التى كانت ترمى إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية من أجزاء الامبراطورية البريطانية مع زيادتها على ما يرد منها من الدول الأجنبية .

وقد منحت الحرب العالمية الأولى لهـــذا الحزب فرصة تنفيذ سياسة الحماية الجمركية إلى حد ما ، ولـكن الأزمة الاقتصادية التى مرت بالعالم منذ سنة ١٩٢٩ دفعت انجلترا إلى تنفيذ سياسةالتفضيل الامبراطورىالتى نادى بها حزب المحافظين من قبل ، وذلك فى عام ١٩٣٢ . وقـــد أفادت تلك السياسة الصناعة أكثر مما أفادت الزراعة ، إذ ظلت الأخيرة رغم تنفيذ تلك السياسة تجد منافسة من قبل الواردات الزراعية من دول المملـكة المتحدة .

أما حزب العمال فكان من مبادئه استيلاء الحكومة على كل الاراضى الزراعية للاشراف على زراعتها بما لديها من امـكانيات ضخمة ، وتنفيذ هـذا المبدأ يحقق للحكومة دخلا كبيراً يمـكن إستخدامه فى رفـع مستوى الزراعة وفى التخفيف من عبء الضرائب . كما أنه سيحقق للمشتغلين بالزراعة نوعاً من المساواة فى الانتفاع بالثروة الزراعية . هـذا إلى جانب ما تجنيه البلاد من زيادة الانتـاج الزراعى والتقليل من الاعتماد على الاستيراد الخارجى .

ونظرا لأن حزب العمال يتـكون معظمه من المشتغلين بالصناعـة والتجارة ، فاهتمامه كان منصباً بطبيعة الحال على الناحيتين الصناعيـة والتجارية ، ولذا عندما أتيحت له فرصة الوصول إلى الحكم فى عام ١٩٤٥ لم يستطـع تنفيذ مقترحاته الخاصة بالزراعة وظلت حبراً على ورق رغم إقدامه عـــلى تنفيذ مشروعاته الخاصة بالصناعة .

أما حزب الأحرار الذى كان يعتنق مبدأ حرية التجارة الذى لا يتفق مع مصلحة الزراعة فقد كان يرى أن النهوض بالزراعة لن يتأت عن طريق فرض الحماية الجمركية بقدر ما يتحقق عن طريق تعديل نظام ملكية الأرض والاكثار من الملكيات الصغيرة، وكذلك برفع المستوى الاجتماعى للعمال المشتغلين بالزراعة. وبهذا يزداد الانتاج الزراعى وتتحسن الحياة فى الريف . وقد تقدم الحزب باقتراحات عملية لمعالجة تلك المشكلة، ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى منعت تنفيذها . وما زالت الزراعة حتى الآن فى بريطانيا مشكلة يصعب حلها .

تطور الصناعة فى انجلترا

تعتبر بريطانيا أسبق الدول الأوربية التى عرفت الانقلاب الصناعى ، إذ يرجع تاريخ الانقلاب إلى النصف الثانى للقرن الثامن عشر . وقد ساعدها على ذلك ظروف داخلية خاصة بها وظروف خارجية تتعلق بالموقف الدولى فى ذلك الوقت.

أما عن الظروف المتعلقة بانجلترا فيمكن اجمالها فى النقاط الآتية :

اولا : إذا أريد لأية صناعة من الصناعات أن تنمو وتزدهر ، يجب أن يتوافر لها أربعة عوامل هامة هى : توافر رؤوس الأموال اللازمة ، وتوافر المواد الخام بأثمان معقولة ، ووجود الايدى العاملة الرخيصة ، ووجود الاسواق الخارجية التى تستوعب هذا الانتاج الوفير .

فاذا طبقنا هذه الشروط على انجلترا نجد أن رؤوس الأموال كانت متوفرة نتيجة لاشتغالها بالتجارة منذ أمد طويل. هذا بالاضافة إلى أن انجلترا كانت تملك فى ذلك الوقت أكبر أسطول تجارى عرفته دولة أوربية . فرؤوس الاموال قد تمثلت فى التجارة وفى الممتلكات الزراعية الكبيرة .

أما من ناحية توافر المواد الخام الضرورية للصناعة فقد وجد الفحم والحديد بكثرة فى الجزر البريطانية ، فى مناطق سهلة الاتصال بالموانىء الساحلية . كما توافر الصوف بكثرة مما جعل انجلترا من أشهر دول العالم فى إنتاج المنسوجات الصوفية وفى اتقان هذه الصناعة إلى حد كبير . كما كان استيراد القطن لغزله بمصانع لنكشير وغيرها من الأمور السهلة الميسورة .

أما عن الأيدى العاملة اللازمة للصناعة فقد أوضحنا من قبل كيف هاجر عدد غير قليل من المشتغلين بالزراعة من الريف الانجليزى سعيا وراء الرزق فى المدن الصناعية وكيف اجتذبت المصانع هؤلاء العمال المتعطلين بأجور رخيصة . فالنظم الزراعية التى أشرنا إليها كانت السبب فى نمو الصناعة وفى ازدياد عدد المشتغلين بها سنة بعد أخرى .

ولما كانت انجلترا من أكبر الدول الاستعمارية التى سيطرت على مناطق واسعة من العالم لم تجد صعوبة ما فى تصريف منتجاتها الصناعية فى مستعمراتها عبر البحار ، وبل فى الدول الأوربية التى ارتبطت معها بمعاهدات تجارية . بل إننا نجد أن بريطانيا رغم انسحابها من الولايات الأمريكية بعد حرب الاستقلال الأمريكية ظلت مرتبطة معها تجاريا وكان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا كبيراً ولفترة طويلة بعد حصولها على هذا الاستقلال . فتجارة إنجلترا مع العالم الجديد لم تتأثر بهذا الحادث تأثيرا كبيرا .

ثانيا : ان الصناعات الانجليزية قامت على أساس انتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للأفراد أيا كانت جنسيتهم . ولهذا كان الاقبال عليها شديدا والحاجة اليها لا تنقطع . وكثرة الانتاج أدت بطبيعة الحال إلى اقتناء تلك الصناعات وإلى تمتع المنتجات الصناعية الانجليزية بسمعة طيبة .

ثالثا : إن كثرة الانتاج وتركز الثروة الطائلة فى أيدى أصحاب المصانع والمشتغلين بالصناعة قد دفعتهم إلى الاحتفاظ بهذا السبق الذى أحرزته انجلترا فى ميدان الصناعة، وذلك عن طريق تشجيع المخترعات الحديثة التى تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج الصناعى وزيادته . وبفضل هذا التشجيع ظهر المخترعون الأول أمثال وات Watt وأستيفنسن Stephenson وهاجريفز Hargreaves وغيرهم ممن أسدوا إلى الصناعة فى بريطانيا وفى العالم أجمع أجل الخدمات . وهذا السبق فى ميدان الاختراع قد حفظ للصناعة الإنجليزية جودها وتفوقها بعد أن ظهرت الثورة الصناعية فى فرنسا وفى ألمانيا وغيرها من الدول. وكانت الحاجة إلى إستكمال نواحى النقص فى الصناعة هى الدافع لظهور المخترعات فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر . فشدة الحاجة الى تلبية الطلبات الملحة على المصنوعات البريطانية ـ وخصوصاً المنسوجات القطنية فى ذلك الوقت ـ أدت إلى محاولة كشف آلات جديدة للغزل والنسيج تحل محل الآلات اليدوية العتيقة والمحدودة الإنتاج .

فاتجه التفكير فى أول الأمر إلى إيجاد آلات أكثر انتاجا لخيوط الغزل اللازمة للنسيج، ولم تكن تلك الخيوط تكفى لإستمرار آلات النسيج فى عملها . وعلى أيدى جيمس هارجريفز J. Hargreaves (١٧٦٤) ورتشارد أركريت R. Arkwright (١٧٧١) وصمويل كرومبتون S. Crompton (١٧٧٩) تمت سلسلة من الاختراعات أدت إلى إختراع آلات للغزل تفوق فى سرعتها واتقانها الآلات التى عرفت لغزل القطن من قبل مئات المرات .

وكان من الطبيعى بعد أن أحرزت آلات الغزل هذا التفوق الكبير أن تتجه الجهود إلى النهوض بآلات النسيج . وتم ذلك على يد ادوارد كارترايت E. Carturight فى عام ١٧٨٤ . وقد سارت تلك الاختراعات جنباً إلى جنب

مع إختراعات الآلات البخارية وإستخدام البخار بدلا من الآلات اليدوية فى إدارة المصانع وتشغيلها وتم ذلك على يد وات Watt فى عام ١٧٦٨ ·

اما عن الظروف الخارجية وأثرها فى هذا التقدم الصناعى فتتلخص فى ان انجلترا كانت فى ذلك الوقت من أكثر الدول الاوربية استقرارا فى نظم الحكم . فالحكم الدستورى الذى تمتعت به انجلترا رغم ما به من عيوب كان من عوامل استقرار الامة وتوجيه نشاطها نحو البناء والتعمير بعكس الحال بالنسبه لفرنسا . ففرنسا كانت تعتبر نفسها دولة زراعية أولا وقبل كل شىء فاهتمامها يجب أن ينصب أولا على الزراعة. ولهذا لم تستطع مجاراة انجلترا فى مضمار الصناعة . هذا بالاضافة الى الحروب الكثيرة التى خاضتها فرنسا خلال القرن الثامن عشر وخروجها من هذه الحروب مهزومة أمام قوة بريطانيا وهذه الحروب الطويلة قد كلفت فرنسا الكثير من الأموال ، وعرضت اقتصادياتها للانهيار وميزانيتها للخراب . ولما كانت الصناعة تستلزم رؤوس أموال وفيرة ومساندة الدولة لهذه الصناعه فى طور انشائها . لم تجد الصناعة فى فرنسا ماتستحقه من عناية الحكومة لها بقدر ماوجدت فى انجلترا .

كذلك اذا نظرنا الى امبراطورية النمسا والمجر نجد ان هذه الامبراطورية كانت منصرفة عن الاهتمام بالزراعة والصناعة الى توحيد العناصر المختلفة فى اللغة والجنس والدين والخاضعة لها فى شعب واحد يتكلم لغة واحد وتجمعه مصلحه واحدة . ولكن نمو القوميات المختلفة الخاضعة لحكم الامبراطورية قد صرف جهودها نحو اخماد تلك النزعة القومية ومحاربتها . فلم يكن اذن لدى الدولة متسعا من الوقت للعناية بالصناعة . هذا بالاضافة الى الحروب المختلفة التى خاضتها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر .

أما عن المانيا وايطاليا ، فكانت شعوبهما منقسمة الى ولايات متفرقة ولم تتوحدهاتان الدولتان إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولذا لم يظهر لهاأثر فى ميدان الصناعة إلا بعدذلك التاريخ فانفردت انجلترا بهذا الميدان دون منازع .

ويمكننا القول بأن إختراع الآلة البخارية يعتبر فى حد ذاته ثورة على النظم الصناعية السابقة وبداية لعصر الإنتاج الكبير الذى ساعد على نمو حركة الامبريالزم وتكالب الدول الأوربية للاستحواذ على أسواق الشرق والسيطرة على منابع الثروة والمواد الخام اللازمة لتلك الصناعة هذا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

أما أثر هذه الآلة البخارية الجديدة فيما يتعلق بالأمور الداخلية فى إنجلترا فقد كان بداية إحلال الآلة محل الإنسان ، ومزاحمة هذه الآلة للعمال الصناعيين مزاحمة لم تنقطع حتى يومنا هذا . وكلما زاد إعتماد الإنسان على الآلة كلما قل إعتماده على العمال ، وكلما تفاقمت مشكلة البطالة، وخصوصا بعد أن عرفت الدول الاوربية الأخرى هذا الإنقلاب الصناعى الخطير، وبدأت تنتج المصنوعات على نطاق واسع وتنافس المصنوعات الإنجليزية .

وتبع تقدم الآلات البخارية تقدم أيضا فى صناعة الحديد وفى إستخدامه على نطاق واسع فى صنع الآلات أو تصديره إلى الخارج كحديد خام . وأستلزم التوسع فى إستخراج الحديد التنقيب عن الفحم وإستخراجه بكميات وفيرة، نظراً لإرتباط الاثنين بعضها ببعض إرتباطا وثيقا . وبذلك أصبحت انجلترا من أكبر الدول المنتجة للفحم والحديد والمصدرة لها .

وقد بذلت انجلترا جهوداً مضنية منذ أن عرفت الانقلاب الصناعى فى منتصف القرن الثامن عشر إلى أن استقرت الأوضاع الصناعية الجديدة فى عام ١٨٢٥ .

ومنذ ذلك الوقت بدأت انجلترا تجنى ثمرة المجهود الكبير. وتتجه بكليتها نحو العمل على زيادة صادراتها الى أكبر حد ممكن الى مختلف جهات العالم، وخصوصا الدول الاسيوية ، ولم تجد انجلترا صعوبة تذكر فى تصريف منتجاتها الصناعية فى تلك المناطق، نظرا لخلوها من المنافسة الاجنبية، ولما تتمتع به انجلترا فى تلك الجهات من قوة حربية ومن نفوذ سياسى كبير . وكانت الرغبة فى زيادة الصادرات من أهم الدوافع على تحسين طرق المواصلات الحديدية وبناء السفن الكبيرة التى تتسع لمقادير كبيرة من البضائع .

كذلك تميز تاريخ انجلترا الصناعى فى الفترة التى اعقبت عام ١٨٢٥ بزيادة انتاجها زيادة كبيرة فى معدنى الفحم والحديد وتصدير الكميات الهائلة من هذين المعدنين الى العالم الخارجى وقد تدرج هذا الانتاج فى الزيادة من مستهل القرن التاسع عشر الى قبيل قيام الحرب العالمية الاولى . فزاد الانتاج من الفحم فى ١٨٠٠ من ١٠ مليون طن الى ٢٨٧ مليون طن فى عام ١٩١٣ . وتدرجت زيادة انتاج الحديد من ٥٠٠,٠٠٠ طن فى سنة ١٨٠٠ الى أن بلغ أقصى زيادته فى عام ١٨٨٠ حيث يقدر انتاجه بنحو ١٨ مليون طن . بينما انخفض هذا القدر الى ١٠,٥ مليون فقط فى عام ١٩١٣ . ويعزى هذا الانخفاض بعد ١٨٨٠ الى منافسة انتاج المانيا والولايات المتحدة الامريكية لانجلترا فى انتاج الحديد .

ولم تقتصر زيادة الانتاج على الفحم والحديد فحسب ، بل شملت كذلك المنسوجات القطنية والصوفيه، ففى سنة ١٩٠٠ زاد انتاج انجلترا من المنسوجات الصوفية بنسبة ١٠٥ ٪ أى نحو خمسة امثال ما كان عليه فى المدة ما بين عام ١٧٧٠ و ١٩٠٠ .

كذلك نجد ان أسبقية انجلترا فى الاشتغال بالصناعة ومعرفتها للثورة الصناعية

وطول ممارستها لأنواع خاصة من المنتجات الصناعية قد دفعها الى التخصص فى انتاج مثل تلك الصناعات . وهذا التخصص أملى عليها تركيز الصناعات المختلفة فى مناطق معينة اختصت كل واحدة منها بانتاج نوع معين من المنتجات الصناعية. فاشتهرت شفيلد بانتاج الاسلحة . واختصت المنطقة الجنوبية من مقاطعة لانكشير بانتاج المنسوجات القطنية ، وشرقى تلك المقاطعة وجنوبها الغربى لصناعة المنسوجات الصوفية وهكذا . . .

نتائج الثورة الصناعية

مما لاشك فيه كان الانقلاب الصناعى الذى عرفته انجلترا خيرا وبركة عليها فبفضله أصبحت انجلترا قوة اقتصادية وسياسية كبيرة . بل إن التفوق السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى نعمت به انجلترا يرجع الفضل فيه الى حد كبير الى تلك الثورة الصناعية وسنوضح فيما يلى أهم النتائج التى ترتبت على تقدم الصناعة .

اولا – النتائج السياسية

يعتبر صدور قانون الاصلاح الدستورى Reform Act سنة ١٩٣٢ من أهم النتائج السياسية للثورة الصناعية . فقد عرفنا من قبل أن البرلمان الانجليزى لم يكن يمثل الشعب الانجليزى تمثيلا صحيحا ، ولكنه يمثل مصلحة الأقلية الغنية التى سيطرت على الملكيات الزراعية الكبيرة والتى وصلت عن طريق هذه السيطرة الى مقاعد البرلمان، وظلت تلك الطبقة الغنية تحكم البلاد طبقا لمصلحتها هى أولا وقبل كل شىء . ولم يكن يهمها فى كثير أو قليل إرضاء الشعب الانجليزى إذا ماوجدت فى ذلك تعارضا مع مصلحتها الخاصة. وكان من نتيجة هذا صدور قوانين القمح فى سنة ١٨١٥ رغم تعارضها مع مصلحة الطبقة الفقيرة فى البلاد .

ولكن زيادة عدد المشتغلين بالصناعة ونمو المصانع وازدياد عدد سكان المدن زيادة كبيرة أدى الى تكوين رأى عام من هؤلاء العمال الذين اتخذوا كثرتهم

العددية سبيلا الى الضغط على الحكومة الانجليزية لتعديل نظام الحكم بما يضمن مصالحهم قبل أصحاب رؤوس الأموال وقبل الحكومة أيضا . فاضطرت الحكومة الى إصدار الاصلاح الدستورى المشار اليه فى سنة ١٨٣٢ والذى تضمن إباحة حق الانتخاب لكل من بلغ سن الحادية والعشرين دون قيد مالى . وكذلك تعديل الدوائر الانتخابية بما يتمشى مع توزيع السكان الجديد وتركزهم فى المدن حيث بلغت النسبة بين سكان الريف الى سكان المدن ١ : ١٠ .

والنتيجة المنطقية لهذا التعديل وصول عدد كبير من المشتغلين بالصناعة الى مقاعد البرلمان واهتمام هؤلاء النواب بمطالب العمال الذين عملوا على إنجاحهم وإنابتهم عنهم فى البرلمان . وترتب على هذا التغيير اهتمام الحكومة بكل ما يتصل بمطالب العمال من عناية صحية وثقافية واقتصادية ، وبذل المعونة لرفع مستوى الحياة فى المدن لاسترضاء أكبر عدد من أفراد الامة .

ومن الظواهر الهامة التى ترتبت على التعديل الدستورى أن قوى الرأى العام الانجليزى، وأصبح لهذا الرأى وزنه وقوته لدى الحكومة ، واستطاع حزب العمال الذى يضم بين صفوفه أكبر عدد من هؤلاء العمال المشتغلين بالصناعة أن يصبح قوة لها خطرها وأن يتمكن بتعضيد هؤلاء العمال من الوصول الى الحكم فى عام ١٩٢٤ .

كذلك من نتائج هذا الاصلاح الدستورى ظهور قوة الصحافة كقوة معبرة عن الرأى العام الانجليزى والمدافعة عن حقوقه ، وأثر هذا الدور الذى قامت به الصحافة فى توجيه سياسة الحكومات الانجليزية فى الداخل والخارج بما يتفق مع مصلحة الغالبية من السكان . فعدول الحكومة عن سياسة الحماية الجمركية سنة ١٨٤٦ كان يرجع الى ضغط سكان المدن الممثلين الأغلبية العظمى من الشعب .

كذلك كان لموقف هؤلاء العمال من الحكومة أثره فى شدة اهتمامها بحل المشاكل التى نجمت عن تكدس العمال بشكل لم يسبق له مثيل فى المدن .

وإذا كانت الحكومات الإنجليزية قد حرصت على إرضاء الرأى العام فى الداخل فقد عملت أيضا على اتباع سياسة خارجية خاصة تتفق مع مصلحة هؤلاء الناخبين ، فسياستها الخارجية إزاء فرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كذلك فى بداية القرن التاسع عشر قد اتسمت بالعداء نظراً لمناقشة فرنسا لانجلترا فى التجارة الخارجية وفى السيطرة والاستعمار . حتى إذا ماضعف نفوذ فرنسا بانهزامها أمام قوة ألمانيا فى عام ١٨٧٠ ، وظهور هذه الدولة كقوة لهـا خطرها على انجلترا من الناحيتين السياسية والاقتصادية بدأت انجلترا تقف من هذه الدولة موقف العداء وتقرب من عدوتها فرنسا .

ثانيا – النتائج الاقتصادية

لا تقل النتائج الاقتصادية التى ترتبت على الثورة الصناعية عن النتائج السياسية خطورة إن لم تزد عنها ، فالثروة الكبيرة التى حصلت عليها انجلترا من التوسع فى تصدير منتجاتها إلى العالم الخارجى قـد مكنتها من التفوق السياسى أيضا ، وجعلتها من أغنى دول العالم ، فزاد ايرادها السنوى من سبعين مليونا من الجنيهات فى ١٨٠٠ إلى ثمانمائة مليون جنيه فى عام ١٩١٤ . فهـذا الإيراد الضخم جعـل لانجلترا مركزاً ممتازاً فى الناحية المالية . كما جعل للجنيه الانجليزى ، قيمة ثـابتة ومركزاً لا يتزعزع فى أسواق العالم .

وقد مكنتها مقدرتها المالية على إقراض الدول المختلفة ومنها مصر والدولة العثمانية وسائر الحكومات التى ترغب فى تنفيذ مشروعات ضخمة تستلزم أموالا طائلة لا قبل لها عليها . كذلك وجدت رؤوس الأموال الانجليزية مجالات

متسعة خارج حدود انجلترا تستخدم فيه على نطاق واسع . وقد استفاد أصحاب رؤوس الاموال فوائد جمة في استثمار أموالهم في أعمال ناجحة ، وكذلك عادت المشروعات التي قامت على أكتاف رؤوس الأموال الأجنبية على أصحابها بنفع كبير .

واستطاع أصحاب رؤوس الأموال أن يحلوا محل كبار الملاك في السيطرة على الحكومة وتوجيه سياستها بما يتفق مع رغباتهم الاقتصادية والسياسية . ونجد مثلا لهذا التحكم في توجيه سياسة الحكومات انحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل تحت ضغط أصحاب رؤوس الأموال الامريكية اليهود المسيطرين على أسواق نيويورك المالية .

ومن الظواهر الإقتصادية التي ترتبت على الانقلاب الصناعي تضارب المصالح بين أصحاب العمل والعمال . فكل منهما يحاول الحصول على أحسن الامتيازات على حساب الآخر ، مع أن تطرف أحدهما أو كلاهما في مطالبه يضر بالصناعة ضرراً بليغا فتخفيض مرتبات العمال وأجورهم وزيادة ساعات عملهم من مطالب أصحاب المصانع . ولو تحققت هذه المطالب لأدت الى تقليل ما يدخل يد العامل من أجور . وهذا بدوره يؤدى الى ضعف القوة الشرائية وقلة تصريف المنتجات الصناعية مع ارهاق العامل ، وما يترتب على هذا الارهاق من انخفاض مستوى الانتاج وقلة العناية به .

واذا انتصر فريق العمال وتحققت مطالبه في زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل انجر عن ذلك ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء أثمان المصنوعات وقلة تصريفها وضياع تلك الزيادة التي استفادها العامل نتيجة لموجة الغلاء . ولهذا أصبح التوفيق بين مطالب الطرفين من أصعب الأمور في الوقت الحاضر .

ثالثا : النتائج الاجتماعية

جذبت الصناعة العدد الكبير من العمال للاشتغال بالمدن حيث توجد المصانع، وقد تزاحموا فى أول فى مناطق ضيقة، ولم يكن أصحاب المصانع أوالحكومة قد أتخذت لهذا الأمر عدته ، فعاش العمـــال فى مساكن غير صحية . ولكن بمرور الوقت وباتحاد كلمة العمال أستطاع هؤلاء الحياة فى بيئتهم الجديدة حياة أفضل مما كان يحياها زملاؤهم العمال الزراعين . فارتقى مستوى معيشتهم وأصبح فى مقدورهم شراء ما يلزمهم من المنتجات المتنوعة ، وخصوصا بعد أن حصلوا على أجور مجزية .

ولما كان سكان المدينة يتكونون من مجموعة المشتغلين بالصناعة والتجارة فارتفاع مستوى معيشتهم صحبه أرتفاع فى مستوى الحياة فى المدن بصفة عامة عنه فى الريف . وأصبحت المدينة تنعم بامكانيات صحية وثقافية كبيرة لم تتوافر لسكان الريف أو الحضر من قبل . وبذلك أتصفت المدينة الحديثة بأنها مدينة صناعية قامت على أساس الصناعة بعكس الحال فى المدن القديمة التى نشأت على أساس الزراعة.

وقد أسهمت المرأة إلى حد كبير فى الاشتغال بالصناعة كما شاركت من قبل مع زوجها وأبنائها فى العمل فى الحقـــل . ولكن طبيعة عملها الجديد كانت تختلف بينا عن طبيعة عملها السابق فعندما كانت تعمل جنبا إلى جنب مع زوجها فى الزراعة لم تكن تتقاضى أجراً عن هذا العمل ، ولهذا فقد أعتمدت على زوجها إعتماداً كبيراً . وقد تغير هذا الوضع تغيراً تاما بعد أشتغالها بالصناعة فأصبحت تتقاضى أجراً مساويا لزوجها من صاحب العمل، فشعرت لأول مرة بالاستقلال عن زوجها وبأن لها من الحقوق والواجبات مثلما للرجل فهى تقف على قدم المساواة

معه فى العمل ومن هنا بدأ مركزها فى المجتمع الصناعى يرتفع، وأخذت تحصل على إمتيازات لم تكن لها من قبل . وطالبت بمساواتها بالرجل فى الحقوق السياسية أيضا. فالثورة الصناعية قد نمت شخصية المرأة وجعلتها عضواً عاملا فى المجتمع الحديث على قدم المساواة مع الرجل . وكان احتلال المرأة لمقاعد العمال فى المصانع هو الذى أوصلها إلى مقاعد القضاة والوزراء والنواب فيما بعد .

ومهما يكن من شيء فالثورة الصناعية رغم ما أدته من خدمات لمختلف الدول وللمدينة الحديثة بصفة عامة فانها قد خلقت الكثير من المشكلات التى بذلت الحكومات المختلفة جهودا جبارة فى التغلب عليها . وقد نجحت تلك الحكومات فى التخلص من بعضها ، ولكنها أخفقت فى حل البعض الآخر . ومازالت حتى يومنا هذا دون حل مرض .

من هذه المشاكل تدفق الهجرات المستمرة من الريف إلى المدن سعيا وراء الرزق حيث تتوافر سبل المعيشة وتتعدد أبواب الرزق . وقد أدى هذا إلى اختلال التوازن فى توزيع السكان بين الريف والمدن، وأصبحت نسبة عدد سكان المدن الى عدد سكان الريف نسبة ١٠ : ١ ولم تجد كل وسائل الاغراء التى بذلتها الحكومات المختلفة إلى عودة الريف إلى ما كان عليه من قبل ، أو حمل المهاجرين منه على العودة اليه. وترتب على هذا أن أزدحمت المدن ازدحاما شديدا بالسكان وتعقدت مشكلة المرور والمواصلات تعقيدا كبيرا .

هذا بالاضافة الى أن زيادة العمال زيادة كبيرة داخل المدن قد خلق مشكلة صعبة الحل وجب على الحكومة مواجهتها دون إبطاء ، وهى مشكلة توفير المساكن الصحية المناسبة الأجر لهذا العدد الضخم من العمال . ولم يكن حل هذه المشكلة

بالشيء الهين البسيط . إذ أن بناء تلك المساكن يستلزم إستخدام الأموال الوفيرة التي يجب أن يساهم فيها أصحاب المصانع مع الحكومة جنبا إلى جنب . وكان ينظر أصحاب المصانع الى أى مبلغ يوجه فى هذا السبيل على أنه مال معطل وإسراف فى غير موضعه . وترتب على ازدحام السكان فى أماكن غير صحية وباعداد كبيرة أن تفشت بينهم الأمراض وسادت فيهم الاخلاق الرذيلة . فهبط المستوى الخلقى فى تلك البيئات الصناعية الى الحضيض، وبدأت الحكومة تواجه هذه المشكلة الجديدة التى أصابت المجتمع والتى تهدد مثله العليا وتقاليده القويمة التى توارثها عن أجيال عديدة .

كذلك من المشكلات التى أتت بها الصناعة مشكلة التضارب فى المصلحة الموجودة بين العمال وأصحاب العمل . فمن صالح أصحاب المصانع أن يقل أجر العامل وأن تطول فترة عمله .وهذا يحقق لهم ربحا كبيرا، ويؤدى الى تخفيض أثمان المنتجات الصناعية وزيادة انتشارها داخل البلاد وخارجها . بينما تتحقق مصلحة العمال اذا مازادت أجورهم وقلت فترة عملهم . ولكن هذا من جهة أخرى يؤدى الى قلة أرباح المصانع وغلاء أسعار المنتجات ومنافسة المصنوعات الخارجية لها . ومازال — حتى اليوم — التوفيق بين هذين الفريقين المتعارضين من أصعب الامور ومن أصعب المشاكل التى تواجه الحكومات .

تطور التجارة فى انجلترا فى القرن التاسع عشر

أرتبط التطور التجارى بتطـــور الصناعة والزراعة ارتباطاً وثيقاً ، فالانتاج الصناعى والزراعى قد رسما للحكومة الانجليزية السياسة التى يجب عليها أتباعها فى تصريف هذا الانتاج فى الداخل والخارج ، وفى حماية هـــذا الانتاج من المنافسة الاجنبية بسن القوانين التى قيدت التجارة حينا والتى منحتها الحرية حينا آخر .

وعلى أى حال فانجلترا قد مارست التجارة على نطاق واسع مع غيرها من الدول قبل الثورة الزراعية والصناعية التى عرفتها خـــلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ولكن الانتاج الوفير الذى كان ثمرة تلك الثورة حتم على انجلترا تعزيز تجارتها الخارجية والاستحواز على أسواق الشرق لضمان تصريف صناعاتها .

ويمكن تقسيم تطور التجارة فى انجلترا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الى أربع مراحل :

المرحلة الاولى . وتشمل حركة التجارة الانجليزية منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى سقوط نابليون سنة ١٨١٥ . وقد عرفنا من قبل كيف تحولت سياسة الحياد التى وقفتها انجلترا إزاء الثورة الفرنسية فى أول الأمر الى سياسة العـــداء بعد أن استولت فرنسا على بلجيكا وبعد ان أصبحت قوتها تهدد العروش الاوروبية فى ذلك الوقت وتتدخل فى شئونها ، وتمثـل هـــذا العداء بين الدولتين فى سياسة الاحلاف العسكرية التى سارت عليها انجلترا ضد فرنسا . فكونت التحالف الدولى

الاول والثانى والثالث للقضاء على قوة فرنسا العسكرية بعد أن هددت تلك القوة المصالح التجارية والسياسية لانجلترا فى القارة الاوربية .

وهذه الحروب المستمرة بين انجلترا وغريمتها فرنسا قد أثرت على التجارة تأثيرا سيئا من نواح كثيرة : أولى تلك النواحى أن الحكومة الانجليزية لم تدخر وسعا فى الانفاق بسخاء على استعداداتها الحربية مما أضر بميزانيتها ضررا بليغا واضطرها فى نهاية الأمر الى اتخاذ خطوتين لمعالجة هذه الحالة، وهما زيادة فئات الضرائب المفروضة على الشعب لموازنة الميزانية،والاستدانة من ناحية أخرى لمواجهة نفقات الحرب . وبهذا زادت الضريبة السنوية من ١٧ مليون جنيه فى سنة ١٨٠٠ الى ٧٢ مليون جنيه فى سنة ١٨١٥ ، وكذلك ارتفع مقدار الدين فى تلك السنة الى ٨٦ مليون جنيه .

ولم يقتصر ضرر الحرب بين انجلترا وفرنسا على هذا فحسب ، بل إن إعلان نابليون لسياسة الحصار القارى Continental System التى تضمنتها قرارات برلين فى عام ١٨٠٧ قد أضرت بالتجارة الانجليزية أضرارا كبيرة فحرمتها من أسواق اوربا الكبيرة سنوات عديدة .

المرحلة الثانية: وتمتد من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٨٤٦ ، وفى تلك الفترة تدعت مبادىء الحماية الجمركية التى بدأتها انجلترا أثناء حروب نابليون عن طريق رفع الضرائب الجمركية على الواردات الى انجلترا باصدار قوانين القمح Corn Laws فى سنة ١٨١٥ لحماية مصالح كبار المزارعين من منافسة القمح الخارجى دون مراعاة لحاجة الطبقات الفقيرة فى أن تظل تلك السلعة المتصلة بقوتها فى متناول يدتها فى يسر وسهولة . أى أن الرأسمالية الانجليزية قد فرضت سلطانها على

الحكومة بحكم سيطرتها على مقـــاعد البرلمان ، ووجهت سياستها الوجهة التى ترضاها سواء كانت تلك السياسة تتفق مع المصلحة العامة أم لا .

ولم تجد التجارة فى قوانين القمح العائق الوحيد لتقدمها وانتشارها، ولكنها وجدت أيضا فى قوانين الملاحة نفس الشىء فإصرار الحكومة البريطانية على التمسك بنقل السلع البريطانية على سفن انجليزية قيد حرية التجارة الى حد كبير .

ولكن هذه القيود التى فرضت على التجارة نتيجة للقوانين السالفة الذكر كانت مثار الشكوى من قبـل أفراد الشعب الانجليزى وأخذوا يضغطون على الحكومة لتحويلها عن الاتجاه الذى تسير فيه ، وان تعمل عـــلى مسايرة مطالب الاغلبية الكادحة . نتيجة لهذا الضغط أخذت الحكومة تخف من غلوائها فى فرض الحماية الجمركية، وبدا هذا الاتجاه واضحا جليا فى عام ١٨٢٥ حيث أخذت القيود تخف شيئا فشيئا . وكلما استجابت الحكومة لمطالب الشعـــب كلما زاد الشعب تمسكا والحاحا فى ضرورة القضاء على كل أسباب الشكوى ، وخصوصا قوانين القمح .

وكان صدور قانون الاصلاح الدستورى سنة ١٨٣٢ انتصارا لكفاح الشعب وزيادة لنفوذه فى الحكومة الجديدة . وتحت تأثير جمعية أعداء قوانين القمح "Anti - Corn - Law League" اضطرت الحكومة الى إلغاء قوانين القمح فى عام ١٨٤٦ .

المرحلة الثالثة : وتمتاز تلك الفترة باعتناق انجلترا سياسة حرية التجارة التى سارت عليها منذ إلغائها لقوانين القمح والقوانين الأخرى المترتبة عليها . وسنجد أن الحكومة البريطانية باتباعها تلك السياسة الجديدة قد أستجابت لمقتضيات الأحوال والظروف المحيطة بها. فسياسة الحماية الجمركية التى سارت عليها منذ حروب

نابليون لم تؤد إلى الغرض المطلوب فهى قد أضرت بالصناعة الانجليزية أكثر مما أفادت الزراعة . فالفائدة التى جنتها انجلترا من تطبيق قوانين القمح كانت أقل بكثير مما فقدته الصناعة البريطانية نتيجة لتمسك الحكومة بتلك السياسة . فانجلترا أصبحت دولة صناعية أولا وقبل كل شيء ، واعتمادها على الصناعة يعادل أضعاف اعتمادها على الزراعة . ففرض الضرائب العالية على الواردات من المنتجات الزراعية وخصوصاً القمح من الدول الاجنبية قوبل من حكومات تلك الدول بضرائب مرتفعة مماثلة فرضتها على الصناعات البريطانية المصدرة من انجلترا . فهذه السياسة إذن قد أثبتت فشلها . وكان على الحكومة الانجليزية أن تنتهج سياسة جديدة تتفق مع مصلحة الغالبية من سكان بريطانيا .

هذا بالاضافة إلى أن تلك السياسة قد أغضبت الكثيرين، فرفع أسعار القمح لم يكن لمصلحة الغالبية من السكان ، ولكن كان حماية لمصلحة طبقة أقلية فى المجتمع الانجليزى . ولم يكن من المعقول أن تستمر الحكومة الانجليزية على سياسة تجاهل مصلحة الاغلبية بصفة دائمة .

وعلى أية حال فاتباع انجلترا لمبدأ حرية التجارة قد أفادها فى تلك الفترة فائدة كبرى وعادت عليها بأطيب الثمرات . فامتلاك انجلترا لأكبر أسطول تجارى فى العالم فى ذلك الوقت قد ساعدها على انشاء شبكة المواصلات البحرية عبر البحار والمحيطات تصل انجلترا بكل بلاد العالم تقريبا .

وساعدها على ذلك امتلاكها لاكبر امبراطورية عرفها التاريخ، فهى من هذه الناحية تسيطر على مناطق إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة وفى نفس الوقت تحتكر تصريف منتجاتها الصناعيه مع أجزاء الامبراطورية .

ولا يجب أن نغفل مـــدى الاهمية التى كانت لموقع انجلترا الجغرافى بين

العالمين القديم والحديث، فالخطوط البحرية عبر المحيط الاطلسى إلى أمريكا قد تركزت فى بريطانيا ، بل إن السلع المتبادلة بين أمريكا والدول الاوربية الاخرى كانت تمر عن طريق بريطانيا،على أن يعاد تصديرها(ترانسيت)من انجلترا إلى تلك الدول بعد ذلك . فهذا الموقع الجغرافى قد أفاد انجلترا فائدة كبرى .

كذلك من العوامل التى ساعدت على نمـــو حركة التجارة فى ذلك الوقت ما أحرزته انجلترا من سبق فى ميدان الصناعة ، فانجلترا كانت أسبق الدول فى الوصول إلى أسواق العالم . ومن هنا ثبتت أقدام البضائع الانجليزية فى أسواق العالم قبل أن توجد هناك منافسة حقيقية لها . كما أن الدول الاوربية عندما دخلت هذا الميدان لم تكن منتجاتها الصناعية قد وصلت إلى ماوصلت اليه المصنوعات الانجليزية من دقة واتقان . ولهذا ظلت البضائع الانجليزية تتمتع بشهرة عالمية نتيجة لتلك الاسبقية والتخصص فى أنواع معينة من الصناعات كالمنسوجات القطنية والصوفية . ولذا كانت صادرات انجلترا ووارداتها فى تقدم مطرد ، وفى ازدياد مستمر طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، رغم الازمات التى مرت بهـا خلال الحرب الاهلية الامريكية (١٨٦٢ - ١٨٦٥)،والازمة العالمية التى أعقبت عام ١٨٧٥ والتى أستمرت فى بريطانيـــا حتى عام ١٨٨٤ . فمثلا إذا نظرنا الى متوسط قيمة صادرات انجلترا ووارداتها فيما بين سنة ١٨٥٥ و ١٨٥٩ نجد أن قيمة الصادرات بلغت ١١٦ مليون جنيه والواردات ١٤٦ مليون جنيه. بينما ارتفع الاثنان فى الفترة ما بين ١٨٩٥ و ١٨٩٩ الى ٢٣٨ مليون جنيه للصادرات و٣٩٣ مليون جنيه للواردات .

على أنه مما يجدر ملاحظته أن واردات انجلترا كانت أكثر من صادراتهـا، وأطردت هذه النسبة فى الزيادة كلما زادت منافسة الدول الاجنبيـــة لانجلترا ،

وكلما زاد الانتاج العالمى من المنتجات الصناعية . ولهذا لم تستطع انجلترا فى الفترة الاخيرة من أن توازن ميزانها التجارى بأى حال من الأحوال . ولو أنها كانت قادرة على ايجاد شيء من التعادل فى ميزانها التجارى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، نظرا لأن انجلترا كانت دولة دائنة وتجنى أرباحا خفية من وراء تلك العملية. الى جانب ماكانت تجنيه بنـــوكها من عمليات التحويل التى تقوم بها. هذا فضلا عن استئثار الشركات الملاحية الانجليزية بنقل متاجر انجلترا عبر البحـار . فهذه الابواب المختلفة كانت تعوض انجلترا عما تفقده من جراء اختلال ميزانها التجارى فى غير صالحها .

الفترة الرابعة : فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين دعت الحـــالة الى أن تعيد انجلترا النظر فى سياستها التجارية بعد أن استنفذت تلك الأغراض التى وجدت من أجلهـا . فظهور المانيا كدولة صناعية كبيرة وازدياد الانتاج العالمى من المنتجات الزراعية والصناعية دفـــع انجلترا الى عدم التمسك بسياسة حرية التجارة ، والى الأخذ بسياسة الحماية الجمركية لحماية منتجاتها الزراعية والصناعية من المنافسة الاجنبية ، ولايجاد التوازن المنشود فى ميزانها التجارى عن طريق التحكم فى الصادرات والواردات . خصوصا وأن الدول الاوربية التى سارت على سياسة حرية التجارة تشبها بانجلترا ، مالبثت أن نكست على أعقابها وعادت الى سياسة الحماية الجمـــركية دون مراعاة لسياسة انجلترا. فهذه السياسة قد أضرت بالتجارة الانجليزية وهيأت السبل للمنتجات الزراعية والصناعية الخارجية لأن تنافس الانتاج الانجليزى ، بينما تمتع هذا الانتاج الخارجى بالحماية الجمركية التى فرضتها الدول الاجنبية على المنتجات الانجليزية .

هذا بالاضافة الى ان انجلترا أصبحت فى أواخر القرن التاسع عشر الدولة

الوحيدة تقريبا التى تتبع سياسة حرية التجارة . ولم يكن هناك مايدعو لبقاء انجلترا محافظة عليها بعد أن عدلت كل دول العالم عن تلك السياسة .

ونظراً لاهمية هذا الموضوع بالنسبة لانجلترا فقد اختلفت الاحزاب السياسية فى طريقة معالجتها له، فحزب المحافظين كما سبق أن أوضحنا فى كلامنا عن تطور الزراعة فى انجلترا قد أتبع سياسة التفضيل الامبراطورى Imperial Preference فى أول الأمر ثم تطورت تلك السياسة وتعدلت فى الربع الثانى للقرن العشرين الى سياسة المعاملة بالمثل عن طريق الاتفاقات الثنائية وأتبعت فى أحيان أخرى مع بعض الدول مبدأ الحصص Quota System .

أما حزب الأحرار فكان ينادى منذ أولا الامر باتباع سياسة المعاملة بالمثل، أو ما كان يطلق عليه اسم التجارة المعادلة Faire Trade . ولكن هذا الرأى قد لقى معارضة كبيرة، فسياسة المعاملة بالمثل قد تؤدى الى إساءة العلاقات الودية التى تربط انجلترا بغيرها من الدول .

الفصل العاشر

التطور الاقتصادى فى فرنسا

تعتبر فرنسا من الدول الزراعية الكبرى فى أوربا ، فمساحة الاراضى الصالحة للزراعة فيها تبلغ ٨٠ ٪ من مساحة فرنسا بأكملها . ولهذا كثرعدد رقيق الارض بشكل ملحوظ عن العدد الموجود بانجلترا مثلا . كما أن فرنسا قد أعتمدت الى حد بعيد على الانتاج الزراعى وعلى الصناعات القائمة على هـــذا الانتاج مثل صناعة الخمور والمنسوجات الحريرية .

وقد بلغ عدد المشتغلين بالزراعة فى منتصف القرن التاسع عشر ما يزيد عن ٧٥ ٪ من عدد السكان ، ولكن هذه النسبة قد تضاءلت فى بداية القرن العشرين فبلغت حوالى ٥٧ ٪ من عدد السكان .

وعندما قامت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ أخذت على عاتقها تحسين حال طبقة الأجراء والمزارعين التى تمثل غالبية عدد سكان فرنسا ، والتى وقع عليها عبء الضرائب والحروب أجيالا عديدة وتتلخص حركة الاصلاح الزراعى فى عهد الثورة فى نقطتين جوهريتين :

الاولى : أن الثورة قد وضعت نصب عينيها تحرير الفلاح من العبودية التى فرضت عليه ، وتحريره أيضا من القوانين الزراعية الجائرة التى قيدت حريته فى التصرف وفى الإنتاج . وكان لهذه الحرية والمساواة التى تمتع بها الزراع أثرها العميق فى زيادة نشاطهم ، وما يتبع ذلك من زيادة الانتاج أيضا . ثم أخذت الثورة بعد ذلك فى إدخال التحسينات المختلفة على وسائل الزراعة والانتاج الزراعى ، فعرف الفلاح الأسمدة والآلات الزراعية ، ومعرفته الأسمدة قد أغنته عن إتباع نظام الزراعة القديم الذى يعتمد على الحقول الثلاثة . وما ترتب على ترك تلك النظم القديمة من زيادة غلات الأرض ونمو دخل الفلاح الفرنسى .

الثانية وتتعلق بنظام ملكية الأرض وما كان علية الحال فى فرنسا قبل قيام الثورة . ولقد ذكرنا من قبل أنه منذ أواخر العصور الوسطى وبداية التاريخ الحديث بدأ نظام الاقطاع فى الانهيار ، وأضطر عدد غير قليل من الاشراف الى بيع أراضيهم بعد تجزءتها الى قطع صغيرة . فساعد هذا الاجراء على زيادعدد صغار ملاك الارض . هذا باضافة الى ما كانت تقوم به الحكومة الفرنسية من إصلاح الاراضى البور وتوزيعها أيضا على صغار المزارعين بأثمان متهاودة ، بحيث أصبح عدد هؤلاء الملاك الصغار قبيل قيام الثورة حوالى ثلاثة ملايين نسمة يمثلون ٣/٤ المجموع الكلى لملاك الارض . وقدرت نسبة مايمتلكه هؤلاء الملاك بنحو ثلث مجموع الاراضى الزراعية فى فرنسا .

ومن الاصلاحات التى ادخلتها الثورة على الملكية الزراعية والتى كان لها الفضل فى الإكثار من عدد هؤلاء الملاك الصغار ، قانون وراثة الأرض، فقبل الثورة كانت الارض بأكلها تعطى للابن الاكبر بعد وفاة أبيه حفظاً لكيانها من التفتت والضياع . فلما جاءت الثورة ألغت هذا القانون ونصت على وجوب تقسيم الأرض الموروثة بين الورثة بالتساوى دون تفرقة بين الذكور والاناث .

كذلك عندما وضعت الثورة يدها على ممتلكات الكنيسة والاشراف ، رأت تقسيمها الى قطع صغيرة وبيعها للمعدمين بأثمان بخسة وعلى آجال طويلة تشجيعاً لهذه الطبقة المعدمة على الاستقرار وعلى الدفاع عن مبادىء الثورة التى خلقت منهم ملاكا بعد أن كانوا أجراء .

وترتب على كثرة عدد ملاك الارض ، زيادة عدد السكان بنسبة مطردة ؛ فالتحسن فى الدخل تبعه تحسن آخر فى النسل ، وشعر هؤلاء الملاك الجدد بأنهم فى حاجة الى أبناء يعاونونهم فى الاهتمام بتلك الارض الجديده . ولهذا نجد أن

عدد سكان فرنسا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عقب اصلاحات الثورة الجديدة واصلاحات نابليون يقفز قفزة واسعة ، فيصل الى نحو ٣٢٫٥ مليون نسمة أى بزيادة قدرها ٢٠٠٫٠٠٠ نسمة فى العام . بينما نجد أن هذا العدد لم يزد فى أوائل القرن العشرين أى فى عام ١٩٠٦ عن ٣٩٫٢٤٢٫٢٤٥ نسمة ، أى أن الزيادة فى عدد السكان فى مدى نصف قرن كانت أقل من ستة ملايين نسمة . ويعزى هذا البطء فى زيادة عدد السكان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الى انكماش الملكيات الصغيرة وأنتشار التعليم وأرتقاء مستوى المعيشة .

على أن الإكثار من الملكيات الصغيرة قد وجد من يؤيده، ويدافع عنه ضد هجمات المعارضين . فقد نادى هؤلاء بأن الملكية الصغيرة ترضى أكبر عدد من سكان الريف وتضمن لهم حياة هادئة مستقرة ،وهذا الاستقرار أثر تأثيراً كبيراً فى زيادة عدد الزيجات وفى الاكثار من النسل ، فى وقت كانت فيه البلاد على أبواب نهضة صناعية كبرى ، وفى حاجة الى أكبر عدد ممكن من الايدى العاملة لاستخدامها فى الصناعة حتى لا تتأثر الزراعة . هذا بالاضافة الى أن كثرة عدد الملاك الزراعين يؤدى الى التنافس المثمر فيما بينهم، وهذا بدوره يؤدى الى زيادة الغلات الزراعية والانتاج الزراعى .

أما المعارضون لفكرة الاكثار من الملكيات الصغيرة فيستندون فى دعواهم الى أن تجزئة الأراضى الى قطع يؤدى فى النهاية الى تفتيتها ، والى تعذر استغلالها استغلالا صحيحا . هذا فضلا عما يترتب على ذلك من كثرة المنازعات التى تنشأ بينهم كنتيجة طبيعية لتكالب عدد كبير من الملاك على مساحة صغيرة من الأرض .
ويمكن تقسيم التطور الزراعى فى فرنسا خـــلال القرن التاسع عشر الى قسمين جوهريين :

القسم الاول . ويشمل جهود الثورة الفرنسية فى الناحية الزراعية وما أدخلته من نظم اصلاحية فى هذا الميدان. ثم يتلوا ذلك اصلاحات نابليون التى أشرنا اليها من قبل . وهناك سبب آخر غير مباشر فى تقدم الزراعة فى عهد نابليون، الا وهو سياسة الحصار التى فرضها على الانجليز، ومقابلة بريطانيا هذا الحصار بالمثل. فهذه السياسة قد جعلت فرنسا تعتمد على انتاجها الزراعى كل الاعتماد ، وان تعمل مافى استطاعتها على أن يكفى هذا الانتاج حاجة فرنسا دون الالتجاء الى الاستيراد الخارجى الذى كان متعذراً فى ذلك الوقت .

وسنجد انسقوط نابليون وإرجاع أسرة البربون مرة ثانية الى حكم فرنسا على أسنة حراب الحلفاء ، لم يؤثر على الناحية الزراعية لأن اسرة البربون لم ترجع ملكية استبدادية بل عادت ملكية دستورية ، وألزمت بالاحتفاظ بالنظام الادارى والاجتماعى وبالاصلاحات التى تمت فى عهد الثورة .فعودة النظام الملكى اذن لم تؤثر على التقدم الزراعى ، ولكنه عمل على تقدمها وأزدهارها نتيجة للاستقرار الذى تمتعت به فرنسا بعد حروب نابليون .

وعندما حاولت الملكية أرجاع بعض النظم القديمة مثل منح الاشراف ماكان لهم من أرض زراعية قبل قيام الثورة ، بدأت ثورة الشعب وقادها فريق من الجمهوريين الفرنسيين فى عام ١٨٣٠ ضد الملكية البربونية ، فسقطت ، وتولى الحكم فى فرنسا فرع آخر من الاسرة المالكة السابقة وهو فرع أسرة أورليان . فسقوط هذه الأسرة معناه نجاح الشعب الفرنسى فى الاحتفاظ بما ورثه عن الثورة ونابليون من اصلاحات ، وخصوصا مايتعلق منها بتوزيع أراضى الاشراف على الملاك الصغار الجدد ، وفشل الحكومة فى انتزاع هذه الاراضى مرة أخرى من أيدى هؤلاء الملاك .

كذلك فرضت الحكومة الفرنسية منذ عام ١٨١٩ ضرائب جمركية على الواردات من القمح الخارجي الى فرنسا تشجيعاً لزراعة القمح المحلى، وحماية له من منافسة القمح الخارجى، وخصوصا عندما لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى اغراق أوربا بالقمح الامريكى. كما أنها وقفت حائلا دون تحقيق مصالح أصحاب المصانع فى تخفيض تلك الضريبة، لما سيترتب على ذلك من انخفاض أجور العمال الصناعيين تبعا لانخفاض أسعار المقمح.

ولهذا أستمرت الزراعة فى تقدمها طوال النصف الاول من القرن التاسع عشر، فزاد انتاج النبيذ (وهو من أهم المنتجات الزراعية فى فرنسا) الى مايقرب من الضعف، وزاد انتاج البطاطس أيضا عشرات المرات، وجميعها من المنتجات الزراعية الرئيسية فى فرنسا.

القسم الثانى: ويبدأ بثورة عام ١٨٤٨ فى فرنسا، تلك الثورة التى قامت لانقاذ البلاد من حكم الملكية مرة ثانية بعدما حاولت حكم البلاد عن طريق شراء النواب والناخبين، بحيث يكون للقصر الملكى الاغلبية الدائمة فى البرلمان، فعصفت الثورة بهذه القيود الّتى فرضتها الحكومة على الحياة السياسية، وساوت بين جميع أفراد الشعب فى الحقوق والواجبات. وتكونت لحكم فرنسا حكومة موقته من الجمهوريين والاشتراكيين. وفى ظل تلك الحكومة يقوم صراع بين العمال وأصحاب المصانع، وتضطرب الأمور فى فرنسا ويزيد عدد المتعطلين من العمال. وتلجأ الحكومة الى دفع نصف أجورهم خشية قيام الثورة، وتعجز الخزانة عن مواجهة هذه الاعباء الجديدة، فتضطر الحكومة الى فرض ضرائب جديدة على الفلاحين، فيزداد سخطهم ويهجر عدد غير قليل منهم الارض للاشتغال بحرفة أخرى.

ولم تكن ثورة ١٩٤٨ وحدها ذات أثر فى عرقلة تقدم الزراعة ، بل أسهمت عوامل أخرى فى هذا الشأن، مثل دخول فرنسا حرب القرم سنة ١٨٥٤ واعتمادها على طبقة المزارعين فى الحرب ، وكذلك الحرب النمساوية الفرنسية فى عام ١٨٩٥ . هذا فضلا عن انتشار وباء الكوليرا فى فرنسا فيما بين عامى ١٨٥٣ و ١٨٥٥ ، وتأثر الايدى العاملة المشتغلة بالزراعة بهذا الوباء ، وما نتج عنه أيضا من قلة المحاصيل الزراعية عما كانت عليه فى السنوات السابقة .

ولهذا لم تستطع الزراعة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر - رغم مابذلته الحكومه من عناية فى استصلاح الاراضى البور واستخدام الالآت والاسمدة فى الزراعة -أن تصل الى ما وصلت اليه من ازدهار فى النصف الاول من القرن الماضى . ولكن ليس معنى هذا أن المنتجات الزراعية لم تكن تفى بحاجيات السكان فى ذلك الوقت ، بل على العكس من ذلك فكثيرا مازادت تلك المنتجات عن الاستهلاك المحلى، فيما عدا بعض السنوات التى لجأت فيها فرنسا الى استيراد القمح لسد العجز فى استهلاك هذا المحصول .

ولقد تميز النصف الثانى للقرن التاسع عشر باهتمام الحكومة بتنظيم الهيئات المشرفة على شئون الزراعة. فأنشأت أول وزارة للزراعة، ويعاونها عدد كبير من أعضاء البرلمان الفرنسى ممن يهتمون بالشئون الزراعية ومن لهم خبرة ودراية بالزراعة . وكان مهمة هذه الوزارة والمجلس الذى يعاونها الارتقاء بالزراعة على أساس علمى يقوم على الدراسة والبحث .

كما كان من أهدافها بث الثقافة الزراعية فى نفوس النشء والاكثار من المدارس الزراعية لتخريج أكبر عدد ممكن من الطلبة الملمين بشئون الزراعة على الأسس الحديثة، وممن تتوفر لديهم دراسة عملية للاشراف المباشر على الزرعة

والعمل فى الحقول . وأهم المدارس التى أنشأتها لهذا الغرض مدارس الزراعة العملية لتنشئة أبناء العمال والزراع وصغار الملاك نشأة زراعية والإلمام بكل مايهم المزارع فى ذلك الوقت .

كما تميز أيضا بحركة إنشاء النقابات الزراعية التى شملت الملاك والمزارعين ومن يقومون بالصناعات الزراعية . ولهذا قسمت النقابات الزراعية إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ويضم المشتغلين بالزراعة من العمال والأجراء ، والهدف منه حماية مصلحة هذه الفئة الفقيرة، والدفاع عن كيانها ضد طبقة ملاك الأرض . ويشرف على هذا النوع من النقابات العمالية اتحاد عام يسمى (بالاتحاد العام لنقابات العمال) Confédération Gènèrale du Travail

النوع الثانى : ويشمل أصحاب الأراضى وملاك الأرض والمستأجرين ، فهؤلاء أيضا قد وجدوا أن من مصلحتهم إيجاد نوع من الاتحاد فيما بينهم ليرعى مصالحهم ، أسوة بطبقة المزارعين والعمال . وقد سعت هذه النقابات لتحقيق مطالب أعضائها بمختلف السبل ، كحث الحكومة على إصدار القوانين التى ترفع مستوى الانتاج الزراعى وتحسن أسعاره ، وما يتصل به من فرض الحماية على المنتجات الزراعية برفع الضريبة الجمركية على الوادات الزراعية إلى فرنسا . بالاضافة الى تعاون هذه الطبقه فيما بينها لضمان حصولها على ماتحتاج اليه من أسمدة وبذور بالأسعار الملائمة . ويشرف على هذا النوع من النقابات هيئة عليا أطلق عليها اسم الاتحاد المركزى للنقابات الزراعية .

Union Central des Syndicats Agricoles

النوع الثالث : ويضم المشتغلين بالصناعات الزراعية وخصوصاً صناعة الخمور ،

وهدف هؤلاء من إنشاء هذه النقابات العمل على تشجيع زراعة الكروم والاكثار منها لتستطيع فرنسا صناعة أكبر قدر من النبيذ، وتصديره الى الخارج. وبهذا تضمن المشتغلين بتلك الصناعة وبغيرها مثل صناعة مستخرجات الألبان واستخراج زيت الزيتون أرباحا وفيرة .

ومن الميزات التى تميز بها تاريخ النصف الثانى للقرن التاسع عشر فى فرنسا انشاء الجمعيات الزراعية والتعاونية وبنوك التسليف الزراعى، والهدف منها العمل على تحسين حال المشتركين فيها من صغار الملاك الذين لايستطيعون الاعتماد على مواردهم الفردية فى القيام بأعباء الأرض . ولو أن هذه الحركة التعاونية لم تكن وليدة القرن التاسع عشر ، بل يرجع وجودها الى القرن السابق له ، إلا إنها لم تنتشر بشكل واضح الا فى التسعينات من القرن الماضى ، حيث وصلت الزراعة فى فرنسا الى درجة من الكساد ، ألزمت الحكومة الفرنسية باتخاذ إجراءات حاسمة للاخذ بيد المزارعين وأصحاب الأرض ، فسمحت لهم بتكوين الجمعيات التعاونية التى أشرفت على مساحات شاسعة من الأرض والتى أمدت المزارعين بكل مايحتاجون اليه من عون ، كتزويدهم بالالآت الزراعية بأجور بسيطة والعمل على بيع محاصيلهم بأثمان مجزية .

هذا بالاضافة الى ماقدمته بنوك التسليف الزراعى Caises Durands من تسهيلات للمساهمين فيها ولغيرهم من صغار المزارعين .

التطور الصناعى فى فرنسا

سبقت انجلترا غيرها من الدول الأوربية فى الانقلاب الصناعى الكبير للظروف التى أوضحناها من قبل، وكانت فرنسا الدولة الثانية التى حذت حذو انجلترا فى هذا الميدان ، إلا أن الصناعة فى كلا الدولتين سيكون لها وضع خاص أملته الظروف الطبيعية والمناخية لكل منها . ففرنسا -كما سبق أن ذكرت - تمتاز عن انجلترا أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة فيها تعادل ٨٠ ٪ من مساحتها الكلية ، بينما نسبة مساحة الأرض الزراعية فى انجلترا تقل عن ذلك بكثير. ولهذا سنجد أن الثورة الصناعية فى إنجلترا تطغى على الزراعة رغم ما بذلته الحكومات الانجليزية من جهود ، بينما نجد الصناعة فى فرنسا قد نافست الزراعة الى حد ما ، ولكنها لم تستطيع أن تتغلب عليها .

ويمكن تقسيم التطور الصناعى فى فرنسا خلال القرن التاسع عشر الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى-وتشمل اصلاحات الثورة الفرنسية الصناعية وأثرها فى نمو الصناعة ، وكذلك اصلاحات نابليون حتى عام ١٨٢٥.

المرحلة الثانية -وتمثل التطور الصناعى من عام ١٨٢٥ حتى عام ١٨٧١ .

أما عن المرحلة الأولى فتعتبر بلا شك الأساس الذى مهد لقيام الصناعة فى فرنسا بشكل ملحوظ فى المرحلة الثانية . فلا يمكننا أن نقلل من أهمية القوانين التى أصدرتها الثورة بشأن الصناعة والقائمين عليها ، وأهمها القوانين الخاصة بالغاء النقابات القديمة التى كانت عائقا فى سبيل تقدم الصناعة فى فرنسا ، لما كانت تفرضه على مختلف الصناعات من تحديد عدد المشتغلين بها وكمية الانتاج التى لا

يجب أن تتعداها والأسواق التى تعرض فيها الخ...

المرحلة الثالثة ـ وتشمل التطور الصناعى الكبير فى فرنسا منذ قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة فى عام ١٨٧١ حتى نهاية القرن التاسع عشر .

المرحلة الاولى ـ صدرت فيها مجموعة القوانين التى سنتها الثورة الفرنسية من أجل تحرير العمال من القيود التى فرضتها النقابات القديمة ، ومنحتهم الحرية فى مزاولة المهن التى يرغبون فيها دون تدخل من أحد ، بشرط الحصول على ترخيص بذلك من قبل الحكومة ، وعدم تكوين الاتحادات التى قد تؤدى الى التحكم من جديد فى الصناعة كما كان الحال بالنسبة للنقابات القديمة .

وكان من الممكن أن تؤدى تلك الاصلاحات الى نمو الصناعة وتطورها تطورا كبيراً لولا تلك الحروب المستمرة التى خاضها نابليون منذ أن ولى شئون فرنسا فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر حتى سقوطه وايجاد تسوية فينا عام ١٨١٥ . ولم تكن الحروب وحدها المسئولة عن إعاقة تقدم الصناعة فى فرنسا فى ذلك الوقت ، بل أسهمت فيها الى حد كبير السياسة التى اتبعها نابليون إزاء انجلترا ، وإصداره مراسيم برلين لمحاصرتها اقتصاديا . فهذه السياسة قد حرمت فرنسا من الاستفادة من التقدم الذى أحرزته جارتها انجلترا فى ميدان التقدم الصناعى ، فهى ولو أنها قد أفادت فرنســا من ناحية أعتمادها على صناعاتها المحلية لمواجهة الحصار الذى فرضته انجلترا من جانبها على القارة الاوروبية رداً على حصار نابليون ، إلا أنها قد أضرت بها من ناحية أخرى ، إذ حالت بينها وبين استيراد مايلزمها من الآلات الحديثة التى أستخدمتها انجلترا فى صناعاتها المختلفة . ومن هنا ظلت الصناعة فى انجلترا محتفظة بمستواها المرتفع وبتقدمها عن مثيلاتها فى فرنسا .

المرحلة الثانية ـ جاءت تلك المرحلة بعد أن فرغت فرنسا من حروب نابليون ،

وبعد أن رضخت لرغبة أعدائها فى تسوية فينا عام ١٨١٥ ، وبعد أن أستقرت الأمور بالنسبة لها على هذا الوضع الجديد . وفى عام ١٨٢٥ الذى أتخذه المورخون لنهضة فرنسا الصناعية كنقطة بداية وانطلاق ، سمحت انجلترا بتصدير الالات الحديثة إلى أوربا ، وأنتهزت فرنسا هذه الفرصة وأستوردت أكبر قدر منها لاستخدامه فى مصانعها وفى العمل على محاكاته لتلحق بانجلترا .

غير أن المشكلة بالنسبة لفرنسا لم تكن مشكلة آلات حديثة فحسب ، بل أعمق من ذلك بكثير . فالدول الصناعية يجب أن يتوافر فيها شروط معينة ، مثل توافر المعادن والمواد الخام والوقود اللازم بالقرب منها . هذا بالاضافة إلى وجود الاسواق الخارجية التى تستوعب الانتاج الكبير الذى يزيد عن حاجتها . وقد توافرت كل تلك الأسباب لإنجاح الصناعة فى انجلترا . ولم تكن الامور ممهدة بالنسبة لفرنسا الى هذا الحد ، ففرنسا تعتبر فقيرة فى المعـــادن والوقود إذا ماقورنت بالولايات المتحدة الامريكية أو انجلترا أو المانيا . كما أن مناجم الفحم بعيدة عن مناجم الحديد ، وأن نقل الفحم الى مناطق استخراج الحديد يستلزم نفقات كثيرة ، تزيد من تكاليف الانتاج الصناعى وترفع من سعره وتجعله عرضة لمنافسة المنتجات الصناعية فى الدول الاخرى .

هذا فضلا عن تزعزع النفوذ الفرنسى فى منطقة اللورين الغنية بالحديد ، لانها كانت مثار خلاف بين فرنسا وألمانيا بشأنها . وقد خرجت هذه المنطقة من يد فرنسا وعادت اليها عدة مرات نتيجة لحروب متعددة . ففرنسا إذن لاتستطيع الاعتماد بصفة نهائية على حديد اللورين ، ويجب فى هذه الحالة أن تشكل ظروفها الصناعية لتتلائم مع وضعها وظروفها الجغرافية ـ التاريخية بالنسبة للقارة الاوربية . فهذه الظروف قد أملت على فرنسا الاتجاه نحو صناعة الآلات الدقيقة ، والاقلال

من الصناعات الثقيلة التى لا تستطيع منافسة الصناعات الثقيلة فى انجلترا وألمانيا . فبرزت فرنسا فى هذه الناحية كأكبر دولة مصدرة للتحف والصناعات المعدنية النادرة التى تحتاج الى مهارة وإتقان بالاضافة إلى ما تمتاز به مصنوعات فرنسا من الذوق السليم .

المرحلة الثالثة-تطورت الصناعة الفرنسية تطورا كبيرا فى السنوات التى أعقبت قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة عام ١٨٧١ . وهذه الجمهورية الجديدة جاءت فى أعقاب هزيمة فرنسا أمام بروسيا فى موقعة سيدان فى سنة ١٨٧٠ أو فيما سمى بالحرب البروسية الفرنسية . لم تعد فرنسا بعد تلك الحروب دولة عظمى لها وزنها فى السياسة الاوربية ، وأنتقلت هذه الزعامة السياسية الى المانيا الدولة الجديدة الناشئة . ووجدت فرنسا أن من مصلحتها فى ذلك الوقت أن تتجه نحو البناء الداخلى والاهتمام بالصناعة ، لتتمكن بذلك من مجاراة المانيا ، وتعويض الهزيمة التى لحقت بها . وقد وجدت أيضا فى معاونة انجلترا التى ساءها قيام المانيا كدولة كبرى لها خطرها ، خير مساعد لها على استكمال نهضتها الصناعية .

وإذا القينا نظرة سريعة على مقدار ما أستخرج من الفحم والحديد فى فرنسا فى السنوات التى أعقبت سنة ١٨٧١ لشاهدنا تقدما كبيراً فى هذه الناحية . فزادت كمية الفحم المستخرجة من ٠٠٠ر١٣ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٨ طن فى الفترة بين عامى ١٨٧٠ ، ١٩٠٥ . وكذلك زادت أمكانيات آلاتها البخارية الى ثلاثة أمثال ماكانت عليه قبل عام ١٨٧١ . وترتب على ذلك زيادة دخل الصناعة فيها من خمسة مليارات فرنك فى سنة ١٨٧٠ الى ثلاثة أمثاله فى سنة ١٨٩٧ .

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذت الصناعة فى فرنسا تنمو فى الطريق الذى أتخذته لنفسها من قبل ، وهو الاهتمام بالصناعات

الدقيقة التى لا تستلزم إقامة مصانع كبيرة تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة كما كان الحال بالنسبة لانجلترا والمانيا . ولهذا كثر عدد المصانع الصغيرة فى فرنسا ، وأصبح دخل الصناعة موزعا على أكبر عدد من المشتغلين بها . كما عرفت فرنسا التخصص فى بعض الصناعات الراقية مثل صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية وصناعة النبيذ . وأصبحت بفضل هذا التخصص بعيدة عن المنافسة الخارجية التى تركزت حول الصناعات الثقيلة .

ففرنسا إذن قد حاولت السير فى طريق الصناعة بما يتلاءم مع طبيعتها ومع مقدار ما تنتجه من الفحم والحديد . ولذا لم تعرف فرنسا المدن الصناعية الكبيرة ، وكذلك كانت بمنأى عن تضخم الانتاج الصناعى الذى عانت منه الدول الأخرى الشىء الكثير .

تطور أنظمة التجارة فى فرنسا

تأثرت التجارة إلى حد كبير بظروف فرنسا الداخلية من ناحية وبعلاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية من ناحية أخرى فمن الناحية الداخلية أرتبط التقدم التجارى أرتباطا وثيقا بنمو الزراعة والصناعة وبموقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة من هذا التطور . أما من الناحية الخارجية فقد تأثرت فرنسا بموقف إنجلترا منها منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهـــاية القرن التاسع عشر . وكذلك بتطور الزراعة والصناعة فيها وأقتـداء فرنسا بمـا أتخذته أنجلترا من خطوات فى هذا السبيل . فانجلترا من هذه الناحية قد وقفت موقف المعلم بالنسبة لأوربا ، فمنها أخذت تلك الدول النظم الدستورية فكان الدستور الانجليزى المثال الأعلى للدساتير فى ذلك الوقت . ونظراً لظروفها الجغرافية والتاريخية أستطاعت أن تكون لها أمبراطورية واسعة وأن تكون سيدة البحار دون منـازع . فقوتها البحرية كانت المثل الذى يجب على الدول التى تريد لنفسها القوة أن تحتذيه .

كذلك أصبحت انجلترا أولى الدول الاوربية التى عرفت الانقلاب الصناعى قبل غيرها . وقد مكنها هذا السبق من السيطرة على أسواق العالم ، ومن وصول منتجاتها الصناعية إلى درجة كبيرة من الجودة ، بينما كانت الدول الأخرى ما زالت فى بدايه الطريق ، وكان عليها أن تحذوا حذو أنجلترا وأن تسير على نفس الدرب .

فلا غرو إذا وجدنا أن فرنسا تحاول أتخاذ نفس السبل وتتأثر بانجلترا فى تطورها الصناعى وفى تقدمها التجارى .

وإذا وضعنا كل هذه الأسباب فى الاعتبار أمكننا أن نقسم التطور التاريخى لتجارة فرنسا فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين إلى ثلاث فترات .

الفترة الأولى – وتمتد من الثورة الفرنسية حتى عام ١٨٠٢ ، فبعدما قامت الثورة أخذت تعصف بالنظم التجارية القديمة التى كانت مثار الشكوى من الطبقة المشتغلة بالتجارة ، فقضت أولا على القيود التى فرضت على انتقال التجارة من جزء إلى آخر داخل حدود فرنسا ، وعلى المكوس الجركية التى كانت تجبى على تلك السلع أثناء مرورها فى تلك الاجزاء ، وبسطت الضريبة الجركية فى ضريبة واحدة تفرض على التجارة مرة واحدة فقط أثناء دخولها الأراضى الفرنسية أو أثناء خروجها منها . وهذا الإجراء كان وحده كفيلا بانعاش التجارة فى الداخل وبزيادة حجم تبادلها .

واستمرت التجارة الفرنسية منتعشة وفى زيادة مطردة مع الدول الأجنبية إلى مجىء نابليون فتتغير الأوضاع بعض الشىء ، ويجد نابليون نفسه مضطرا لأن يقيد حرية التجارة بعض الشىء نظراً لحاجته الشديدة إلى المال ، فيزيد من نسبة الضرائب الجركية المفروضة على الواردات إلى فرنسا . وعندما فرض نابليون الحصار التجارى على انجلترا فى عام ١٨٠٧ باصدار مراسيم برلين قابلته أنجلترا بالمثل .

أنقطع التبادل التجارى كلية مع أنجلترا ، وصار لزاما على فرنسا أن تعتمد فى سد حاجياتها على مواردها الخاصة من زراعية وصناعية دون الاعتماد على الاستيراد الخارجى ، وكان هذا فى صالح الصناعات الفرنسية التى تمتعت بحماية الحكومة ولم تعد تخشى المنافسة الأجنبية .

وبعد سقوط نابليون وعودة الملكية البربونية مرة أخرى على غير رغبة الشعب الفرنسي ، لم تتغير سياسة فرنسا إزاء التجارة بتغير الحكومة ، وظلت الحماية الجمركية قائمة رغم زوال الدوافع التي أوجدتها . فاذا كان الهدف من وجودها في الماضي مراعاة ظروف فرنسا السياسية والحربية في عصر نابليون ، فالغرض من بقائها الآن تحقيق أطماع المشتغلين بالصناعة في الربح الوفير ، وخوفهم من منافسة الواردات الأجنبية . ولهذا أضطرت فرنسا بأن تسير على نفس سياسة الحماية الجمركية التي فرضها نابليون وأن تتوسع فيها .

وفي الأربعينات للقرن التاسع عشر بدأ صوت المنادين بزوال الحماية الجمركية يرتفع ويجد له مؤيدين ومشايعين . وكانت حجة هؤلاء تقوم على أساس أن الحماية الجمركية لم تقدم لفرنسا من الخدمات بقدر ما أساءت اليها . فلو أنها قد دعمت الاستقلال الاقتصادي للدولة إلا أنها في نفس الوقت قد حرمتها من التبادل التجاري مع الدول الأجنبية على نطاق واسع ، حيث أن تلك الدول أخذت تعامل فرنسا بنفس المعاملة .

زيادة على ذلك فحرمان الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية قد أضرها ، لأنه هبط بمستواها الى حد كبير ، فأصبحت المصنوعات الفرنسية متخلفة عن مثيلاتها الانجليزية . واذا كانت ظروف فرنسا الداخلية وما أحاط بنشأة الصناعات فيها قد حتمت عليها أتخاذ سياسة الحماية الجمركية في بادىء الأمر ، فان استقرار الأحوال بالنسبة لها بعد انتهاء عصر نابليون ، وأنقضاء فترة طويلة تمتعت في ظلها المصنوعات الفرنسية بالحماية الجمركية مما كان له أكبر الأثر في رواج الصناعة وأنتعاشها ، كان يدعو لتغيير تلك السياسة ، فلم تعد الصناعات الفرنسية بعد هذه الفترة الطويلة في حاجة الى حماية .

وكان على رأس الداعين لسياسة حرية التجارة فى ذلك الوقت أحد المشتغلين بالشئون التجارية والاقتصادية فى فرنسا ويدعى فردريك باستيا Frederic Bastiat الذى أتخذ من جريدته Journal des Ecomistes منبرا لنشر مبدأه والدفاع عنه ضد هجمات أنصار مبدأ الحماية الجمركية . وفى سنة ١٨٤٦ أنشأ الجمعية الفرنسية لتحرير التجارة، وضم اليها الكثيرين من معتنق هذا الرأى ، وأضطر أنصار المبدأ المضاد الى مقابلة تلك الدعاية بمثلها ، ومقاومة هذا الرأى بمختلف السبل . واستطاع أنصار مبدأ حرية التجارة من أن يتغلغلوا فى صفوف الشعب وأن ينجحوا فى تقديم مشروع الى البرلمان فى عام ١٨٤٧ بهذا الخصوص .

ولكن قيام ثورة سنة ١٨٤٨ فى فرنسا ، تلك الثورة التى أطاحت بحكم لوى فيليب والتى مكنت لوى نابليون من الوصول إلى عرش فرنسا وإقامة الجمهورية الفرنسية الثانية اعتمادا على سمعة عمه نابليون بونابرت، قد حالت بينهم وبين إقرار هذا المشروع .

ويرجع سقوط الملكية الفرنسية عام ١٨٤٨ الى أنها لم تستطع أن ترفع فرنسا الى مصاف الدول الكبرى . كما أنها كانت تغلب مصلحة الملكية على مصلحة الشعب الفرنسى . وكان إخفاقها فى معالجة المشاكل الخارجية سبباً فى هذا السقوط . فمثلا عندما ثارت المسألة الشرقية فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر، كان الشعب الفرنسى يرى تعضيد محمد على فى موقفه من الباب العالى ، وقد حاولت الملكية الفرنسية فى ذلك الوقت أن تسير وفقا لرغبات الشعب ، ولكنها عندما وجدت أن هذه السياسة قد تجرها أى حرب مع انجلترا ، تراجعت عنها على غير رغبة الشعب .

كذلك نجد أن ملك فرنسا لوى فيليب (١٨٣٠ - ١٨٤٨) تمسك بوضع ابنه

على عرش اسبانيا ولو أدى ذلك الى قيام حرب مع انجلترا . فهذا التذبذب فى السياسة الخارجية أغضب الشعب الفرنسى وأظهر ضعف الملكية وتخبطها .

الفترة الثانية : تولى نابليون رئاسة الجمهورية الفرنسية الثانية فى عام ١٨٤٨ والشعب الفرنسى ينقسم الى قسمين : أنصار الحماية الجمركية ، وأنصار مبدأ حرية التجارة . وكانت الأمور فى فرنسا فى ذلك الوقت تجرى فى صالح أنصار الحرية متأثرين فى ذلك بما أتخذته انجلترا قبل ذلك من خطوات فى هذا السبيل . فانجلترا منذ عام ١٨٢٥ قد سارت على سياسة إلغاء بعض الرسوم الجمركية وتخفيض البعض الاخر تخفيضاً كبيرا ، بحيث أصبحت سياسة الحماية الجمركية التى اتبعها من قبل فى غير ذات موضوع . فهذه السياسة الجديدة التى أتبعتها انجلترا فى ذلك الوقت وجدت صداها لدى الفرنسيين وشدت من أزر المنادين بمبدأ حرية التجارة .

ولهذا مال لوى نابليون الى الأخذ بهذا المبدأ لتنعم فرنسا بالرخاء الذى ظهر بوضوح فى انجلترا لاتباعها تلك السياسة ، وحتى لاتتخلف فرنسا عن ركب انجلترا . وستسلك فرنسا نفس الطريق الذى سلكته انجلترا من قبل فتخفض المكوس الجمركية المفروضة على المتاجر الواردة اليها ، وخصوصا المواد الخام اللازمة للصناعة . وقد قوبل هذا العمل من جانب الدول الأخرى بالمثل فنشطت الواردات الى فرنسا والصادرات منها بدرجة كبيرة .

وقد خشى المنادون بمبدأ الحماية الجمركية من أن تؤدى تلك السياسة الجديدة الى الاخلال بالميزان التجارى بين فرنسا وغيرها من الدول مما يضر باقتصاديات فرنسا ، وطالبوا الحكومة الفرنسية بوضع حد لتلك السياسة وايجاد الضمانات الكافية للاحتفاظ بالميزان التجارى فى صالح فرنسا ، أو على الأقل أن تتساوى وارداتها مع صادراتها

ونتيجة لهذا التغيير الذى طرأ على الموقف الداخلى فى فرنسا بدأت الحكومة فى عقد سلسلة من المعاهدات الثنائية مع غيرها من الدول أستهلتها بمعاهدة كوبدن سنة ١٨٦٠ (نسبة الى روبرت كوبدن Robert Cobden وهو من أنصار حرية التجارة فى انجلترا ومن زعماء عصبة أعداء قوانين القمح فى انجلترا) مع انجلترا ونصت تلك المعاهدة على أن تعامل كل من الدولتين الاخرى معاملة الدولة الاكثر رعاية most-favourd nation treatment أى أن تمنح كل منهما للاخرى من التسهيلات مايعود على التبادل التجارى بينهما بأطيب الثمرات. وقد عقدت هذه المعاهدة لفترة عشر سنوات يمكن أن تتجدد من تلقاء نفسها مالم يبد الجانب الآخر رغبة فى إنهائها .

ومن الاسباب التى مهدت لعقد تلك المعاهدة هذا التقارب والتعاون الذى نشأ بين انجلترا وفرنسا أثناء حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦)ودخولهما الحرب صفا واحدا الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا . وتنتهى الحرب بانتصار انجلترا وفرنسا ، وبعقد مؤتمر الصلح فى باريس (٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦) ، وتتحقق أمانى نابليون الثالث أمبراطور فرنسا فى استعادة باريس مركزها السياسى المرموق الذى فقدته بهزيمة نابليون بونابرت من قبل . وبهذا تستعيد فرنسا مركزها الدولى بعدأن ردت اليها كرامتها وبعد أن تخلصت من معاهدةفينا نتيجة لإشتراكها فى تلك الحرب .

أما عن نتائج تلك المعاهدة فيمكن تقسيمها الى قسمين :

أولا : نتائج تتعلق بفرنسا نفسها .

ثانيا : نتائج تتصل بالعالم الأوربى فى ذلك الوقت .

أما النتائج الخاصة بفرنسا ، فلايمكن القول بأنها كانت جميعها فى صالح فرنسا ،

وذلك لسبب جوهرى هو أن تلك المعاهدة لم تكن فى صالح المجموع ، بل فى صالح فئة معينة من الناس . فهى الى جانب ماحققته لفرنسا من كسب كبير نتيجة لنشاط التبادل التجارى بينها وبين انجلترا من ناحية ، وبينها وبين الدول الأوربية الاخرى التى أبرمت معها اتفاقات تجارية على غرار اتفاقية كوبدن من ناحية أخرى ، وما ترتب على هذا النشاط من زيادة صادرات فرنسا زيادة ملحوظة وتدعيم أقتصادياتها ومركزها المالى الى حد بعيد ، إلا أنها قد أضرت بها من ناحية ثانية ضررا كبيرا ، نظرا لمنافسة المصنوعات الأجنبية لمنتجات فرنسا التى لم تقو على الصمود أمامها .

ولما كان عدد المشتغلين بهذه الصناعات الصغيرة فى فرنسا كبيرا ، كانت معارضة الشعب الفرنسى لتلك المعاهدة شديدا .

أما نتائج تلك المعاهدة بالنسبة لأوربا فكانت بعيدة المدى ، إذ قضت على سياسة الحماية الجمركية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، ووسعت نشاط التبادل التجارى بين الدول الأوربية إلى حد كبير ، وعمت أوربا موجة من الرخاء لم تعهدها من قبل .

لم يكن من المتوقع أن تتجدد تلك الاتفاقية مرة أخرى نظراً لمعارضتها من قبل الأغلبية من سكان فرنسا . ولذا كان الشعب الفرنسى يتوق لرؤية ذلك اليوم الذى ينتهى فيه أجل تلك الاتفاقية . وهذه الرغبة من قبل الشعب قوبلت بأستجابة من قبل الامبراطور نابليون الثالث ، وكان ذلك فى عام ١٨٧٠ . ولكن فرنسا فوجئت بحرب خاطفة شنتها عليها بروسيا . فى وقت عزلة سياسية وقضت على قوتها الحربية فى موقعة سيدان (٢ سبتمبر ١٨٧٠) ، وبذلك تسقط الامبراطورية وتعلن فى فرنسا الجمهورية الفرنسية الثالثة فى ٤ سبتمبر ١٨٧٠ .

وفى غمرة تلك الأحداث لم تستطع فرنسا أن تنهى معاهدة كوبدن مع انجلترا

فتجددت من تلقاء نفسها فترة أخرى ، وكان على الشعب الفرنسى أن يعد نفسه لمعارضة تجديدها فترة ثالثة ،خصوصا وأن الأضرارالتى ترتبت عليها قد أستمرت فترة غير قصيرة .

الفترة الثالثة:كانت الأمور وقتئذ ممهدة فى فرنسا للتخلص من سياسة حرية التجارة، وخصوصا بعد أن فقدت أكبر نصيرلها بسقوط نابليون الثالثواضع أسسها والمدافع عنها . وبدأت الجمعيات التى شكلت فى فرنسا للدفاع عن مصالح المنتمين اليها من « جمعية الصناعة الفرنسية للدفاع عن العمل الاهلى »
Association de I'industrie Francaise pour la défénce du travail national de France
والجمعية الزراعية الفرنسية Soéiété des Agricultures تطالب الحكومة الفرنسية بضرورة العودة إلى نظام الحماية الجمركية انقاذا لصناعات فرنسا ، وابقاءاً على المشتغلين بها .

ونتيجة لتلك الجهود المستمرةمنجانب المشتغلين بالصناعة والزراعةوالتجارة أن أصدرت الحكومة الفرنسية ثلاثةقوانين كان لها أكبر الأثر فى حماية المنتجات الصناعية والزراعية فى فرنسا والقضاء على سياسة حرية التجارة التى سادت البلاد حوالى ربع قرن من الزمان . وأول تلك القوانين : قانون عام ١٨٨١ الذى نص على زيادة الضرائب الجمركية على الواردات إلىفرنسا بمقدار الربع تقريبا . ولو أن هذه الزيادةليستكبيرةإلا أنهاكانتأنتصاراً لمؤيدىسياسةالحمايةالجمركية،وخطوة إلى الأمام نحو هذا الاتجاه الجديد ستتبعها خطوات أخرى لتدعيم تلك السياسة .

ولهذا نجد ان تلك الخطوةستقنع فريقا من الناس وهم فريقالصناع وأصحاب الحرف وتغضب الفريق الآخر الأكثر عدداً وهو فريق المزارعين الذين يمثلون الغالبية من الشعب . وحجة هذا الفريق الأخير فى معارضته لهذه الخطوة أنها

تحقق له الحماية المطلوبة بالنسبة المنتجات الزراعية . ولذا طالب هؤلاء بضرورة العمل على حماية الزراعة أيضا ، وأتخذوا من كثرتهم العددية سلاحا للضغط على الحكومة والتأثير على الانتخابات التى أجريت فى فرنسا عام ١٨٨٥ . وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز المؤيدين لمطالب المزارعين،وعن أستجابة هؤلاء النواب لتلك المطالب ، ففرضت ضرائب أضافية على الواردات إلى فرنسا من المنتجات الزراعية والحيوانية تحقيقا لمصلحة هذه الغالبية من أفراد الشعب .

أما عن القانون الثانى وهو المسمى بقانون عام ١٨٩٢ فكان الخطوة الثانية فى تدعيم سياسة الحماية الجمركية بشكل يضمن مصالح الطبقات العاملة فيها ويتفق مع التطور المستمر فى قوانين الدول الأخرى . ونص هـذا القانون على زيادة الضرائب الجمركية مع تحديد نسب صغرى وأخرى كبرى لمعاملة الدول المختلفة بمقتضاها . على أن أهم ما يلفت النظر إلى هذا القانون تحقيقه لمطالب المزارعين إلى حد كبير، بينما لم تنل طبقة الصناع ما تصبو اليه بعكس الحال بالنسبة لقانون ١٨٨١ .

ولهذا يطالب المشتغلون بالصناعة بتعديل هذا القانون بما يتفق مع مصلحتهم ومع تطور النظم الضريبية فى الدول الاوربيـة الأخرى ، وركزوا مطالبهم فى ضرورة زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الواردة إلى فرنسا مع زيادة النسب الصغرى والكبرى التى حددها قانون ١٨٩٢ . فكانت تلك المطالب مدعاة لصدور قانون عام ١٩١٠ الذى عالج النقص فى القـانون السابق الذى منح الحماية الكافية للمنتجات الصناعية أسوة بالمنتجات الزراعية . كما زيدت الرسوم الجمركية زيادة كبيرة سواء منها النهايات الصغرى أم الكبرى الواردة بقانون ١٨٩٢ .

ومنذ ذلك الوقت تمتعت الزراعة والصناعة فى فرنسا بحماية كبيرة وصارت سياسة الحماية الجمركية عنوانا على سياسة فرنسا التجارية منذ ذلك الوقت .

الفصل الحادي عشر

التطور الاقتصادى فى المانيا

تطور الزراعة فى المانيا

عرفت ألمانيا الملكيات الكبيرة والصغيرة ، وتفاوت عدد تلك الملكيات من ولاية إلى أخرى . غير أن الصفة الغالبة فى الولايات الألمانية الجنوبية الغربية فى كثرة الملكيات الصغيرة عنها فى الولايات الشمالية الشرقية. ويرجع ذلك الى أن الولايات الجنوبية الغربية المجاورة لفرنسا كانت أكثر إتصالا بها وأكثر تأثراً بالقوانين الفرنسية . كما أنها قدخضعت أكثرمن غيرها للحكم الفرنسى أيام نابليون. هذ بالاضافة إلى أن هذه المناطق مناطق إختلاط بين العنصرين الالمانى والفرنسى فالتأثير الفرنسى واضح فيها ، بعكس الحال بالنسبة للولايات الشمالية الشرقية حيث يوجد العنصر الصقلبي ويسود النفوذ البروسى ،وتكثر الاقطاعيات الواسعة التى يمتلكها الأشراف . ولم تتأثر تلك المناطق بنفس النسبة التى تأثرت بها الولايات الجنوبية الغربية .

ولهذا نجد أن نفوذ طبقة الاشراف وكبار ملاك الأرض كان كبيراً فى الولايات الشمالية الشرقية فساءت حالة المزارعين، وكثرعدد رقيق الارض، بينما كثرت الملكيات الصغيرة فى جنوب غرب ألمانيا ، وما تبع ذلك من تحسن حالة طبقة صغار المزارعين ، وإضعاف الفروق بين الطبقات .

على أن أهم الأسس التى قام عليها الاصلاح الزراعى فى ألمانيا القضاء على

النظام الاقطاعى وتحرير طبقة رقيق الأرض بفضل إصلاحات شتاين وخلفه هارد نبرج . ولكن هذه الاصلاحات الزراعية لم تحقق الغرض المطلوب منها نظراً لعدم إهتمام الحكومة بحماية صغار الملاك من منافسة أصحاب الملكيات الكبيرة . فأضطر هؤلاء الملاك الصغار إلى بيع أراضيهم والتخلص من تلك المنافسة . وبهذا تنتكس حركة الاصلاح الزراعى التى بدأت فى النصف الأول للقرن التاسع عشر .

وفى النصف الثانى للقرن التاسع عشر أخذت الملكيات الزراعية سواء منها الكبيرة أم الصغيرة تزداد عدداً وإنتاجا ، ونعمت البلاد بفترة من الرخاء لم تعهدها من قبل . ولكن الزراعة فى ألمانيا ستتعرض لما تعرضت له الزراعة فى انجلترا فى ذلك الوقت، فمرت بأزمة شديدة منذ عام ١٨٧٥ ، نظرا لانخفاض أثمان المنتجات الزراعية نتيجة لمنافسة المنتجات الزراعية الاجنبية لها. وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا .

هذا بالاضافة إلى أرتفاع أثمان المنتجات الزراعية الالمانية لكثرة تكاليفها ولإقبال العمال الزراعيين على الأشغال بالصناعة . وترتب على نزوح هؤلاء العمال إلى المدن أن أختل التوازن فى توزيع السكان بين الريف والحضر، كما حدث فى بريطانيا . فنجد مثلا أن عدد سكان الريف فى سنة ١٨٧١ كان حوالى ٤ /١ ٢٦ مليون ، وعدد سكان المدن حوالى ٤/٣ ١٤ مليون . بينما نجد أن عدد سكان الريف فى سنة ١٩٠٠ قد أنخفض إلى ٤/٣ ٢٥ مليون فى حين أرتفع عدد سكان المدن إلى ما يزيد عن ٢/١ ٣٠ مليون . وأستمرت هذه النسبة فى الاطراد فى النصف الأول للقرن العشرين نتيجة لنمو الصناعة إلى حد كبير .

ورغم نمو الصناعة وتقدمها فقد ظلت الحكومة الألمانية تتبع سياسة الحماية الجمركية مع معارضة تلك السياسة لمصالح القائمين على أمر الصناعة .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الزراعة قد تقدمت فى المانيا تقدما كبيرا رغم النهضة الصناعية الهائلة التى قامت إلى جوارها . فأستطاعت المانيا أن تعمم نظام الجمعيات التعاونية وأن تبث الوعى التعاونى بين المزارعين بحيث أصبح لدى ألمانيا فى سنة ١٩١١ من هذه الجمعيات عددا بالغ حوالى ٢٥ الف جمعية ضمت ما يقرب من الاربعة ملايين عضو . هذا بالاضافة إلى الجمعيات الأخرى التى كونها المشتغلون بالصناعات الزراعية والتى أدت أجل الخدمات للزراعة .

هذا فضلا عن معرفة المانيا لنظام التسليف الزراعى فى منتصف القرن التاسع عشر ، مع إختلاف فى أنها لم تتبع نفس النظم التى اتبعتها بنوك التسليف فى الدول الأخرى . ولكنها تمتاز عنها فى أنها كانت تعاون المحتاجين من الزراع معاونة فعالة دون أن تجنى من وراء ذلك أى ربح .

تطور الصناعة فى المانيا

فى حديثنا عن الصناعة فى ألمانيا يجب أن نفرق بين نمو هذه الصناعة فيما قبل قيام الوحدة الالمانية فى عام ١٨٧١ وفيما بعدها ، فالجهود التى بذلت قبل الوحدة قامت بها الولايات الالمانية المختلفة دون وجود سياسة عامة موحدة بشأن الصناعة ، بعكس الحال بعد قيام الوحدة .

حالة الصناعة قبل الوحدة المانية

عرفنا من قبل أن ألمانيا قد أعتمدت على الزراعة كمورد أساسى إعتمادا كبيرا ، ولكنه لم يبلغ فى درجته اعتماد فرنسا عليها . ولهذا ظل للزراعة المقام الأول من اهتمام الحكومات الالمانية فيما يتعلق بسن القوانين والتشريعات التى ضمنت لها الحماية والنمو ، وذلك بفضل سيطرة كبار ملاك الأرض على السلطة التنفيذية وتوجيههم سياسة الحكومات الوجهة التى يرضونها . وكان لتمسك هؤلاء الملاك بأن يكون للزراعة الاهتمام الأكبر أثره فى تأخر ظهور الثورة الصناعية فى ألمانيا الى منتصف القرن التاسع عشر . فالمانيا تحتل المركز الثالث فى التطور الصناعى بعد انجلترا وفرنسا.

على أن أهتمام ملاك الأرض بالزراعة لم يكن وحده العائق فى سبيل تقدم الصناعة ونموهـــا فى ذلك الوقت بل أسهمت عوامل أخرى فى هذا التأخير مثل إنقسام ألمانيا إلى وحدات سياسية متفرقة تتبع كل منها سياسة خاصة إزاء الصناعة. فلم ينشأ إذن رأى موحد بشأنها . وظل هذا الوضع قائما حتى اتمام الوحدة فى عام ١٨٧١ .

وترتب على هذا الانقسام والتفكك أن لقيت المنتجات الصناعية عقبات فى طريق انتقالها من ولاية إلى أخرى، مثل فرض المكوس الجمركية المرتفعة عليها ، وصعوبة المواصلات الداخلية ، وغلاء الأسعار وضعف القوة الشرائية لدى الأهالى

لفقرهم . على أن الولايات الألمانية قد حاولت فى سنة ١٨٣٣ التغلب على هذه العقبات بايجاد إتحاد جمركى فيما بينها أطلق عليه اسم الزولفرين Zolverein ، ولكنه لم يشمل كل الولايات الألمانية . وكان الهدف من إقامة هذا الإتحاد تسهيل التجارة فيما بين الولايات المشتركة فيه والتغلب على العقبات التى تقف فى سبيل تقدم التجارة فى الداخل .

زد على ذلك أن وجود النقابات القوية فى ألمانيا قد حال دون تقدم الصناعة . وقد وجدنا أن حكومة الثورة فى فرنسا قد تخلصت من تلك النقابات وحررت العمال من القيود التى فرضتها عليهم . ولم تستطع ألمانيا التخلص منها إلا بعد ذلك بنحو عشرين عاما ، حيث استطاعت فى الفترة التى أعقبت سنة ١٨٠٧ إصدار بعض القوانين التى حدت من سلطة النقابات الى درجة كبيرة . ولكن هزيمة نابليون وتقلص النفوذ الفرنسى من ألمانيا بعد عام ١٨١٥ قد أعاد النظم الرجعية الى ما كانت عليه من قبل ، ومنها عودة نفوذ هذه النقابات مرة أخرى .

ولكن بالرغم من ذلك فقد حققت الصناعة تقدما ملحوظا فى الربع الثالث للقرن التاسع عشر ، وذلك بفضل الاستعانة بانجلترا فى إمدادها بالمصانع الحديثة والمعدات والفنيين اللازمين لإدارة هذه المصانع واستطاعت المانيا نتيجة لذلك أن تظهر فى وقت قصير كنافس المنتجات الصناعية الانجليزية فى الأسواق الخارجية . ونستدل على ذلك من زيادة انتاج ألمانيا للحرير والمنسوجات القطنية ، فزاد استهلاكها للحرير الخام من ٦٠٠ر٠٠٠ رطل فى سنة ١٨٤٠ الى ١ر٩٠٠ر٠٠٠ رطل فى سنة ١٨٧٠ ، وارتفع استهلاكها من القطن الخام من ١٨ر٥٠٠ر٠٠٠ رطل فى عام ١٨٤٠ الى حوالى ٩٧ر٥ مليون فى سنة ١٨٦٥ .

حالة الصناعة بعد الوحدة

إن اتمام الوحدة الألمانية فى سنة ١٨٧١ كان له أثر لاينكر فى الحالة الاقتصادية

فى المانيا . فمنذ هذا التاريخ سارت أمور ألمانيا الاقتصادية طبقا لخطة موضوعة تضعها الدولة وتسهر على تنفيذها فى كل أجزاء الامبراطورية وستتخذ الحكومة الألمانية من تلك البداية الصناعية المتواضعة أساسا لنهضتهـــا الصناعية الشاملة فى العصـــر الحديث .

وقد ساعد المانيا على النهوض بصناعتها ما أحرزته من مكانة مرموقة فى أوربا وفى العالم أجمع نتيجة انتصارها على فرنسا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان المانيا قد استفادت من تلك الحرب فى تدعيم صناعاتها برأس مال جديد دفعته فرنسا كغرامة حربية . ومن ناحية ثالثة فقد اقتطعت المانيـــا منطقتى الألزاس واللورين وهما المنطقتان الصناعيتان اللتان تعتمد عليهما فرنسا فى الصناعة .

كذلك كان لزيادة الســـكان وارتفاع مستوى المعيشة نتيجة لزيادة دخول الأفراد أثره فى زيادة الاستهلاك وفى تصريف أكبر قدر من المنتجات داخلياً . وتقدر الزيادة فى عدد السكان فيما بين سنتى ١٨٧١ ، ١٩١٠ بنحـو ٢٢،٥ مليون نسمة ، إذ بلغ عددهم فى السنة الأخيرة ٦٥ مليون نسمة .

وقد نهجت الصناعة فى المانيا نهج انجلترا الى حد كبير فقلدت انجـلترا فى التخصص الصناعى وبرعت الى أقصى حد فى إنتاج الحديد والصلب الخام والمصنوع . وكذلك فى الصناعات الكيمائية والكهربائية . فالمواد الكيمائية مثل الاصبـاغ والادوية والاسمدة قد تقدمت فى المانيا تقـدما كبيراً واعتمـــدت الأسواق الخارجية على منتجات المانيا من هذه السلع أكثر من اعتمادها على إنتاج أية دولة أخرى .

كذلك نهجت المانيا نهج انجلترا فى إنتاجها الضخم للفحم والحديد ، وفى تخصيص

أماكن معينة لإنتاج صناعات معينة. فقامت الصناعات المعدنية فى حوض نهـــر الروهر ، والمنسوجات الحريرية فى حوض الرين والمنسوجات الصوفية فى سكسونيا والمنسوجات التيلية فى سيليزيا . واشتهرت بعض المدن الألمانية بصناعات معينة مثل مدينة برلين فى صناعة الالآت الكهربائية ، وليبزج فى صناعة الآت الطباعة ، وبرمن وهمبورج فى بناء السفن ، ومجدبرج بآلات استخراج سكر البنجر وسولنجن بالآلات الحادة .

على أن أهم ميزه تميزت بها الصناعة فى ذلك الوقت وجود رؤوس الاموال الضخمة التى أشرفت على صناعات معينة عن طريق إدماج الشركات التى تنتج إنتاجا واحدا فى شركة واحدة تكون أقدر على العناية بتلك الصناعة وعلى تحقيق فوائد أعظم مما اذا تركت كل منها تعمل فى طريق .

كما أن بعض هذه الشركات قد اتخذ طريقا غير طريق الاندماج ، وذلك بعقد اتفاق فيما بينها يسمى اتفاق الفوائد Interessengemeinsschaft تحدد بمقتضاه هذه الشركات كمية الانتاج ونوعه وأثمانه على أن تقسم الفوائد فيما بينها بالعدل.

ولقد لجأت شركات أخرى الى تكوين نقابات انتاجية عرفت بأسم Syndicate أو Cartel تحدد هذه النقابات المنتجات الصناعية ونوعها وأثمانها وكذلك الاسواق التى تباع فيها بشكل يضمن تأمين مصالحها وحمايتها من المنافسة الداخلية، على ألا يتبع ذلك فقدان تلك الشركات لاستقلالها ولشخصيتها . ولقد انتشرت هذه النقابات انتشارا كبيرا حتى أصبح عددها حوالى ٣٨٥ نقابة فى سنة ١٩١٤ .

ولا ننكر أن لهذه النقابات فوائد استغلتها المانيا أيما استغلال . فتضافر القوى على النهوض بانتاج معين لابد مؤد لأحسن الثمرات، فالامكانيات الضخمة

التى تمتعت بها هذه النقابات قد وجهتها للتفـــوق الصناعى ، فارتقت الصناعات الالمانية فى فترة قصيرة ارتقاءاً كبيرا .

كذلك تستطيع تلك النقابات بما لديها من صلاحيات من أن تحمى انتاجها سواء فى الداخل أو الخارج . ففى الداخل نجد أنها أمنت نفسها ضد المنافسة ، وفى الخارج نرى أنها أقدر على منافسة المنتجات الأجنبية مما لو ترك هذا الامر لشركة واحدة، فتستطيع تلك النقابات أن تتغلب على تلك المنافسة ولو أدى ذلك الى التضحية بجزء من أرباحها فى نظير احتفاظها بتلك الاسواق الخارجية .

حمى هذا النظام الصناعة من الهزات التى تعرضت لها الصنـــاعة فى الدول الاخرى مثل انجلترا وفرنسا فتثبت الأسعار فى الداخل وضمان دخل معين أدى إلى الاستقرار الاقتصادى وإلى تقدم الصناعة دون توقف أو اضطراب .

ولكن لهذه النقابات إلى جانب ذلك مضار لا يمكن إغفالها أو التهوين من أمرها ، فالاتفاق على تحديد الأسعار فيه غبن للمشترى . إذ معنى هذا أن قانون العرض والطلب الذى يعتبر الأساس الأول فى تحديد الاسعار قد أنتفى تماما ولم يصبح له وجود بالنسبة للمنتجات الألمانية . وكما نعلم أن المنافسة بين المنتجين تؤدى إلى انخفاض أثمان السلع لصالح المستهلك الذى يمثل الغالبية العظمى من الشعب .

ثانيا : أن نمو قوة النقابات وهيمنتها على شئون الصناعة قـــد أضر بصغار المنتجين الذين لم يستطيعوا مقاومة هذه النقابات . وفضلوا الانضمام تحت لوائها وإلا تعرضوا للخراب والدمار .

ثالثا : أصبح لهذه النقابات من السلطة والنفوذ ما مكنها من أن تسيطر

على الدولة وأن توجه اقتصادياتها لما فيه مصلحتها هى ، ولو كان ذلك على حساب المجموع .

ويمكننا القول بأن نظام النقابات هذا يمثل العودة إلى نظام النقابات القديم الذى ساد خلال العصور الوسطى ، والذى حقق للصناعة فى أول عهده الكثير من الفوائد . ولو أنه أدى فى نهاية الأمر إلى جمود الصناعة وعرقلتها عن حركة الانطلاق التى عرفتها فى العصر الحديث .

تطور التجارة فى ألمانيا

تميز تاريخ التجارة فى المانيا فى القرن التاسع عشر بكثرة تذبذب الحكومات الالمانية بين سياسة الحماية الجمركية وسياسة حرية التجارة . فاذا ما أخذت تلك الحكومات بمبدأ الحماية الجمركية فى وقت من الأوقات فسرعان ماتتخلى عنه لتعود مرة أخرى الى سياسة حرية التجارة ، وهكذا .

ويمكننا تقسيم التطور التجارى لألمانيا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى: وتشمل تطور السياسة التجارية منذ فجر القرن التاسع عشر حتى إنشاء الاتحاد الجمركى Zollverein فى عام ١٨١٩ .

المرحلة الثانية: تكوين الاتحاد الجمركى واستمراره من ١٨١٩ — ١٨٦٦ وأثره فى تطور التجارة .

المرحلة الثالثة: الوحدة الالمانية سنة ١٨٧١ وأثرها فى السياسة التجارية .

أما عن المرحلة الاولى فكثرة عدد الولايات الألمانية البالغة ٣٦٠ ولاية فى أوائل القرن التاسع عشر قد حالت دون تقدم التجارة . فمن الطبيعى أن تلجأ حكومات تلك الولايات الى اتباع سياسة الحماية الجمركية فى علاقاتها مع غيرها من الولايات الألمانية ومع الدول الأجنبية كذلك . فهذه النزعة الانفصالية فى الولايات الألمانية دفعتها الى انتهاج هذه السياسة حتى فيما بينها وبين بعضها .

وفى ظل الحكم النابليونى لهذه الولايات نشطت التجارة الى حد ما نتيجة لاندماج الولايات بعضها فى بعض ، بحيث أصبح عددها لايزيد عن ٣٨ ولاية فى عام ١٨١٥ . ولكن لايرجع هذا النشاط الى تغيير فى النظم التجارية السائدة من قبل .

وفى تلك الفترة أخذت بروسيا تقوى نفسها وتعيد النظر فى نظمها السياسية والحربية والاجتماعية والاقتصادية . فنالت النظم التجارية شيئاً من العناية على يدى شتاين وهاردنبرج . وصدر فى عام ١٨١٠ قانون ينظم الاجراءات الجمركية ويعمل على تخفيف القيود المفروضة على التجارة وتقليل الضرائب الجمركية عليها ، بحيث يمكن أن نقول بأن هذه الخطوة كانت انتصارا لسياسة حرية التجارة فى ذلك الوقت .

وتبع هذا إصدار قانون آخر فى سنة ١٨١٨ لإعادة تنظيم السياسة التجارية والجمركية بحيث تتمشى مع سياسة المناطق التى ضمت لبروسيا . ويتضمن القانون فرض ضريبة جمركية معتدلة على المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج ، بحيث لاتزيد عن ١٠٪ ، وإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية التى كانت تعوق تقدم التجارة وانتشارها فى داخلية البلاد . والتيسير على المستوردين فى استيراد مايحتاجون اليه دون وضع العراقيل فى طريقهم .

وكان لهذا القانون أكبر الأثر فى تقدم التجارة وفى انطلاقها وظل سارى المفعول حتى قيام الوحدة الألمانية فى سنة ١٨٧١ .

المرحلة الثانية: كان قيام بروسيا بانشاء الاتحاد الجمركى (الزولفرين) فى سنة ١٨١٩ خطوة نحو الاستقلال الاقتصادى الذى سيتخذ أساسا للاستقلال السياسى لجميع الولايات الالمانية فيما بعد . والاتحاد الجمركى عبارة عن وحدة اقتصادية تضم بعض الولايات التى قبلت الاشتراك فى هذا الاتحاد على أساس المساواة فيما بينها فى الحقوق والواجبات والامتيازات الجمركية فى معاملاتها مع بعضها البعض، وفى معاملاتها أيضا مع الدول والولايات الأخرى الخارجة عن نطاق الاتحاد .

ومما أضعف من مركز الزولفرين أنه لم يكن يمثل كل الولايات الالمانية فظل مفعوله داخل نطاق تلك الولايات دون أن يتعداها . وكان للسياسة

التى اتبعتها بروسيا إزاء هذا الاتحاد أكبر الاثر فى نفور كثير من الولايات من الانضمام اليه خشية سيطرة النفوذ البروسى عليها ، وذلك نتيجة لسياسة الضغط التى اتبعتها بروسيا فى حمل هذه الولايات على الانضمام الى الاتحاد بالقوة .

كان من جراء تلك السياسة خروج فريق من تلك الولايات عن نطاق الاتحاد وتكوينها اتحادات متفرقة تضمن مصالحها وتقـــاوم به سيطرة اتحـاد بروسيـا (الزولفرين) . فلما اتضح لبروسيا خطأ تلك السياسة التى أدت الى تشتيت شمـل الولايات عدلت عن موقفها، ورأت تعديل بنود اتحاد الزولفرين ، بما يبعد مخاوف تلك الولايات ويقربها الى الاتحاد الجديد . وذلك بمنح كل ولاية حق أتبـــاع قوانينها الخاصة بالتجارة داخل أراضيها مع خضوعها للمبادىء العامة التى نص عليها قانون الاتحاد .وكذلك تركت بروسيا مهمة الاشراف على الاتحـاد لمجلس يتألف من مندوبين عن الولايات . على أن تتشاور الولايات الموقعة على قانون الاتحاد كل ١٢ سنة فى أمر تعديله .

قضى هذا القانون الجديد على عوامل الفرقة التى أثارها قانون الإتحاد الدولى، وشجع الدول المكونة للاتحادات الخاصة على الانضمام الى الاتحاد الجركى المعدل. فاندمج اتحاد سكسونيا وبافاريا فيه سنة ١٨٣٣ . وترتب على ذلك زيـادة عدد الولايات التى يضمها الاتحاد فبلغ عددها ١٧ ولاية فى سنة ١٨٣٤ ، وإستمر فى التزايد حتى شمل جميع الولايات الألمانية تقريبا فى منتصف القرن التاسع عشر .

فهذ الإتحاد دعم الى حد كبير سياسة حرية التجارة التى سارت عليها الحكومات الألمانية فى ذلك الوقت . ولكن هذه السياسة قد أصبحت فى غير صـالح المانيـا بعد أن عرفت الانقلاب الصناعى فى منتصف القرن التاسع عشر . وأصبـح لزاما على الحـكومات الألمانية أن تغير من تلك السياسة بما يتفق مع حماية الصناعات

الجديدة الناشئة . وتم ذلك فى الفترة مابين ١٨٤٣ ، ١٨٤٩ ، ولو أن هذه السياسة لم تلق قبولا لدى بروسيا فى ذلك الوقت . ولكنها لم تحاول الوقوف فى سبيلها خوفا من تذمر الولايات المنضمة حديثا الى الاتحاد .

وحدث فى تلك الفترة ما أيد وجهة نظر بروسيا وهو اتباع انجلترا لسياسة حرية التجارة بعد الغائها قوانين القمح فى سنة ١٨٤٦ واقتداء فرنسا بها . فلم يكن لدى بروسيا وهى أكبر دول الاتحاد الجركى بد من محاولة توجيه سائر الولايات نحو الأخذ بسياسة حرية التجارة التى أصبحت مميزة لسياسة الدول الكبرى فى ذلك الحين . وقد دعمت بروسيا هذه السياسة عن طريق موافقة الاتحاد على الدخول فى اتفاقات تجارية مع النمسا بقصد توسيع التبادل التجارى وتكوين المؤتمر الاقتصادى الذى كان يعقد سنويا لمناقشة مايتعلق بشئون التجارة من مشكلات . وكان هذا المؤتمر يرى الأخذ بسياسة الحرية التجارية .

ومن المظاهر الجوهرية لتاريخ تلك الفترة وجود التنافس السياسى الشديد بين النمسا وبروسيا ، فكل منها كانت تريد تزعم الولايات الالمانية وإنشاء الوحدة تحت إشرافها ، فالنمسا هى الدولة الالمانية الكبرى التى عمرت فترة طويلة من الزمن والمدافعة عن حقوق العنصر الالمانى . وبروسيا الدولة الالمانية الصغرى التى تطمع فى تكوين الاتحاد تحت زعامتها هى بعد إبعاد النفوذ النمساوى عن المانيا ولو أدى ذلك الى استخدام القوة ذلك.

واتخذ هذا النزاع السياسى مظهراً اقتصاديا ، فتزعمت بروسيا مبدأ حرية التجارة بينما تزعمت النمسا مبدأ الحماية الجركية ، وتصارعت وجهتا النظر الى أن كتب لمبدأ حرية التجارة الذى تتزعمه بروسيا النصر فى الفترة مابين ١٨٦٠و١٨٦٩ .

المرحلة الثالثة : بعد اتمام حركة الوحدة الالمانية نتيجة لانتصار بروسيا على النمسا فى سنة ١٨٦٦ ، وانتصارها على فرنسا فى عام ١٨٧٠ أن وجدت بروسيا أن من صالحها الاستمرار فى سياسة حرية التجارة الى أن أضطرت فى الفترة التى تلت سنة ١٨٧٥ الى تغيير تلك السياسة والعودة مرة أخرى الى سياسة الحماية الجمركية، نتيجة لضغط المشتغلين بالصناعة والزراعة . فالواردات من المصنوعات الاجنبية أخذت تنافس المصنوعات المحلية ، وكذلك الواردات الزراعية من روسيا وأمريكا .

كما كان لتكوين الوحدة حديثا أثره فى محاولة بروسيا انتهاج سياسة الحماية الجمركيه لتدعيم استقلال البلاد الاقتصادى الذى لا غنى عنه بالاستقلال السياسى. هذا بالاضافة الى ميل الولايات التى تكونت منهـــا الامبراطورية الالمانية الى أعتناق مبدأ الحماية الجمركية منذ أجيال طويلة . وقد تزعم حركة الحماية الجمركية فى ذلك الوقت مستشار المانيا بسمرك فأصـــدر قانون سنة ١٨٧٩ المنظم لتلك السياسة الجديدة. وكان الهدف الاساسى منه ايجاد مورد جديد للدولة بعد أن وجدت الحكومة المركزية أن ايراداتها لاتفى بحاجتها المتزايدة الى المال. والهدف الثانى هو حماية المصنوعات والمنتجات الزراعية الالمانية . ولكن نظراً لاعتدال الضريبة الجمركية المفروضة على الواردات لم يؤد هذا القانون الى الغرض المطلوب منه فى هذا الشأن .

ثم أتبعت الحكومة الالمانية بعد ذلك سياسة عقد الاتفاقات التجارية مع غيرها من الدول بقصد إيجاد أسواق جديدة لصناعاتها فى تلك الدول . وقد أفادت هذه المعاهدات الصناعة الالمانية الى حد كبير ، ولكنها أضرت فى نفس الوقت بالمنتجات الزراعية التى وجدت منافسة من قبل منتجات تلك الدول . فتكون فى

عام ١٨٩٣ حزباً هاماً سمى بحزب المزارعين . أخذ على عاتقه الدفاع عن سياسة الحماية الجمركية ، وطالب بإيجاد الضمانات الكافية لمصلحة الزراعة . وبفضل الجهود التى بذلها هذا الحزب صدر قانون سنة ١٩٠٢ الذى منح الزراعة حماية كبيرة بأن فرض رسوماً عالية على المنتجات الزراعية والحيوانية الواردة من الخارج ، مع وضع حد أدنى لها تلتزمه الحكومة فى اتفاقاتها مع غيرها من الدول ، وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام اللازمة للصناعة لمساعدة القائمين بها . واستمر هذا القانون سارى المفعول حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

مصادر البحث

المصادر السياسية

المصادر العربية

فشـــــر ، هـ. أ. ل. : تاريخ أوربا فى العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) القاهرة ١٩٦٤ .

محمـــد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية. القاهرة ١٩٥٩ .

محمد محمود السروجى : تاريخ أوربا الدبلوماسى . الاسكندرية ١٩٦٦ .

« « « : سياسة الولايات المتحدة الخارجية « ١٩٦٥ .

محمد مصطفى صفوت : الجمهورية الحديثة . الاسكندرية ١٩٥٨ .

المصادر الاجنبية

— Acton, Lord; Lectures on the French Revolation. 1910.

— Andrews C. M,; The Historical development of Modern Europe, vol, 2 New York.

-- Bismark's Thoughts and Recolletions. 1899.

— Bodlsen; C. A., Studies in Mid-Victorian Imperialism. N. Y. 1925.

— Cambridge Modern History, Vols. VIII and Ix

— Chaleaubriand, Bonaparte et les Borbons. 1814

— Crose, B., History of Europe in the Nineteenth Century, translated by H. Furst. 1934.

— De la Gorca, Pierre; Histoire du Second Empire 1908.

— Fisher, H A.L ; Napolionic Statesmanship. 1903.

— « « ; Bonapartism. 1909

— Fyffe, C.A.; History of Modern Europe. 1924

— Gooch, G.; Holstein (Studies in Modern History) London 1910

— Gooch, G.P. ; Annals of Politics and Culture. 1901

— Gontaut-Biron; Ma Mission en allemagne 1871-3 Paris 1906

— Grant, A J. & Temperley, H ; Europe in the Nineteenth & Twentieth Centuries, 1961

— Groce, Benedetto; Histoire de l'Italie Contemporaine, Paris 1945.

— Guadalla, P.; The Second Empire. 1932

— Guizot; Memoires. 1864

— Hamley, Sir Edward; The War in the Crimea. 1877

— Headlam, J.W.; Bismark and the Foundation of German Empire. 1899.

— King, B.; A History of Italian Unity, 1924

— King, B., Life of Mazzini. 1912

— Kinglake, A.W.; The Invasion of the Crimea. 1877.

— Lavisse, E. & Rambaud A.; Le Monde Contemporain, Paris 1925.

— Lecky; History of England in the Eighteenth Century. 1892.

— Leger; Histoire de l'Autriche Hongrie. 1920

— Lipson, E.; Europe in the Nineteenth & Twentieth Centuries 1944.

— Madelin, L.; The French Revolution Tr. Curtis. 1930

— Mahan, A. T.; Influence of Sea Power on the French Revolution 1893.

— Marriott, J. A. R.; A History of Europe (1815 - 1937)

— Maurice, J.; The Revolution of 1848. 1857.

— Ollivier, E.; L'Empire Liberal. 1911

— Phillips, W. A., Modern Europe (1815-1899). London, 1908.

— Phillips, W. A; The War of Greek Independence. 1897

— Seignobes, G.; Political History of Contemporary Europe since 1814-1901.

— Simpson, F. A ; The Rise of Louis Napoleon.

— Sorel, A.; L'Europe et la Révolution française. 1889

— Sumner, B. H.; Russia, and the Balkans. (1870-1880)

— Sumner, B. H.; Survey of Russian History. London 1945.

— Taine, A.; Origines de la France contemporaine. 1876.

— Taylor, A. J. P.; The Struggle for Mastery in Europe (1848-1918), Oxford 1945.

— Thayer, W.R.; The Life & Times of Cavour. 1915.

— Trevelyan, G. M.; British History in the Nineteenth Century. 1922

— Trevelyan, G. M.; Garibaldi. 1939.

— Webster, C. K.; The Foreign Policy of Castlereagh.

— Weil, Georges; L'Europe du 19 ème Sicèle et L'Idée de Nationalité. Paris 1938.

المصـــادر الاقتصـــادية

المصادر العربية

باول اينتسـج : نظام أوربا الجديد . ترجمة احمد عبد الخالق ومحمد بدران . القاهرة ١٩٤١ .

جمال الدين محمد سعيد (دكتور) : التطور الاقتصادى فى أوربا القاهرة ١٩٥٣

حسـين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٥٥ .

رمـزى ميـور : النتائج السياسية للحـرب العظمى . القاهرة ١٩٢٦ .

عبد المنعم البيـه (دكتور) : دروس فى الاقتصاد الدولى . اسكندرية ١٩٥٤ .

المصادر الاجنبية

— Besse, P., La crise et l'évolution de l'agriculture en Angleterre de 1875 à nos jours.

— Briggs, M., Economic History of England.

— Bryn, E. W., **The Progress of Invention in the 19 th Century.**

— Chaning, F. A., The Truth about Agricultural Depression,

— Cobden Club, Systems of land tenture in various countries.

— Collings, J., Land Reform.

— Cunningham, W., Rise & Decline of the Free Trade movement.

— Dawson, W H., Evolution of modern Cermany.

— Dawson, W.H , Industrial Germany .

— Dawson, W. H , Protection in Germany.

— Day, C , History of Commerce.

— Ghbynet, E P., Industrial and Social History of England.

— Gibbins, B , Industrial History of England.

— Grant & Temperley, Europe in the Ninetceth Century.

— Howard, G D , The Cause and extent of the recent industrial progress of Germany.

- Johnson, A. H. K., The Disappearances of the Small Landowner.

— Kenyon, R., History of the English Agricululral Labourer.

— Kirkdly and Evans; The History and Economics of Transport.

— Knowles, L. C. A , The Industrial and Commercial Revolution in the 19 h Century

— Kovalevsky, M., La France economique et sociale à la veille de la Révolution .

— Levasseur, Histoire des classes ouvrières et de l'industrie en France de 178? à 1870.

— Macpherson, L. G , Transportation in Europe.

— Meredih, H.O., Protection in France.

— Noyes, A H., Europe 1789 - 1933.

— Ogg and Sharp, Economic Development of modern Europe.

— Pogson, G.H., Germany and its Trade.

— Prentice, A., History of the Anti-Corn-Law League 2 vols.

— Priest, G. M., Germany since 1740.

— Prothro, R.E., English Farming : Past and Present.

— Robinson and Beard, The Development of Modern Europe

— Rogers, J. E. T., Economic Interpretation of History.

— Schevill, F., The Making of modern Germany.

— Schlesinger, Federalism in central and Eastern Europe London 1943.

— Seeley, J.R., Life and Time of Stein.

— Smart, W , Imperial Organisation of Trade.

— Strong, C.F., Dynamic Europe. London 1945.

— Usher, A.P., The Industrial History of England.

— Webster, W. C , General History of Commerce.

— Whelpey, J. D., The Trade of the World.

— Williamson, A., British Industries & Foreign Competition.

محتويات الكتاب

تقـــديم

الباب الأول

التاريخ السياسى

الفصل الأول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الحركات القومية فى أوربا وثورات ١٨٤٨
١٨١٥ – ١٨٤٨

الفصل السادس

المسألة الشرقية وحرب القرم

× الفصل السابع

× الفصل الثامن

الباب الثاني

التاريخ الاقتصادى

الفصل التاسع

الفصل العاشر

التطور الاقتصادى فى فرنسا

الفصل الحادى عشر

التطور الاقتصادى فى المانيا

مطبعة المصري
٩ شارع ابن زيدون - محطة الرمل
تليفون ٢٧٤٠٦ إسكندرية